

لماذا خَرَجَ البخارى لهؤلاء ؟

دكتورة

رجاء مصطفى حزين

رئيس قسم الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر - فرع البنات بالقاهرة

١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى فتح أمام عباده أبواب الرحمة والغفران ، وخص أوليائه وأصفياه بمزيد من رضوانه وعفوه ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ولا حول ولا قوة إلا به ، ولا توكل ولا اعتماد إلا عليه ، ولا توفيق ولا سداد إلا منه ، ولا أمل ولا رجاء إلا فيه ، هو حسبنا ونعم الوكيل .

والصلاة على رسوله الذى بلغ عن ربه ما أحيا به القلوب ، وملا به النفوس ، وأشرف من دعا الله على بصيرة ، فبث الرشد فى الضمائر ، وبعث الظاهر فى السرائر ، وألقى النور فى البصائر ، فانقادت له نفوس واستقام على سنته رجال .

اللهم صل وسلم وبارك على رسولنا الكريم محمد ﷺ ، وعلى أصحابه الأولياء الأتقياء الطاهرين ، ومن أتبعهم بصدق وإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن فى معاشره السنة ومعايشتها على أثر استماعها ما ينقل المستمع إلى الرحاب الطاهرة ، حتى وكأنه يشاهد الرسول الكريم ﷺ بقلبه بعد الانتفاع بهذا الهدى الحكيم ، الذى تركه الرسول الله ﷺ لدينا ميراثاً عزيزاً ليكون زاد الحياة ما دبت فى الحياة حياه .

فهو الرسول الخاتم ، وكلمته هى الكلمة الخاتمة ، وما أوحى به هو آخر اتصال بين السماء والأرض ، أى أنه آخر ما أفرغت الأولى فى أذن الثانية ، من توجيه وتعليم ستكون قائدة رائدة لركب تقدمه وتطورها .

ولقد قيض الله عز وجل لحفظ السنة وصيانتها من الدس عليها أو الغمط لبعضها ، إناساً اتسموا بسعة الحافظة وذكاء القريحة والتفانى فى حراسة هذا الميراث النبوى الكريم .

فلا عجب أن شمر العلماء عن ساعد الجدد من لدن الصحابة فى جمع الأحاديث والسنن وحفظها فى الصدور والسطور وتبليغها للناس .

وقد انقطع إلى هذا العمل الجليل، أئمة من العلماء لا يشق لهم غبار في فقه الأحاديث ونقلها والبحث عن رجالها لمعرفة صحيحها من سقيمها ، أفنوا حياتهم في خدمة السنة .
ومن هؤلاء الإمام الجليل أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، كان من أعظم من صدع بالرواية عن المبدعين فخرج عن كل عالم صدوق ثبت من أى فرقة كان ، حتى ولو كان داعية كعمران بن حطان وداود بن الحصين - وملاً مسلم صحيحه من الرواة الشيعة فكان الشيخان عليهما الرحمة والرضوان بعملهما هذا قدوة الأنصاف ، وأسوة الحق ، الذى يجب الجرى عليه ، لأن مجتهدى كل فرقة من فرق الإسلام مأجرون أصابوا أو أخطأوا بنص الحديث النبوى .
كما روى البخارى رحمه الله - عمن ضعف بأمر مردود كالتحامل ، أو التعتن ... وخلافه .

فكان بحثى هذا فى الرد على من اتهم الإمام البخارى فى الرواية هؤلاء وهؤلاء .
وقسمت البحث إلى تمهيد وأبواب :

الباب الأول : شروط البخارى فى الصحيح .

الباب الثانى : تخريج البخارى أحاديث من ضعفوا بسبب الاعتقاد .

الباب الثالث : تراجم من خرج له البخارى فى الصحيح بسبب الاعتقاد .

الباب الرابع : تراجم من خرج له البخارى فى الصحيح ممن ضعف بأمر مردود كالتحامل أو التفتت ، أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ، ولكونه قليل الخيرة بمحدث من تكلم فيه ، أو بحاله ، أو لتأخر عصره ونحو ذلك .

وأخيراً فإنى أسأل الله سبحانه وتعالى أن يبصرنا بديننا وأن يهدنا سبيل سلفنا ، وأن يجعلنا ممن يكون لهم شرف خدمة سنة نبينا ﷺ ، وأن يجعل عملنا لوجهك ، لا نبغى به إلا خدمة دينك ، ورفع سنة نبيك ﷺ ، وألا يجعل علمنا حجة علينا بين يديه يوم القيامة ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، وأن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

د. رجاء مصطفى حزين

التمهيد

ترجمة الإمام البخارى

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة^(١) الجعفى^(٢) ، أمير المؤمنين فى الحديث .

كان والده إسماعيل عالماً جليلاً ، سمع من حماد بن زيد ، والإمام مالك ، وروى عن العراقيون ، ذكر له ابن حبان ترجمة فى كتابه الثقات ، كما ترجم له ابنه أبو عبد الله فى كتابه « التاريخ الكبير » .

وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى ، ومما روى عنه قوله عند وفاته : « لا أعلم فى مالى درهماً من حرام ولا من شبهة » .

إذا فالإمام البخارى من بيت علم ودين ، حيث تأثر بأبيه ، فلا غرو أن يرث هذه الصفات الكريمة فيما ورث .

كانت ولادته يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة ، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة ، ببخارى^(٣) .

(١) يرُد زبة : بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الذال المعجمة ، وفتح الباء الموحدة بعدها هاء ، ومعناه بالفارسية : الزراع (تهذيب الأسماء واللغات ٦٧/١) .

(٢) الجعفى : بضم الجيم وسكون العين المهملة وبعدها فاء ، هذه النسبة إلى قبيلة جعفى بن سعد العشيرة ، وهو من مدحج اليمانية ، حتى قال الشاعر :

وما كانت الأتراك أبناء مدحج
ألا إن فى الدنيا عجيباً لمن عجب
وما ذلك إلى أن هؤلاء الأتراك ، الذين أسلموا على يد هذه القبيلة قالوا نحن أبناء هذه القبيلة أو كالأبناء .
راجع الأنساب ٦٧/٢ ، وفيات الأعيان ٣٧/١ .

(٣) بخارى : من أشهر مدن ما وراء النهر ، بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام ، وهى الآن ضمن جمهورية أوزبكستان ، تبعد عن طاشقند - عاصمة الجمهورية - ستمائة كيلاً تقريباً .
انظر : معجم البلدان ٣٥٣/١ ، ودائرة معارف القرن العشرين ٥٤/٢ .

توفى والده وهو صغير فكفلته أمه وأحسنّت تربيته ، أصيب ببصره فى صغره ، فرأت والدته الخليل إبراهيم عليه السلام فى المنام قائلاً لها : « يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك ، فأصبح وقد رد الله عليه بصره » .

وقد ظهر نبوغ الإمام البخارى من صغره فرزقه الله سبحانه وتعالى قلباً داعياً ، وحافظة قوية ، وذهناً حاداً ، وألهم حفظ الحديث ، وأخذ منه بحظ كبير ، ولما يبلغ العاشرة من عمره ، حيث قال أبو جعفر محمد بن أبى حاتم الوراق : قلت لأبى عبد الله البخارى ، كيف كان بدء أمرك فى طلب الحديث ؟ قال : ألهمت حفظ الحديث ، وأنا فى الكتاب ، ولى عشر سنين أو أقل ، ثم خرجت من الكتاب ، فجعلت أختلف إلى الداخل وغيره ، فلما طعنت فى ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ، ووكيع . وعرفت كلام هؤلاء ، وأقاولهم ، ثم خرجت مع أمى وأخى أحمد إلى مكة فأقمنا بها إلى طلب الحديث ، فلما طعنت فى ثمان عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاولهم ، وصنفت كتاب « التاريخ » إذا ذاك عند قبر النبى ﷺ ، وقل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة إلا أنى كرهت تطويل الكتاب (١) .

ويقول الإمام البخارى - رحمه الله - : إنى لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطالبنى أن أغتبه ، فذكر له التاريخ وما ذكر فيه من الجرح والتعديل ، وغير ذلك ، فقال : ليس هذا من هذا ، قال النبى ﷺ : « ائذنوا له بئس أخو العشيرة » ونحن روينا ذلك ولم نقله من عند أنفسنا .

« وكان رحمه الله متفرغاً للعلم والعبادة ، وكان يقول : منذ ولدت ما اشتريت من أحد بدرهم شيئاً قط ، ولا بعت من أحد بدرهم شيئاً ، فسأله عن شراء الخبز ، فقال كنت أمر إنساناً فيشترى لى » .

(١) طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٢٥٢ ط . بيروت .

وكان غاية في الحياء والكرم والسخاء والزهد في الدنيا دار الفناء ، والرغبة في الآخرة ، دار البقاء ، وكان له جدة ومال كثير ينفق منه سرّاً وجهراً ، ولا سيما في طلب العلم وعلى طلبته، فقد كان يجزل لهم العطاء ، روى عنه أنه قال: «كنت أشتغل كل شهر حمسمائة درهم فأنفقها في الطلب ، وما عند الله خير وأبقى .

كما كان رحمه الله عزيز النفس والجانب ، موفور الكرامة ، شديد الاعتزاز بالعلم ، يصونه عن الابتذال به إلى بيوت الأمراء والسلاطين ، روى أن أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي بعث إليه أن أحمل إلى كتاب الجامع والتاريخ لأسمع منك ، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله : « قل له أني لا أذل العلم ، ولا أحمله إلى أبواب السلطين ، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدى ، أو في دارى ، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان ، فامتنع من المجلس ليكون لى عذر عند الله يوم القيامة ، إني لا أكنم العلم .

وكان البخارى - رحمه الله - فى غاية العفة فى القول ، وتحرى الحق فى نقد الرجال مع شدة التحوط فى الأخذ عن السابقين ، وقد يقول فى الرجل الذى يعرف كذبه (فيه نظر) ، (تركوه) ، (سكتوا عنه) وغاية ما يقول فى الرجل (منكر الحديث) وقلما يقول (كذاب) أو (وضاع) .

ومع عفة فى القول كان يترك أحاديث الرجل لمجرد الشك فيه ، روى عنه أنه قال : « تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر ، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لى فيه نظر » (١) .

وكان صواماً بالنهار ، قواماً بالليل ، قارئاً للقرآن الكريم ، خاصة فى شهر رمضان ، حيث روى أبو بكر البغدادى بسنده عن مسيح بن سعيد قائلأ : كان

(١) هدى السارى « مقدمة فتح البارى » ص ٤٨١ .

محمد بن إسماعيل البخارى إذا كان أول ليلة فى رمضان يجمع إليه أصحابه ، فيصلى بهم ، ويقرأ فى كل ركعة عشرين آية وكذلك إلى أن يختم القرآن ، وكان يختم القرآن بالنهار كل يوم ختمة ، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة ، ويقول عند كل ختم دعوة مستجابة .

وكان يصلى ذات يوم فلسعته الزنبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال : « انظروا ما هذا الذى آذانى فى صلاتى فنظروا فإذا الزنبور وقد ورمه فى سبعة عشر موضعاً ولم يقطع صلاته » (١) .

وقد تعلم الإمام البخارى - رحمه الله - الرمى وحذقه ، حتى قيل أنه ما أخطأ فى حياته إلا مرتين ، وهو فى ذلك يصدر عن ائتمار بالسنة التى تحبب فى الرمى وتعلمه ، وكان غرضه من ذلك أن يكون على استعداد للجهاد فى سبيل الله وقاتل أعداء الإسلام ، والدفاع عن حماءه ، وهكذا ينبغى أن يكون العلماء مدافعين عن الإسلام بالكلمة واللسان ، ويعدون أنفسهم للجهاد حتى إذا ما دعا داع الجهاد لبوا النداء .

قوة ذاكرته وحفظه :

لقد من الله سبحانه وتعالى عليه بمحافظة قوية منذ صغره ، روى حاشد إسماعيل فيقول : « كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى معنا إلى مشايخ الحديث فى البصرة ، وهو غلام ، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام فكنا نقول له : أنك تختلف معنا ولا تكتب فما معنك فيما تضع ؟ فقال لنا - بعد ستة عشر يوماً - أنكما قد أكثرتما على ، والاحتما ، فأعرضا على ما كتبتما ! فأخرجنا ما كان عندنا ، فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى

(١) المرجع السابق .

جعلنا نُحكّم كتبنا على حفظه ، ثم قال : أتروني أنى اختلف هدرأ وأضيع أيامي؟
فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد .

وكان أهل البصرة يعدون خلفه فى طلب الحديث ، وهو شارب حتى
يغلبوه فيجلسوه فى بعض الطريق ، فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه ،
وكان وقتذاك شاباً لم يخرج وجهه بعد .

وهذا يدل على أن الكثير كان يأخذ عنه الحديث ، ومنهم من كان يؤخذ
حديثه ، لتمكنه من حفظه وتمام ضبطه .

ولا أدل على قوة حفظه وتمام ضبطه ما ذكر من أن الإمام البخارى -رحمه
الله - قدم بغداد ، فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة
حديث ، فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر ، وإسناد
هذا المتن لمتن آخر ، ودفعوها إلى عشرة أنفس ، إلى كل رجل عشرة أحاديث ،
وأمرهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخارى ، وأخذوا الموعد
للمجلس ، فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان
وغيرها ، ومن البغداديين .

فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من
تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخارى : « لا أعرفه ، فسأله عن آخر ، فقال :
لا أعرفه ، ثم سأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه ، فما زال يلقي عليه واحداً بعد
واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخارى يقول : لا أعرفه ، فكان الفقهاء ممن
حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقول : الرجل منهم ، ومن كان من
غيرهم يقضى على البخارى بالعجز والتقصير وقلة الفهم » .

ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث
المقلوبة ، فقال البخارى : لا أعرفه ، وسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه ، وسأله

عن آخر ، فقال : لا أعرفه ، فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخارى يقول : لا أعرف .

ثم انتدب له الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة ، والبخارى لا يزيدهم على : لا أعرفه ، فلما علم البخارى أنهم قد فرغوا إلتفت إلى الأول منهم فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فرد كل متن إلى إسناده ، وكل إسناده إلى متنه ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدھا وأسانيدها إلى متونها ، فأقر له الناس بالحفظ والعلم ، وأذعنوا له بالفضل (١) .

رحلاته :

دأب الإمام البخارى - رحمه الله - على العلم ، ورحل فى طلبه ، حتى طاف أشهر الأمصار الإسلامية التى عرفت بالحديث ، روى عنه أنه قال : « دخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين ، وإلى البصرة أربع مرات وأقمت بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت الكوفة وبغداد مع المحدثين » .

وكان لا يسمع بشيخ فى الحديث إلا رحل إليه واختبره ، وسأل عنه وأخذ منه ، وفى بغداد التقى بالإمام أحمد ، وكثيراً ما كان يبحثه على الإقامة بها - حيث كانت موطن الخلافة وموئل العلم والعلماء - ويلومه على الإقامة بخراسان .

(١) رواه الخطيب البغدادي فى تاريخه ٢/٢٠ والباجي فى التعديل والتجريح ١/٣٠٨ وابن حجر فى التعليق ٥/٤١٤ - ٤١٥ ، وفى النكت على ابن الصلاح ٢/٨٦٨ ، وجميعهم عن ابن عدى ، أنظر أسامى من روى عنهم البخارى ص ٥٤ . وقال ابن حجر فى هدى السارى ص ٤٨٦ : « هنا يخضع للبخارى ، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً ، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه مرة واحدة » .

رأيه في مبحث خلق القرآن :

وزعم بعض الشيوخ من أن الإمام البخارى - رحمه الله - قال بخلق القرآن ، قال ابن عدى (١) : ذكر لى جماعة ، من المشايخ أن محمد بن إسماعيل البخارى لما ورد نيسابور واجتمع الناس وعقد به المجلس حسده من كان فى ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لما رأوا إقبال الناس إليه واجتماعهم عليه ، ف قيل : يا أصحاب الحديث ، إن محمد بن إسماعيل يقول : اللفظ بالقرآن مخلوق ، فامتنحوه فى المجلس ، فلما حضر الناس مجلس البخارى ، قام إليه رجل فقال : يا أبا عبد الله ، ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أم غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه ، فقال الرجل : يا أبا عبد الله ، وأعاد عليه القول ، فأعرض عنه البخارى فلم يجبه ، ثم قال فى الثالثة ، فالتفت إليه محمد بن إسماعيل فقال : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، فشغب الرجل وشغب الناس وتفرقوا عنه ، وقعد البخارى فى منزله (٢) .

وكان ذلك سبباً فيما حدث بينه وبين شيخ الذهلى من جفاء وقطيعة .

والصحيح أن الإمام البخارى برئ من هذه التهمة فقد كان مراده أفعال العباد أى قراءتهم وتلفظهم .

وقد ثبت عن الإمام البخارى أنه كان يقول : « الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ، على هذا حيت وعليه أموت ، وعليه أبعث إن شاء الله » .
كما قال الإمام البخارى - رحمه الله - : « قلت لأبى عبد الله أحمد بن حنبل أنا رجل مبتلى ، قد ابتليت أن أقول لك ولكن أقول : فإن أنكرت شيئاً

(١) أسامى من روى عنهم البخارى ص ٥٦ .

(٢) راجع : سير أعلام النبلاء ١٢/٢٥٤ ، هدى السارى ص ٤٩٠ .

فردني عنه ، « القرآن من أوله إلى آخره كلام الله ، ليس شيء منه مخلوق ، ومن قال : إنه مخلوق أو شيء منه مخلوق فهو كافر ، ومن زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق فهو جهمي كافر ، قال : نعم » (١) .

شيوخه وتلاميذه :

لقد روى الإمام البخاري الحديث عن أكثر من ألف شيخ ، التقى بهم في البلدان والأمصار التي رحل إليها ، فقد روى أنه قال : « كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس منهم إلا صاحب حديث ، ولم أكتب إلا عمن قال : الإيمان قول وعمل ، ومن أشهرهم محمد بن سلام ، السندی ، ومحمد بن يوسف البيكندی ، وطاهر بن مخلد ، وعبدان بن عثمان المروزي ، وآدم بن أبي إياس ، والإمام أحمد ابن حنبل ، وعلي بن المديني ، ومكي بن إبراهيم البلخي ، وعبد الله بن موسى العباسي ، وأبو بكر الحميدي ، وإبراهيم بن معقل ، وأبو طلحة بن علي البردي النسفي ، وإبراهيم بن المنذر ، وابن راهوية ، ويحيى بن معين ، وغيرهم ، حتى قيل إن عدد مشايخه الذين خرج عليهم في الصحيح (٢٨٩) شيخاً .

ومن روى عنه (تلاميذه) :

فقد حدث عن البخاري رحمه الله خلائق لا يحصون ، حتى قيل أنه سمع الصحيح من تسعين رجلاً (٢) .

ومن أشهرهم : الإمام مسلم بن الحجاج في غير الصحيح ، والإمام الترمذي في جامعه ، والنسائي في جامعه عند بعض العلماء ، ابن خزيمة ، إبراهيم

(١) طبقات الخبابة : لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى ص ٢٦٥ - ٢٦٧ ط بيروت / ومقدمة

فتح الباري « هدى الساري » ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٢) هدى الساري ص ٤٧٩ .

الحربى ، ابن أبى الدنيا ، أبو حاتم ، عبد الله بن محمد بن ناجية ، الحسين بن إسماعيل المحاملى ، وابن أبى داود ، وأبو عبد الله محمد بن يوسف القريرى ، وإبراهيم بن معقل النسفى ، ومطين ، وحماد بن شاكر النسوى ، ومنصور بن محمد البزدوى .

أقوال العلماء فيه وثناؤهم عليه :

لقد أثنى عليه الكثير من علماء عصره ، فأثنى عليه من أقرانه أبو حاتم الرازى فقال : « لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ، ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه » .

ويكفى أنه حاز لقب أمير المؤمنين بلا نزاع ، قال الإمام مسلم للإمام البخارى ذات مرة بعد أن قبل عينيه : دعنى أقبل رجلك ، يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث فى علله ، ثم سأله عن حديث كفارة المجلس فذكر له علته ، فلما فرغ قال له مسلم : « لا يفضلك إلا حاسد ، وأشهد إن ليس فى الدنيا مثلك » .

وفيه قال بندار : « حفاظ الدنيا أربعة : أبو زرعه بالرى ، ومسلم بنيسابور ، والدرامى بسمرقند ، والبخارى ببخارى » .

وقال الإمام أحمد : « ما أخرجت خراسان مثله » .

وقال على بن المدينى : « لم ير البخارى مثل نفسه » .

وأثنى عليه إسحاق بن راهويه : « لو كان فى زمن الحسن لاحتاج الناس إليه فى الحديث ومعرفته وفقهه » .

وقد أثنى عليه شيخه سليمان بن حرب ، حيث نظر إليه يوماً وقال : « هذا يكون له صيت » .

روى قتيبة بن سعد أن رجلاً سأل عن محمد بن إسماعيل فقال : « يا هؤلاء ، نظرت في الحديث ، ونظرت في الرأي ، وجالست الفقهاء ، والعباد والزهاد ، فما رأيت مذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل » ، وشهد له إمام الأئمة : أبو بكر بن خزيمة فقال : « ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل » .

وأثنى عليه عبد الله عبد الرحمن الدرامي فقال : « رأيت العلماء بالخرمين والحجاز والشام والعراق فما رأيت منهم أجمع من محمد بن إسماعيل » .

وقال فيه الترمذى : « لم أر في العراق ، ولا في خراسان في معرفة العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد ، أعلم من البخاري » .

ويكفي ما قاله الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : « ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر في عصره لفنى القرطاس ونفذت الأنفاس ، فذلك بحر لا ساحل له » (١) .

أهم مصنفاته وأشهرها :

لقد ترك الإمام البخارى - رحمه الله - مؤلفات كثيرة ، أهمها وأشهرها شيوعاً (الجامع الصحيح) وله مصنفات أخرى منها ما هو مطبوع أو مخطوط ، ومنها ما عرف بذكر بعض الأئمة له ونقلهم عنه منها :

- الأدب المفرد
- رفع اليدين في الصلاة
- القراءة خلف الإمام
- بر الوالدين
- التاريخ : الكبير والأوسط والصغير
- كتاب الضعفاء

(١) هدى السارى ص ٤٨٥ .

- | | |
|-----------------------------------|------------------|
| - كتاب الأشربة | - التفسير الكبير |
| - اسامي الصحابة | - كتاب الهبة |
| - كتاب الوجدان | - كتاب المبسوط |
| - كتاب الكنى | - كتاب العلل |
| - المسند الكبير | - كتاب الفوائد |
| - خلق أفعال العباد ^(١) | - السنن فى الفقه |

وفاته :

وأخيراً نزح الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخارى إلى بلدة يقال لها (خزنتك)^(٢) ، فنزل بها عند أقاربه ، وجعل يدعو الله تعالى أن يقبضه إليه لما هاله ما رأى من كثرة الفتن التى كثيراً ما استعاذ منها .

واتفق مرضه بعد ذلك ، فتوفى ليلة عيد الفطر ، ليلة السبت عند صلاة العشاء ، وصلى عليه بعد صلاة الظهر من اليوم التالى ، ومن سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلى ثلاثة عشر يوماً فرضى الله عنه وأرضاه^(٣) .

(١) المرجع السابق .

(٢) خزنتك : بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء وفتح الناء المتناه من فوقها وسكون النون وبعدها كاف ، قرية تقع بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ ، وهى تبعد عنها بحوالى ١٢٠٠ متر تقريباً وهى تسمى اليوم قرية خواجه إسماعيل (راجع معجم البلدان ٣٥٦/٢) .

(٣) راجع ترجمة الإمام البخارى فى الفهرست لابن النديم ٢٣٠/١ ، تاريخ بغداد ٣٤-٤/٢ ، وفيات الأعيان ٥٧٦/١ - ٥٧٧ ، اللباب لابن الأثير ٢٣١/١ ، تهذيب ٤٧/٩ - ٥٧ ، الكامل فى التاريخ ٧٩/٧ ، تذكرة الحفاظ ١٢٢/٢ - ١٢٤ ، طبقات الشافعية ١٩-٢/٢ ، شذرات الذهب ١١٣/٢ - ١١٦ ، النجوم الزاهرة ٢٥/٣ ، طبقات المفسرين ١٠٠/٢ وغيرها من المصنفات .

الباب الأول

صحيح البخارى وشرطه
والأحاديث المنتقدة فيه

الباب الأول

صحيح البخارى وشروطه والأحاديث المنتقدة فيه

١ - شروط البخارى فى الصحيح

قرر الإمام البخارى - رحمه الله - أن يلتزم فى كتابه هذا الصحة ، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً ، وهذا راجع إلى تسميته كتابه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسنته وأيامه) وهذه التسمية تقتضى أيضاً أن مقصوده تخريج الأحاديث التى اتصل إسنادها ، أما ما وقع فى الكتاب من غير ذلك فإنما وقع عرضاً وتبعاً لا أصلاً مقصوداً .

يضاف إلى ذلك أن الإمام البخارى أراد أن يجمع مختصراً ، ولم يقصد الاستيعاب ، ولم يلتزم إخراج كل ما صح من الحديث ، فقد روى عنه أنه يقول أيضاً : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مائتى ألف غير صحيح ، ويقول أيضاً : « لم أخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر » .

وقال الإمام النووى تعليقاً على ما ذكر الإمام البخارى : « أراد البخارى بلوغ مائة ألف بالمكرر والموقوف وآثار الصحابة والتابعين وفتاويهم ، مما كان السلف يطلقون على كل منها اسم الحديث ، وهو متعين » (١) .

ومما يجب الإشارة إليه أن الإمام البخارى ومسلماً لم ينقل عن واحد منهما أنه قال : شرطى فى كتابى كذا وكذا على التفصيل - اللهم - إلا بعض الشروط الخاصة بالعنونة مثلاً فقد اشترط الإمام البخارى المعاصرة واللقى بينما اكتفى الإمام مسلم بمجرد المعاصرة .

(١) نقلاً من قواعد التحيث للقاسمى ص ٦١ .

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (١) فى تعداد أقسام الحديث :
القسم الأول من المتفق عليه البخارى ومسلم ، وهو الدرجة الأولى من الصحيح ،
ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور بالرواية عن الرسول ﷺ وله راويان
ثقتان ، ثم يرويه عند التابعى المشهور بالرواية وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عند
أتباع التابعين الحافظ المتفق ، وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ
البخارى ومسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة فى روايته فهذه الدرجة الأولى من
الصحيح.

ورد على كلام الحاكم أبو عبد الله بأن : شرط البخارى ومسلم أن يكون
للصحابى راويان فصاعداً ثم يكون للتابعى المشهور راويان ثقتان إلى آخر كلامه ،
فمنتقض عليه بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد .

وقال ابن حجر فى هذا الصدد (٢) : « والشرط الذى ذكره الحاكم وإن
كان منتقضاً فى حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم ، فإنه معتبر فى حق من
بعدهم ، فليس فى الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد فقط » .
والواقع أن الشيخين . كما سبق أن بينا - لم يشترطا هذا الشرط ، ولا نقل
عن واحد منهما أنه قال ذلك ، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط
على ما ظن ، ومن أستقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى ، فمن ذلك حديث
مرداس الأسلمى : « يذهب الصالحون الأول فالأول ... » الحديث ، وهو حديث
تفرد البخارى بإخراجه عن يحيى بن حماد عن أبى عوانة عن بيان عن قيس عن
مرداس ، وليس مرداس فى أبى حازم ، بل يرد هذه الدعوى أول حديث فى
صحيح البخارى وهو حديث : « إنما الأعمال بالنيات » فإنه لم يصح عن عمر إلا

(١) فى كتابه المدخل إلى معرفة الأكليل .

(٢) هدى السارى « مقدمة فتح البارى » ص ٩ ..

من رواية علقمة بن وقاص الليثي ، ولا رواه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ، ولا رواه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد ، ثم رواه عن يحيى خلق كثير ، وهو كذلك في صحيح مسلم ، ولم يصح إلا من هذا الطريق ، فهو حديث فرد في أوله ، وإن اشتهر في آخره ، وغير ذلك كثير في الكتابين (١) .

وقال الحازمي أيضاً : « هذا الذي قاله الحاكم مَنْ لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح ، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضه دعواه » (٢) .

وقال العلامة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) : « أعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الإثبات ، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع ، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن ، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الرواى أخرجاه » (٣) .

وانتقد على بن طاهر المقدسي بما قاله الحافظ زين الدين العراقي ، في شرح ألفيته فقال : « ليس ما قاله - يقصد المقدسي - بجيد لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما » .

وأيضاً فقد استدرك الدارقطني وغيره على البخاري ومسلم بعض الأحاديث من جهة الرواة .

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي ما حاصله : « إن شرط الصحيح أن يكون راويه مسلماً عاقلاً صادقاً غير مدلس ولا مختلط ، متصفاً بصفات العدالة ، ضابطاً

(١) انظر كتاب « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي ص ٣١ ، وما بعدها

(٢) نقلاً من كتاب هدى الساري « مقدمة فتح الباري » ص ٩ .

(٣) شرط الأئمة الخمسة للحازمي ص ١٠ .

متحفظاً ، سليم الذهن ، قليل الوهم ، سليم الاعتقاد ، قال : ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوى العدل فى مشايخة العدول ، فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول ، قال : وهذا باب فيه غموض وطريق إيضاحية معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ومراتب مداركهم ، فلنوضح ذلك بمثال : وهو أن نعلم مثلاً أن أصحاب الزهري على طبقات خمس ، ولكل طبقة منها مزية على التى تليها وتفاوت ، فمن كان فى الطبقة الأولى فهو الغاية فى الصحة ، وهو غاية مقصد البخارى .

والطبقة الثانية : شاركت الأولى فى العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول الملازمة للزهري ، حتى كان فيهم من يزامله فى السفر ويلزمه فى الحضر ، والثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه ، فكانوا فى الاتقان دون الأولى ، وهو شرط مسلم ، ثم مثل للطبقة الأولى : بيونس ابن يزيد ، وعقيل بن خالد الأيلين ، ومالك بن أنس وسفيان بن عينية وشعيب بن أبي حمزة وغيرهم ، والثانية : بالأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد ابن مسافر وابن أبي ذئب ، ومثل الثالثة : بنحو جعفر بن برقان ، وسفيان بن حسين وزمعة بن صالح المكي ، وهم الذين لازموا الزهري ، مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح ، فهم بين الرد والقبول ، قال : وهم شرط أبي داود والنسائي ، والرابعة : نحو إسحاق بن يحيى الكلبي ومعاوية بن يحيى الصدقي والمثنى بن الصباح وغيرهم ، وهم الذين شاركوا أهل الطبقة الثالثة فى الجرح والتعديل ، وتفردوا بقلّة ممارستهم لحديث الزهري لقلّة مصاحبتهم له وهم شرط أبي عيسى ، والخامسة : نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وأمثالهم من الضعفاء والمجهولين ، وهؤلاء لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه ، فأما عند الشيخين فلا .

فأما الطبقات الأولى فهم شرط البخارى ، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمد من غير استيعاب ، قال الحافظ : وأكثر ما يخرج البخارى حديث الطبقة الثانية تعليقاً ، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً .

وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية على سبيل الاستيعاب ، ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى فى الثالثة ، وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما أبداً وإنما يعرج عليها أمثال أبى داود والترمذى على النحو الذى ذكرناه .

وهذا المثال الذى ذكرناه فى حق الكثيرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم ، فأما غير الكثيرين فإنا اعتمد الشيخان فى تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ ، لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرجنا ما تفرد به كبحى بن سعيد الأنصارى ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجنا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر (١) .

وبهذا يستبين لنا شرط صحيح البخارى ، وأنه فى أعلى كتب الحديث .

والإمام البخارى - رحمه الله - يخرج أحاديث الطبقة الأولى - كما سبق أن ذكرنا - وفضلاً عن ذلك لا يكتفى بمجرد المعاصرة فى الأسانيد المنعقة وإن أمن التدليس وهو شرط مسلم ، حتى يثبت الاجتماع ولو مرة وهذا مما فضل به صحيح البخارى على صحيح مسلم ، أى تقديم صحيح البخارى على صحيح مسلم ، وبهذا يظهر شرطيهما ، وقال ابن حجر : « وعند التأمل يظهر أن كتاب البخارى أتقن رجالاً وأشد اتصالاً ، وبيان ذلك من أوجه :

(١) هدى السارى « مقدمة فتح البارى » ص ٩ ، ١٠ .

أحدهما : إن الذين انفرد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمئة وبضع وثلاثون رجلاً ، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً ، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلاً فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً ، ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عمن تكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً .

ثانيهما : إن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكتر من تخريج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها ، إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس ، بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبى الزبير عن جابر ، وسهيل عن أبيه ، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، وحماة بن سلمة عن ثابت وغير ذلك .

ثالثها : إن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها ، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم ، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم .

رابعها : أن البخارى يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء ، ومسلم يخرجها أصولاً ، كما تقدم ذلك من تقرير الحافظ أبى بكر الحازمى .

فهذه الأوجه الأربعة تتعلق باتفاق الرواة ، وبقي ما يتعلق بالاتصال .

الخامس : وذلك أن مسلماً كان مذهبه على ما صرح به فى مقدمة صحيحه وبالغ فى الرد على من خالفه ، أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن له ، وإن لم يثبت اجتماعهما ، إلا إن كان المعنعن مدلساً ، والبخارى لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة . وقد أظهر البخارى هذا المذهب فى تاريخه ، وجرى عليه فى صحيحه وأكثر منه ، حتى إنه ربما خرج الحديث الذى لا تعلق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راٍ من شيخه ، لكونه أخرج له قبل ذلك شيئاً بالنعنة (١) .

(١) هدى السارى « مقدمة فتح البارى » لابن حجر ص ٢٢ ، ٢٣ .

٢ - الأحاديث المنتقدة على البخارى

قد انتقد بعض الحفاظ كالدارقطنى وغيره أحاديث ذكرها البخارى ومسلم فى صحيحيهما أو أحدهما ، وليس معنى هذا أن هذه الأحاديث المنتقدة ضعيفة أو واهية ، وإنما انتقدوها لكونها لم تبلغ الدرجة العالية التى التزمها كل واحد منهما فى كتابه .

وجملة هذه الأحاديث مائتان وعشرة حديثاً اشتركاً فى اثنين وثلاثين منها ، واختص البخارى بثمانية وسبعين حديثاً ، ومسلم بالباقي وهو مائة حديث ، وما انتقده على البخارى وحده أو شاركه فيه مسلم قد أجاب عنه الحفاظ ابن حجر فى مقدمة (فتح البارى) قال : « ينبغى لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث ، وإن كان أكثرها لا يقدح فى أصل موضوع الكتاب ، فإن جميعها وارد من جهة أخرى ، ومعظم هذه الانتقادات هين .

وليس معنى هذا أن هذه الأحاديث المنتقدة ضعيفة يصل بها الضعف إلى حد الموضوع أو المنكر ، وأن أغلب هذه الأحاديث المنتقدة قد أجيب عنها إجابات معقولة ، وبعضها قد يعسر الإجابة عنها ، وهى أحاديث قليلة جداً قد وهم فيها روايتها ، وأقصى ما يقال فيها أنها وقع فيها الغلط .

ويقول الإمام ابن الصلاح فى كتابه « علوم الحديث » بعدما ذكر أن ما رواه الشيخان - البخارى ومسلم - يفيد القطع بصحته ، وذلك لتلقى الأمة لكتابيهما بالقبول : « وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بأن ما انفرد به البخارى أو مسلم متدرج فى قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذى فصلناه من حالهما فيما سوى أحرف يسيره تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره ، وهى معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم » .

وقال الإمام محيي الدين النووي في مقدمة شرحه لمسلم : « قد استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيه ونزلت عن درجة ما التزمه ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا ، وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدار قطنى فى بيان ذلك كتابه المسمى (بالاستدراكات والتتبع) وذلك فى مائتى حديث مما فى الكتابين ، ولأبى مسعود الدمشقى عليهما استدراك ، لأبى على الغسانى الجبائى فى كتابه (تقييد المهمل) فى جزء العلل فيه استدراك أكثره على الرواة عنهما ، وفيه ما يلزمهما ، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره ، وقال فى مقدمة شرح البخارى : « قد استدرك الدار قطنى على البخارى ومسلم أحاديث قطع فى بعضها ، وذلك الطعن مبنى على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليها الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك» (١) .

والأحاديث التى انتقدت على الإمام البخارى فى صحيحه ، قد أجاب عنها الحافظ الكبير ابن حجر فى (هدى السارى) مقدمة شرح (فتح البارى) على صحيح البخارى .

وعدد الأحاديث التى انتقدت على البخارى فى صحيحه مائة وعشرة أحاديث ، منها ما وافقه مسلم على تخريجه فى كتابه وعددهم اثنان وثلاثون حديثاً ، وما انفرد البخارى بتخريجه هو ثمانية وسبعون حديثاً .

وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذه الأحاديث بجواب إجمالى ثم بجواب تفصيلى فى كتابه (هدى السارى) ثم عرض لكل حديث ذاكراً نقد الدار قطنى ثم التعقيب عليه .

(١) مسلم بشرح النووي ٣٧/١ .

وقال ابن حجر^(١) « والجواب عليه على سبيل الإجمال أن نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل ، فإنهم لا يختلفون في أن على بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث ، وعنه أخذ البخاري ذلك ، حتى كان يقول ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند على بن المديني ، ومع ذلك فكان على بن المديني إذا بلغه عن البخاري يقول : « دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه » وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً ، وروى الفريرى عن البخاري قال : « ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته » ، وقال مكى بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول : « عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته ، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما ليس له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، فبتقدير كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ، وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما أقساماً :

القسم الأول :

ما تختلف فيه الرواة بالزيادة من رجال الإسناد والنقص منهم ، والجواب : أن صاحب الصحيح إن أخرج الطريق المزيّد وعلمه الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني نفسه في نقده^(٢) ، لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر ، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقبه فسمعه

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) هدى السارى ص ٤٣٧ .

منه ، وإن كان لم يسمعه فيها فهو منقطع ، والمنقطع من قسم الضعيف ، والضعيف لا يعل الصحيح ، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقص وعلله الناقد بالطريق المزیدة تضمن اعتراضه دعوى الانقطاع فيها صحة المؤلف فينتظر : إن كان الراوى صحابياً أو ثقة غير مدلس نقد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً ، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريقة أخرى ، فإن وجد ذلك ، اندفع الاعتراض بذلك .

وإن انتفى كل ذلك وكان الانقطاع فيه ظاهراً فيحمل على أن صاحب الصحيح إنما هو من حيث مجموع الطعن ، لامن جهة ذلك الطريق وحده .

وقد يكون الانقطاع يدعيه المعلن لأن الراوى لم يسمع ممن روى عنه ، بل أخذ عنه بالإجازة أو المكاتبه ، وهذا لا يلتزم منه الانقطاع عند من يجوز الرواية بالإجازة أو المكاتبه ويكون تخريج صاحب الصحيح له إشارة إلى أنه ممن يرى صحة الرواية بذلك^(١) .

القسم الثانى :

ما اختلفت فيه الرواة بتغيير بعض رجال الإسناد ، والجواب عنه أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعاً فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون غير متعادلين ، بل متقاربين فى الحفظ والعدد ، فذاك ولا اعتراض ، وإن لم يمكن الجمع لتفاوت الرواة فى العدد أو فى الحفظ ، فالعادة أن صاحب الصحيح يخرج الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة ، أو يشير إليهما معاً ، وعلى أى تقدير فالاعتراض مندفع والنقد غير متجه .

(١) هدى السارى ص ٤٣٧

القسم الثالث :

ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أشد ضبطاً من لم يذكرها ، والجواب أن التعليل لا يؤثر إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع بين رواية من زاد ورواية من لم يزد .

أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا أثر لها في التعليل ، اللهم إذا وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواة فحينئذ تؤثر .

القسم الرابع :

ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف منهم ، والجواب أنه ليس في صحيح البخارى غير حديثين ، وتبين أن لكل منهما متابعات ، وهم : حديث أبى عباس ابن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال : « كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحييف » قال الدار قطنى : وأبى هذا ضعيف ، قال الحافظ : وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس .

وحديث إسماعيل بن أبى أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه « أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيئاً على الخمس » الحديث بطوله .

قال الدار قطنى : حديث إسماعيل ضعيف ، قال الحافظ : « لم ينفرد به بل تابعه عليه معين بن عيسى ، فرواه عن مالك كرواية إسماعيل سواء والله أعلم » (١) .

(١) المصدر السابق .

القسم الخامس :

وهو ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته ، والجواب أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذى حكم عليه بالوهم ، قال الحافظ ابن حجر : «وليس فى الصحيح منه شئ» وأما إذا روى الحديث من غير طريقه فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق .

القسم السادس :

ما كان الاختلاف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن ، والجواب أن هذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع فى المختلف من ذلك أو الترجيح .
هذه الانتقادات التى أشرنا إليها إنما كان الدافع إليها دافعاً علمياً نزيهاً ، ورغبة فى أن تتوافر كل عناصر الجودة والصحة لحديث رسول الله ﷺ ، ولذلك فقد جاءت هادفة ببناءة ولم تغفل الجوانب الأخرى الجيدة التى امتاز بها هذا الكتاب العظيم ، بل لا نرى فيها محاولة لتكميل الكتاب من وجهة نظر أصحابها .

وفى هذا الصدد يقول الشيخ أحمد شاكر : « وإنما انتقد الدار قطنى وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقده لم يبلغ فى الصحة الدرجة العليا التى التزمها كل واحد منها فى كتابه ، فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين ، أن فى الصحيحين أحاديث غير صحيحة ، وتتبع الأحاديث التى تكملوها فيها ، وانتقدها على القواعد الدقيقة التى سار عليها أئمة أهل العلم وأحكم عن بينة والله الهادى إلى سواء السبيل » (١) .

(١) الباعث الحثيث ص ٣٥ .

٣ - من طعن فيهم من رجال البخارى

أما رجال الصحيح ، فقد ضعف الحفاظ منهم نحو الثمانين ، ولكن أكثرهم من شيوخه الذين لقبهم وجالسهم ، وعرف أحوالهم ، واطلع على أحاديثهم فهو - بهم وبأحوالهم - أعرف ولهم أخير ، كما أنه لم يكثر من تخريج أحاديثهم ، وليس لأحدهم أحاديث كثيرة إلا عكرمة مولى ابن عباس ، وبعض هؤلاء أخرج لهم فى أصول الكتاب وبعضهم أخرج لهم فى المتابعات والشواهد ونحوهما .

وتعرض الحافظ ابن حجر العسقلانى لبيان هؤلاء الرجال المتكلم منهم مرتباً إليهم على حروف المعجم ، ثم يجيب عن الاعتراضات فقال^(١) : « ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتائب بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه فى الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ، هذا إذا خرج له فى الأصول ، وأما إن خرج له فى المتابعات والشواهد والتعليق :

فهذا تفاوت درجات من أخرج له منهم فى الضبط وغيره مع حصوله اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره فى أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسر بقادح يقدر فى عدالة هذا الراوى ، وفى ضبطه مطلقاً ، أو فى ضبط الخبر بعينه لأن الأسباب الحاصلة للأئمة على الجرح متفاوتة : منها ما يقدر ، ومنها ما لا يقدر ، وقد كان أبو الحسن المقدسى يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح : هذا جاز القنطرة ، يعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، قال الشيخ أبو الفتح القشيرى - فى مختصره -

(١) هدى السارى ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

وهكذا نعتقد وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد فى غلبة الظن على المعنى الذى قد مناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما الصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما .

ثم يستطرد ابن حجر فيقول : « قلت لا يقبل الطعن فى أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ، ومدارها على خمسة أشياء : البدعة ، أو المخالفة ، أو الغلط ، أو جهالة الحال ، أو دعوى الانقطاع فى السند بأن يدعى فى الراوى أنه كان يدلس أو يرسل .

فأما جهالة الحال : فمندفعة عند جميع من أخرج لهم فى الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون روايه معروفاً بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف فى دعواه أنه معروف ، ولاشك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع التثبيت من زيادة العلم ، ومع ذلك فلا تجحد فى رجال الصحيح أحدٌ ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً .

وأما الغلط : فتارة يكثر من الراوى ، وتارة يقل ، فحينئذ يوصف بكونه كثير الغلط ، فينظر فيما أخرج له ، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط على أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق ، وإن لم يوصف إلا من طريقه ، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله ، وليس فى الصحيح - بحمد الله - من ذلك شيء ، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيئ الحفظ ، أوله أو هام ، أوله مناكير ، وغير ذلك من العبارات ، فالحكم فيه كالحكم فى الذى قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء فى المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك .

وأما المخالفة : وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على

قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً ، وهذا ليس فى الصحيح منه إلا نذر يسير .

وأما دعوى الانقطاع : فمدفوعة عمن أخرج لهم البخارى لما علم من شرطه ، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن يسير أحاديثهم الموجودة عنده بالعننة ، فإذا وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض ، وإلا فلا .

وأما البدعة : فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو لفسق فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التفكير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ، كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على أو غيره ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا مثل يوم القيامة ، أو غير ذلك ، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء البتة .

والمفسق بها : كبعدة الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو ، وغير هؤلاء طوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سائغ ، فقد اختلف أهل السنة فى قبول الحديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفاً بالديانة والعبادة فقبل يقبل مطلقاً وقيل يرد مطلقاً ، والثالث : التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان وإجماع أهل النقل عليه ، لكن فى دعوى ذلك نظر .

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل : فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاد تفصيلاً ، فقال إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه

ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه فى عكسه فى حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل ، والإملاء وإلا فلا ، وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له بدعته أصلاً ، هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً ، وعلى هذا مال أبو الفتوح القشيري إلى تفصيل آخر فيه ، فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو ، إجماد لبدعته وإطفاء لناره وإن لم يوافقه أحد ، ولم يوحّد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقة وتحرز عن الكذب واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتة وإطفاء بدعته والله أعلم ...

ويستطرد ابن حجر قائلاً : « وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطغى فى جماعة بسبب اختلافهم فى العقائد ، فينبغي التنبيه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق ، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا فى أمر الدنيا فضعفوهم لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق .

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره ، أو للتجاهل بين الأقران ، وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدراً ، أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر به....» (١) .

ثم عقد بعد حديثه هذا فصلاً مستقلاً سرد فيه أسماء من طعن فيهم الرواة ، مع حكاية ذلك الطعن والتنقيب عن سببه ، والقيام بجوابه ، والتنبيه على وجه رده .

(١) المصدر السابق ص ٣٨٥ .

كما أثبت الحافظ ابن حجر في هذا الفصل ، أن الجرح قد يكون لأُمور لا تستحق أن يجرح صاحبها ، ولذلك كان المذهب الذى عليه جمهور أئمة النقد ، أن الجرح لا يقبل إلا إذا فسر سببه ، وقال ابن الصلاح فى كتابه (علوم الحديث) : « والتعديل مقبول من غير ذكر سببه على الراجح لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، وأم الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب ، لأن الناس يختلفون فيما يجرح ، وما لا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس يجرح فى نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله .

وذكر الخطيب ، أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده ، مثل البخارى ومسلم وغيرهما ، ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيرهم الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما ، وكإسماعيل بن أبى أويس ، وعاصم بن على ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم ، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو داود السجستانى ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه ، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة .

وعقد الخطيب باباً فى بعض أخبار من استفسر فى جرحه فذكر ما لا يصح جارحاً منها عن شعبة أنه قيل له : لم تركت حديث فلان ؟ قال : رأيته يركض على برذون فترك حديثه ، ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المرى فقال : ما يصنع بصالح ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد(١) .

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٧ ، ١١٨ .

الباب الثاني

تخريج الإمام البخاري
أحاديث من ضعفوا بسبب الاعتقاد

الباب الثانى

تخريج الإمام البخارى

أحاديث من ضعفوا بسبب الاعتقاد

سبق أن بينت قول الحافظ ابن حجر فى مقدمته لفتح البارى وهو : «وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن فى جماعة بسبب اختلافهم فى العقائد فينبغى التنبيه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق ...

ولابد من وقفة نظر وتأمل لهذه العبارة....لكى يستبين حقيقة ما رموا به :

١ - الإرجاء :

أصل الإرجاء معناه : التأخير .

واصطلاحاً : يطلق الإرجاء على إطلاقات متعددة ، والمشهور فيها إطلاقه على من يقول : إن الإيمان هو الاعتقاد بالقلب المجرد عن الإقرار باللسان والعمل بالحوارح ، مع القول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية ، ولا تنفع مع الكفر طاعة .

وقسم ابن حجر (١) الإرجاء قسمين : منهم من أراد تأخير القول فى الحكم فى تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان ، ومنهم من أراد تأخير القول فى الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار ، لأن الإيمان عندهم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك .

والمرجئة فرقة من فرق المذاهب القديمة ، سئل الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - أكتب عن المرجئ والقدرى؟ قال : نعم يكتب عنه إذا لم يكن داعياً.

(١) هدى السارى ص ٤٦٠ .

وسأل الإمام أحمد بن حنبل الحسين بن فرج قائلاً : من بقى عندكم من أصحاب عبد الله ؟ قلت : عبدان ، قال : ما حاله ؟ قلت : مذهبه مذهب الإرجاء ، أجزه ، قال يكتب عنه وإن كان .

٢ - التشيع : وهذا المعتقد يقوم على محبة عليّ وتقديسه على سائر الصحابة ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضى ، وإلا فشيعى ، فإن إنضاف إلى ذلك السبب أو التصريح بالبغض فعال في الرفض ، وإن اعتقد الرحفة إلى الدنيا فأشد في الغلو (١) .

والشيعة من أقدم المذاهب الإسلامية ، وقد ظهوروا بمذهبهم فى آخر عصر عثمان بن عفان - رضى الله عنه - ثم نما وترعرع فى عهد على رضى الله عنه .

٣ - القدرية : ومعنى القدر هو إثبات إرادة الإنسان المستقلة عن إرادة الله سبحانه وتعالى فهم يجعلون الشر من فعل العبد وحده ، وغالى بعضهم فى المذهب فقال : إن الأمر أنف أى أن علم الله تعالى إنما يوجد بعد حدوث الشئ ، فنفى عن الله تعالى القدر بمعنى العلم .

وقد جاء فى كتاب الإيمان من صحيح مسلم أن أول من قال فى القدر بالبصرة معبد الجهنى ، وتبعه أناس من أهل البصرة كان يقرءون القرآن ويتقفرون العلم ، ويزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف .

٤ - الجهمية : ذكر الحافظ ابن حجر فى « هدى السارى » أن الجهمية تنفى صفات الله تعالى التى أثبتتها الكتاب والسنة ، ويقولون أن القرآن مخلوق . وهذه الطائفة أصحاب جهم بن صفوان الخراسانى من موالى بنى راسب ، وكان جهم كاتباً لشريح بن الحارث وخرج معه على نصر ابن سيار .

(١) المرجع السابق ص ٤٦٠ .

ويقوم مذهب جهم بن صفوان على الجبر الخالص ، القائم على نفى الفعل حقيقة من العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، وهى لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً .

وزاد جهم بن صفوان أموراً على ذلك منها : لا يجوز أن يوصف البارى بصفة يوصف بها خلقه لأن ذلك يقتضى تشبيهاً ، فنفى كونه حياً عالماً ، وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً إذ لا يوصف شىء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق... (١).

ومنها : أن الإنسان ليس يقدر على شىء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور فى أفعاله .

ومنها : الزعم بأن الجنة والنار تفتيان ، وأنه لا شىء من الأشياء يكون خالداً ، والخلود المذكور فى القرآن الكريم هو طول المكث ، وبعد الفناء لا مطلق البقاء .

ومنها : الزعم بأن الإيمان هو المعرفة ، وأن الكفر هو الجهل وبناء على ظاهر مذهبه يكون اليهود الذين عرفوا أوصاف رسول الله ﷺ مؤمنين ، وكذلك المشركون الذين جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم .

٥ - النصب : قال ابن حجر (٢) : « والنصب بغض علىّ وتقديم غيره عليه .

٦ - الخوارج : وهى أول فرقة ظهرت فى الإسلام ، وهى التى خرجت على أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب بعد قبوله بالتحكيم ، وانقسموا إلى عدة فرق

(١) الملل والنحل للشهرستانى ١/١٠٩ .

(٢) هدى السارى (مقدمة فتح البارى) ص ٤٦٠ .

منهم : المحكمة ، والأزارقة ، والأباضية ، والثالبة ، وقد قاتلهم الإمام على رضي الله عنه في معركة النهروان ، وقد تبرعوا من أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ولهم عقائد مخالفة مثل تكفيرهم مرتكب الكبيرة ، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف الكتاب والسنة واجباً (١) .

٧ - الأباضية : أتباع عبد الله بن أباض ، وهم أكثر فرق الخوارج اعتدالاً ، وأقربها إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً ، ومن آرائهم : أن مخالفهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، بل كفار نعمة فقط ، وأن دماء مخالفهم حرام ، ودارهم دار توحيد وإسلام ، ولا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح وكل ما فيه قوة في الحروب ، ويرون الذهب والفضة ، ومن آرائهم كذلك تجوز شهادة مخالفهم ومناكحتهم والتوارث بينهم .

ومن هذا كله يتبين اعتدالهم وإنصافهم لمخالفهم (٢) .

٨ - العقدية : وهم كما قال ابن حجر (٣) : الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك .

٩ - الواقفية : وهم من لا يقول القرآن مخلوق ، ولا ليس بمخلوق .

ومما تجدر الإشارة إليه أن أصحاب هذه العقائد يسموا « مبتدعة » وفي بحثي هذا - إن شاء الله - سوف أتحدث عن « تخريج الإمام البخاري عن رمى بالابتداع » .

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١٥٤/١ ، هدى الساري ص ٤٦٠ .

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية للإمام محمد أبو زهرة ص ٨٦ بتصرف .

(٣) هدى الساري ص ٤٦٠ .

الابتداع :

الابتداع : الاختراع (١) ، والبدعة اسم هيئة .

اصطلاحاً : « طريقة فى الدين مخترعة تضاهى الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة فى التعبد لله سبحانه (٢) .

منشأ الابتداع :

« من المعروف فى سنن الاجتماع أن كل طائفة قوى شأنها ، وكثر سوادها لا بد أن يوجد فيها الأصيل والدخيل ، والمعتدل والمتطرف ، والغالى والمتسامح ، وقد وجد بالاستقراء أن صوت الغالى أقوى صدى ، وأعظم استجابة ، لأن التوسط منزلة الاعتدال ، ومن يحرص عليه قليل فى كل عصر ومصر ، أما الغلو فمشرب الأكثر ، ورغبة السواد الأعظم ، وعليه درجت طوائف الفرق والنحل ، فحاولت الاستئثار بالذكرى ، والتفرد بالدعوى ، ولم تجد سبيلاً لاستتباع الناس لها إلا الغلو بنفسها ، وذلك بالخط من غيرها ، والإيقاع بسواها ، حسب ما تسنح لها الفرص ، وتساعد بها الأقدار إن كان بالسنان أو اللسان » (٣) .

وقضية الابتداع بمعنى الخروج على نهج الشرع ظهرت فى الإسلام على عهد رسول الله ﷺ .

والشبهات التى تحيط بالبدعة إنما نشأت أصلاً من شبهات منافق زمن النبى ﷺ إذ لم يرضوا بحكمة فيما كان يأمره وينهى ، وشرعوا فيها لا مسرح للفكر ولا مسرى ، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه ، وحاولوا بالباطل فيما لا يجوز فيه الجدل .

(١) أساس البلاغة للزمخشري مادة « بدع » .

(٢) الاعتصام للشاطبي ٣٧/١ .

(٣) الجرح والتعديل للقاسمى ص ٤ « ط . مؤسسة الرسالة » .

وقال بعض العلماء إن أول بدعة ظهرت هي مواجهة الرسول ﷺ بأنه ليس عدلاً ، وذلك في قصة التميمي التي رواها أبو سعيد الخدري قال : « بينما النبي ﷺ يقسم ، جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي فقال : أعدل يا رسول الله ، فقال : ويلك من يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر بن الخطاب : دعني أضرب عنقه ، قال دعه ، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته ، وصيامه مع صيامه ، يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية إلخ » (١) .

وأول من فتح هذا الباب - باب الغلو في إطالة اللسان بالمخالفين - الخوارج ، فأتى قاداتهم عامتهم من باب التفكير ، لتستحكم النفرة من غيرهم ، وتقوى رابطة عامتهم بهم ، ثم سرى هذا الداء إلى غيرهم ، وأصبحت غلاة كل فرقة تكفر غيرها وتفسقه ، أو تبدعه ، أو تضلله ، لذلك المعنى نفسه ، حتى قبض الله تعالى من الأئمة من قام في وجه أولئك الغلاة ، وزيف رأيهم ، وعرف لخيار كل فرقة قدرهم ، وأقام لكل منهم ميزان أمثالهم (٢) .

حكم رواية المبتدع :

حرصاً من العلماء على حفظ حديث رسول الله ﷺ ، وإيماناً منهم بأن النفس البشرية مهما أصابها من انحراف فقد تحتفظ بقبس من الصدق والورع والنزاهة فأنهم لم يتسرعوا في الحكم على كل صاحب بدعة بالرد وعدم القبول ، ووضعوا لذلك قواعد وضوابط تتيح لهم أن يخلصوا الحديث من تعسف البدعة وضلالات أصحابها .

ونظراً لأن أهل البدع والأهواء مظنة عدم الأمانة في الرواية فقد تعرضت مناهج الجرح والتعديل لمسألة قبول رواية المبتدع (٣) ، وقد فرقوا بين من تصل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المناقب ٦/٦١٨ (الفتح) .

(٢) الجرح والتعديل للقاسمي ص ٥ .

(٣) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

بدعته إلى الكفر بأن أنكر أمراً متوتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه ، وبين من لا تصل إلى هذا الحد .

والبدعة تنقسم إلى قسمين :

بدعة مكفرة ، وبدعة غير مكفرة ، فأما المبتدع الذى يرمى ببدعة مكفرة ، فهذا ترد روايته بالإجماع ، ولكن اشترطوا فى البدعة المكفرة أن يكون التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ، بأن ينكر المبتدع أمراً متوتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، أو يعتقد عكسه ، وذلك مثل فرق السبئية التى تدعى أن علياً بمنزلة الإله ، أو أن الإله حل فيه .

وأيضاً لا خلاف عند العلماء فى عدم قبول رواية المستحل للكذب ، ونقل ذلك عن الإمام الشافعى حيث رد أقوال الخطابية لأنهم يرون الشهادة بالزور - ويعنى بشهادة الزور استحلال الكذب ، ورد رواية المبتدع الذى يستحل الكذب يتفق مع المعلومات الأولية للجرح والتعديل ، ويقول الشيخ أحمد شاكر حول القول برد من يستحل الكذب « لأنه من المعروف أننا لا نقبل رواية الراوى الذى عرف منه الكذب ولو مرة واحدة ، فأولى أن ترد روايته إذا استحل الكذب ، أو شهد الزور » (١) .

ورخصت طائفة من العلماء فى الرواية عن أهل البدع والأهواء إذا لم يتهموا بالكذب ، ومن هؤلاء أبو حنيفة ، والشافعى ، ويحيى بن سعيد ، وعلى ابن المدينى ، حتى أئثر عنه القول : لو تركت أهل البصرة القدر ، وترك أهل الكوفة للتشيع لخرت الكتب ، يعنى لذهب علم الحديث .

(١) الباعث الحثيث ص ١٠٠ .

أما الذى يغلو فى هواه ، ويفرط فى بدعته لا تقبل روايته ، وقد ترك ابن حزيمة حديث عباد بن يعقوب لغلوه ، وسئل ابن الأخرم : لم ترك البخارى حديث أبى الطفيل ؟ قال : لأنه كان يفرط فى التشيع .

وأما المبتدع الذى لم يبلغ فى بدعته حد الخروج عن الملة وخلع ربة الإسلام فقد قال فيه ابن الصلاح :

« اختلفوا فى قبول رواية المبتدع الذى لا يكفر فى بدعته فمنهم من رد روايته مطلقاً لأنه فاسق ببذعته ... ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب فى نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه ، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن » .

وقال قوم : تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء .

وقال أبو حاتم بن حبان البستى من أئمة الحديث : الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة ، لا أعلم بينهم فيه خلافاً .

وقبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، مذهب أكثر العلماء : قال ابن الصلاح : وهو أولى المذاهب وأعدلها ، لأن كتب أئمة الحديث طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، وفى الصحيحين كثير من أحاديثهم فى الشواهد والأصول « (١) » .

واشترط الإمام الجوزجاني (٢) شرطاً آخر لقبول رواية المبتدع غير الداعية هو أن لا يكون الحديث الذى رواه مؤيداً لبدعته فقال : « ومنهم زائف عن الحق ، صادق اللهجة ، قد جرى فى الناس حديثه ، إذا كان مخذولاً فى بدعته ، مأموناً

(١) راجع علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) أحوال الرجال للجوزجاني ص ٣٢ ، منهج النقد فى علوم الحديث ص ٨٤ .

فى روايته ، فهو لاء عندى ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقو به بدعته ، فيتهم عند ذلك » .

وقال ابن حبان عن منتحلى المذاهب من الرواة كالمرجئة والروافض وما أشبههما : « نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات ونقل مذاهبهم وما تقلدوا فيما بينهم وبين خالقهم حل وعلا إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا » (١) .

والذين قبلوا رواية المبتدعين غير الدعاة يرمون من وراء عملهم إلى حفظ السنة إذا تركوا رواية كل من انتحل نخلة لكان ذلك ذريعة إلى ترك السنن كلها حتى لا يحصل فى أيدينا منها إلا الشيء اليسير (٢) .

ونخلص من هذا إلى أنه لا بد من أن تتوفر الثقة بدين الراوى وصدقته فيما يحدث ، وضبطه وأمانته فيما ينقل دون تحيز أو جور ، فإن توفر ذلك للراوى قبلت روايته ، وهذا الذى اختاره ابن حجر فقال : « فالمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه ، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله » (٣) .

رواية البخارى عن المبتدعين :

وما أعظم من صدع بالرواية عن المبتدعين الإمام البخارى - رحمه الله - فخرج عن كل عالم صدوق ثبت من أى فرقة كان ، حتى ولو كان داعية ، أمثال : عمران بن حطان ، وداود بن الحصين .

(١) صحيح ابن حبان ١٣١/١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) شرح نخبة الفكر ص ١٠٢ .

وجاء فى صحيح مسلم روايته عن رواية الشيعة (١) .

فكانا بعملهما هذا القدوة فى الحق ، ثم تبع الشيخين على هذا المحققون من بعدهما .

يقول الإمام القاسمى (٢) فى علة التخريج عن المبدعين وفوائده : « أن تخريج أئمة السنة ، وحفاظ الهدى النبوى - حديث من نبذوا بالابتداع على طبقاتهم - فيه حكمة بليغة ، وفائدة عظيمة ألا وهى النهى بالعلم ، والسعى وراءه ، والجد فى طلبه ، والتنبيه لحفظه من الضياع ، وسن نبذ التعصب والتشيع والتخرب ، والتقاط الحكمة من أى قائل » .

كما أوضح الإمام الشافعى - رحمه الله - فى كتابه (الرسالة) أن أئمة الحديث رأوا أن السنة من الحكمة بل هى الحكمة ، فلذا عندوا إلى تلقيها من كل ذى علم ، واشترطوا للعناية بها أن تكون من مسلم عدل صدوق ، ثبت فى روايته ، ولم يبالوا بما غمز أو نبر أو رمى به ...

وقال القاسمى (٣) : « ... لو كانت الفرق التى رमित بالابتداع تهجر لمذاهبها ، وتعادى لأجلها ، لما أخرج البخارى ومسلم وأمثالهما لأمثالهم . نعم إن هؤلاء المبدعين - كما يسميهم القاسمى - وأمثالهم لم يكونوا معصومين من الخطأ حتى يعدوهم الانتقاد ، ولكن لا يستطيع أحد أن يقول أنهم تعمدوا الانحراف عن الحق ، ومكافحة الصواب عن سوء نية ، وفساد طوية ، وغاية ما يقال فى الانتقاد فى بعض آرائهم : أنهم اجتهدوا فيه فأخطأوا ، وبهذا كان ينتقد على كثير من الأعلام

(١) انظر شرح تقريب النوى ص ١١٩ .

(٢) الجرح والتعديل ص ٨٠ .

(٣) المرجع السابق ص ١٠ .

سلفاً وخلفاً ، لأن الخطأ من شأن غير المعصوم ، وقد قالوا : المجتهد يخطئ ويصيب فلا غضاظة ولا عار على المجتهد إن أخطأ في قول أو رأى ، وإنما الملام على من ينحرف عن الجادة عامداً متعمداً ، ولا يتصور ذلك في مجتهد ظهر فضله ، وزخر علمه » .

رد القول بتفسيق المبتدعين :

لابد لنا أولاً قبل الحكم على من يقول بتفسيق المبتدعين أن نعرف معنى الفسق . قال الجوهري في (الصحاح) : فسق الرجل فجر ، وفسق على أمر ربه ، أى خرج .

وفي (المصباح) : فسق فسوقاً : أى خرج عن الطاعة ، والاسم الفسق ، ويقال : أصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد ، يقال : فسقت الرطبة : إذا خرجت من قشرها .

وفي (القاموس) : الفسق : الترك لأمر الله ، والعصيان ، والخروج عن طريق الحق ، أو هو الفجور كالفسوق .

وقال الإمام الراغب الأصفهاني في مفرداته : فسق ثلاث : خرج عن حجر الشرع ، وذلك من قولهم فسق الرطب ، إذا خرج عن قشره ، وهو أعم من الكفر . والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير ، لكن تعورف فيما كان كثيراً ، وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به ، ثم أخل بجميع أحكامه أو ببعضه .

وإذا قيل للكافر الأصلي فاسق ، فلأنه أخل بحكم ما ألزمه العقل واقتضته الفطرة « (١) » .

(١) الجرح والتعديل للقاسمي ص ١٥ .

ويذكر الإمام القاسمي نقلاً عن الإمام محمد بن مرتضى اليماني في كتابه (إيثار الحق) في (فصل في الفسق) ما نصه : وأما العرف المتأخر : فالفسق يختص بالكبيرة من المعاصي مما ليس بكفر ، والفسق يختص بمركبتها .

وبعد أن طوفنا في معنى الفسق ومدلوله ، فكيف يكون المجتهد وإن أخطأ فاسق ؟ فهل يؤجر الفاسق ؟ وكيف يسوغ للإمام أن يروى عن الفسقة ؟ وكيف يجوز أن يوصف به عالم ثقة ثبت مجتهد مجرد أن هداه اجتهاده إلى رأى خالف فيه غيره ، ولم يقصد من وراء ذلك إلا الحق ؟ .

كما ذكر كثير من أئمة علماء التفسير ، أن قول الرجل للرجل : فاسق يدخل في قوله تعالى : ﴿ ولا تنازروا بالألقاب ﴾ (١) .

وقال قتادة : يقول تعالى : لا تقل لأخيك المسلم ، ذاك فاسق ذاك منافق ، نهى الله المسلم عن ذلك وشدد فيه .

وقال ابن زيد : هو تسميته بأعمال السيئة - بعد الإسلام - زان ، فاسق .

ثم قال ابن جرير : والتناز بالألقاب هو دعاء المرء صاحبه بما يكرهه من اسم أو صفة ، وعم الله بنهيه ذلك ، ولم يخص به بعض الألقاب دون بعض ، فغير جائز لأحد المسلمين أن ينيب أخاه باسم يكرهه أو بصفة يكرهها .

وعلى هذا لا يجوز لأحد أن ينيب مسلم بالفسق ولا بغيره مما يكرهه .

وفي هذا الصدد يقول الإمام القاسمي (٢) - رحمه الله - : فتزى من العجب بعد ما ذكرناه أن يوسم بالفسق من لا يحل وسمه به ، لأن معناه لا ينطبق

(١) سورة الحجرات آية : ١١ .

رواه ابن جرير عن مجاهد وعكرمة .

(٢) الجرح والتعديل ص ١٨ .

عليه بوجه ما ، على أنه ورد تسمية رواية الحديث خلفاء فيما رواه الطبراني والخطيب وابن النجار وغيرهم عن عليّ مرفوعاً : « اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس » (١) .

إذا علمت هذا فلماذا يقال في هؤلاء المفسقين ؟ أجهلوا المعنى العرفي للفسق أم تجاهلوا ؟ أم اجتهدوا فأداهم اجتهداهم أم قلدوا ؟ لا غرو أنهم جهلوا وقلدوا ، وباليتهم قلدوا إماماً متبوعاً ، بل قلدوا أواخر المقلدة الجامدة المتعصبة ، ولو نظروا في تراجم الرجال وتدبروا سيرة كثير من أولئك المبدعين الأبطال ، لعلموا أن رميهم بالفسق يكاد أن يهتز له العرش » .

ثم ضرب مثلاً على ذلك من شيوخ المعتزلة عمرو بن عبيد ، فالنظر في ترجمته يرى هداه وتقواه ، قال فيه الذهبي في الميزان : وقد كان المنصور الخليفة العباسي الشهير يخضع لزهد عمرو وعبادته .

وكذلك قال الإمام مسلم - رحمه الله - في مقدمة صحيحه : « اعلم وفقك الله أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ، أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجه ، والعدالة في ناقله ، وأن تبقى منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع » .

ونشير إلى أن رواية الصحيحين المتكلم فيهم لا يوصفون بالابتداع لأن الإمام مسلم - رحمه الله - أوجب أن لا يروى عن مبتدع ، فبالأولى الإمام البخاري لأن شرطه أدق .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه : باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ .

ويجب أن نوضح أن خبر الفاسق مردود غير مقبول عند أهل العلم وكذلك شهادته ، فكيف يكون حاله كذلك ويأمنه البخارى على الدين بالرواية عنه ، فمثل ذلك لا يكون فاسقاً ولا مبتدعاً .

ولما كانت السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله سبحانه وتعالى ، كان لابد من التثبت في أمر الرواة ، هكذا فعل الشيخان ، وإلا فيكيف تلقت الأمة الإسلامية لكتايبهما بالقبول ، وهل بعد هذا يجوز نبز بعض رواة الصحيحين بالفسق والابتداع ؟

حقاً أن تخريج البخارى ومسلم عنهم وأخذ السنة منهم ، ما ذاك إلا إجلالاً لفضلهم وإنصافاً لقدرهم .

لقد بلغ عدد الرواة الذين عنوا بالابتداع في صحيح البخارى حوالى ثمان وستون (١) رايًا .. كيف يتحمل الإمام البخارى - رحمه الله - وهو من هو عن أعلام الشيعة والمعتزلة والمرجئة والخوارج ، ويجعل حديثهم حجة ومرويههم سنة ، ويفخر بذكر أسمائهم في أسانيده ، ويخلد لهم أجمل الذكر ، فى أشرف مصنف ، انظر هذا وقابل بينه وبين جمود المتأخرين ورميهم علماء الفرق بالفسق والابتداع والضلال ، وهجرهم لعلومهم ، وصد الناس عنهم ، حتى فات الناس - وأسفًا - علم جم ، وخبر كثير ، ولئن دون ما دون من معارفهم ، فما بقى من فوائدهم فى خزائن صدورهم مما كان يستثار بالأخذ عنهم ، وينال بحالهم ، أوسع وأوفر ...

وهكذا يتضح أنه من الخطأ نبز بعض رواة الصحيح بالفسق لكونهم طعنوا بالابتداع ، وأنه تعصب يجب التنبيه له ، والحذر منه .

(١) راجع هدى السارى ص : ٤٦٠ - ٤٦١ .

ويعود الإمام القاسمي - رحمه الله - فيقول : « نحن إنما نصدع بهذا - تفقها من مشرب البخاري ومذهبه ، وموافقة له في رأيه الذي لا نشك في أنه الصواب الذي تدعو إليه الأخوة الإيمانية ، والإنصاف مع كل راوٍ مجتهد من هذه الأمة لا يرضى إلا الحق ، ولا يسعى إلا إليه ، ولا يتحمل الأذى والاضطهاد إلا لأجله - إذ لم يصب من رأيه وما دعا إليه لا دنيا ولا جاهاً ، ولا ملكاً ، فأى دليل أدل على حسن نيته من هذا ؟ . وبالجمللة فتسمية المتفقهة بعض الرواة فسقة جهل بما قاله الأصوليون من أن الفاسق مردود الشهادة والرواية ، ومن قبل الشيخان وغيرهما خبره وحكموه في السنة ، وأخذوا عنه ، فهل يكون فاسقاً ؟ على أن إجماعهم على تلقي الصحيحين بالقبول موجب لتعديل روايتها جميعاً ، لأن التلقي بالقبول فرع صحة الحديث ، وهو إنما يكون من صحة سنده ، وهو عدالة رجاله وتوثيقهم .

ولذا قالوا فيمن خرج له الشيخان : جاز القنطرة ، بمعنى أنه لا يلتفت إلى ما غمز فيه ، وبالجمللة فمشرب المحدثين في التسامح ونبذ التعصب هو الذي تقتضيه الأصول ، وتقبله العقول ، وما أحدث من النبز بالفسوق للبعض فلا سند له - لأن دعوى فسق الإنسان إنما يكون بإتيانه ما فسقه الشارع به ، ونص عليه كتاب أو سنة نصاً قاطعاً لا يحتمل التأويل ، وأما مسائل الاجتهاد فلا يصح ذلك فيها بوجه من الوجوه (١) .

وقد نقل الإمام الغزالي (٢) عن الإمام الشافعي أنه قال : تقبل شهادة أهل الأهواء عدا الخطابية من الرافضة ، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم في المذهب (ثم قال) يدل على مذهب الشافعي قبول الصحابة قول الخوارج في

(١) الجرح والتعديل للقاسمي ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) المستصفى ١/١٦٠ .

الأخبار والشهادة ، وكانوا فسقة متأولين ، وعلى قبول ذلك درج التابعون -
لأنهم متورعون عن الكذب ، جاهلون بالفسق أ.هـ.

وربما سأل سائل : كيف لا يفسق هؤلاء وقد خالفوا بتأويلهم النصوص من
الكتاب والسنة ؟

فيما سبق أشرنا إلى أن هناك ما يمنع تسميتهم فسقة شرعاً ولغة ، « وجاء
في مسلم الثبوت - من كتب الأصول - ما مثاله : لك أن تمنع كون المتدين من
أهل القبلة فاسقاً بالعرف المتقدم الذى عليه القرآن الكريم - وهو شموله للكافر
والمؤمن المرتكب للكبيرة » (١) أ.هـ.

كما قال الإمام الغزالي فى الإحياء : مهما اعترضت على القدرى فى قوله :
« الشر ليس من الله » اعترض عليك القدرى أيضاً فى قولك : « الشر ليس من
الله » وكذلك فى قولك : « إن الله يرى » وفى سائر المسائل ، إذ المبتدع
محق عند نفسه ، والمحق مبتدع عند المبتدع ، وكل يدعى أنه محق وينكر كونه
مبتدعاً أ.هـ.

ويستطرد الإمام القاسمى - رحمه الله - فيقول : فهم مخالفون بنظر غيرهم ،
وأما عند أنفسهم فغيرهم هو المخالف وهم الموافقون ، وحاشا لمؤمن عالم أن
يخالف كتاباً أو سنة عامداً متعمداً ، فهم مجتهدون مثابون إذ لم يألوا جهداً فيما
ذهبوا إليه ، وإن كنت لا تقول به وترى الحجة فيما أنت عليه ، على أن ما تسميه
أنت نصاً يروونه ظاهراً ، إذ دعوى نصيته الشئ ليست بالأمر اليسير - لأن النص
هو القاطع فى معناه ، المفيد لليقين فى فحواه ، وهذا إنما يكون فى محكمات
الدين ، وأصوله التى لم يختلف فيها الفرق كلها ، وأما ما عداه فكلها ظواهر ،
وقد يراها البعض باجتهاده نصاً ، وليس اجتهاد مجتهد بقاضى على اجتهاد آخر .

(١) الجرح والتعديل ص : ٢٥ ، ٢٦ بتصرف يسير .

وعلى من يريد تحقيق هذا أن يراجع مطولات الخلاف ، ويطالع مآخذ المجتهدين ، ومن أنفع ما ألف في هذا الباب كتاب «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية رحمه الله ، فإنه جدير لو كان في الصين أن يرحل إليه ، وأن يعرض بالتواجد عليه ، فرحم الله من أقام المعاذير للأئمة ، وعلم أن سعيهم إنما هو إلى الحق والهدى » .

وعلى هذا فالكل مجتهد ، ولكن هناك مجتهد أصاب فله أجران ومجتهد لم يصب فله أجر ، فالكل لم يأل جهداً فلا يكون هناك تفسيق .

وإذا قيل : يحتمل أن يكون الراوى تحمل عن المبتدع قبل أن يعتنق مذهبه .

يرد على ذلك القاسمى فى الجرح والتعديل^(١) فيقول : وهذا جهل مذاهب الرواة ، ومشارب الرجال ، فإن كل من ألف فى نقد الرجال لم يذكر فى المشاهير منهم أنه كان على مذهب كذا ، أو أن الحافظ الفلانى تحمل عن فلان قبل تمذهبه بمذهب كذا ، ومثل هذا إنما يؤخذ عن النقلة الأثبات كالمصنفين فى أحوال الرجال ، ولا يمكن الاجتهاد فيه بحال من الأحوال ، ولذا تراهم يقولون فى ترجمة الراوى : كان خارجياً ، ونحو ذلك قولاً واحداً . وحذا أن يكون ما ذكره مأثوراً عن إمام مؤرخ مشهور .

وأما القول بالاحتمال ، فإذا فتح أورث الاضمحلال ، لكل ما يعول عليه فى الاستدلال - ومثل ذلك ما يقال : يحتمل أن يكون روى عنه وهو غير عالم بما هو عليه من فساد العقيدة ! فهذا يزيد عما قدمنا من الجهل بمذاهب الرواة تجهيل أئمة الحديث ، ووصمهم بما هو براء منه من الغباوة والبلاهة ، وأنهم يتحملون عمن لا يعرفون مذهبه ولا مشربه ، وأنهم كحاطب ليل ، ونعوذ بالله من ذلك .

(١) ص ٢٧ ، ٢٨ .

وأى عاقل يجراً على مثل ذلك فى البخارى صاحب التاريخ فى الرجال ؟
بل من دونه من أرباب السنن وغيرهم ممن تكلم فى الجرح والتعديل ، وميز بين
صحيح الحديث وضعيفه - لثقة رجاله أو ضعفهم . وهل يعقل فى صحاح ،
وسنن، ومسانيد ، وموطآت ، عليها مدار أدلة الأحكام ، وحجج الفروع ،
صنفت على الأسانيد المتنوعة والمكررة بالأسماء والكنى الألقاب - أن يكون
جامعوها لا يدرون مشرب رجالها ولا ما يتحملونه » .

يضاف إلى ذلك كيف يخرج الإمام البخارى - رحمه الله - الضعفاء كما
يقولون - من أهل الابتداع - وهو صاحب التاريخ وصاحب المؤلفات الكثيرة فى
الرجال لاسيما فى الضعفاء والمتروكين يضاف إلى ذلك كتابه الشهير المعروف
«بالجامع الصحيح» الذى اشترط فيه ألا يخرج فيه إلا الصحيح فقط ، فكيف
يكون الحديث صحيحاً وبه راوٍ ضعيف ، أو متهم ؟

الباب الثالث

تراجهم من خرج لهم البخارى فى الصحيح
ممن ضعف بسبب الاعتقاد

الباب الثالث

تراجم من خرج لهم البخارى فى الصحيح

من ضعف بسبب الاعتقاد

سوف أتناول تحت هذا العنوان تراجم من طعن فيهم من رجال البخارى فى صحيحه ، بسبب الاعتقاد ، وينبغى أن يكون معلوماً من أنه ينبغى عدم الاعتداد بالطعن الواقع بسبب اختلاف العقائد ، وكذلك الطعن الواقع من بعض الورعين فيمن دخلوا فى أمر الدنيا .

واليك تراجم من طعن فيهم بسبب الاعتقاد من رجال البخارى (١) :

١ - إبراهيم بن طهمان : « رمى بالإرجاء » (٢) :

إبراهيم بن طهمان (١٦٨هـ - ٧٨٤م) أبو سعيد الهروى ، سكن نيسابور ، أحد الأئمة ، وثقة ابن المبارك وابن معين والعجلي وابن راهويه والجمهور ، وقال ابن عمار ضعيف ، وقال صالح جزرة لما ذكر له قول ابن عمار فيه : إنما وقع لابن عمار حديث من رواية المعافى ابن عمران عن إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبى هريرة رضى الله عنه فى أول جمعة جمعت ، قال

(١) ذكر ابن حجر فى المقدمة أسماء ثمان وستين رجلاً ممن ضعفوا بسبب الاعتقاد وفيه بيان مارموا به : كالإرجاء والتشيع ، والرفض ، ومن يؤمن بالرجعة ، والنصب ، والقدرية ، والجهمية ، والخوارج ، والأباضية ، والعقدية والواقفية ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٢) الإرجاء : يطلق الإرجاء على إطلاقات متعددة ، المشهور فيها : إطلاقه على من يقول : إن الإيمان هو الاعتقاد بالقلب المجرد عن الإقرار باللسان والعمل بالجوارح ، مع القول : بأنه لا تنضم مع الإيمان معصية ، ولا تنفع مع الكفر طاعة .

صالح : وهذا غلط فيه من دون إبراهيم لأن جماعة رَووه عنه عن أبي حمزة عن ابن عباس رضي الله عنه ، وهو الصواب ، وكذا هو في تصنيفه وابن عمار لا يعرف حديث إبراهيم .

وعلق عليه ابن حجر بقوله (١) : وكذا أخرجه البخاري في أواخر المغازي من حديث أبي عامر العقدي عن ابن طهمان عن أبي حمزة عن ابن عباس وقال صالح جزرة : كان إبراهيم يميل إلى الإرجاء ، وقال الدارقطني ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء ، وذكر أنه رجع عن الإرجاء وأفرط ابن حزم فأطلق أنه ضعيف ، وهو مردود عليه وأكثر ما خرج له البخاري في الشواهد .

أخرج البخاري في : التقصير والحج والزكاة ، وغير موضع عن ابن المبارك ، وأبي عامر العقدي ، ومحمد بن الحسن ، ومعن بن عيسى ، عنه ، عن محمد بن زياد القرشي ، ويونس بن عبيد ، وحجاج بن حجاج .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم ، حدثنا أبو الفضل الهروي محمد بن أبي الحسين ، حدثنا أحمد بن علي الآبار البغدادي ، حدثنا محمد بن علي الشقيقي حدثنا أبو عمرو نوح المروزي عن سفيان - يعني - ابن عبد الملك قال عبد الله - يعني - ابن المبارك : إبراهيم بن طهمان : صحيح الكتب (٢) .

قال عبد الرحمن : أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال : قال لي أبي : إبراهيم بن طهمان ثقة في الحديث ، وهو أقوى حديثاً من أبي جعفر الرازي . قال أحمد بن حنبل : هو ثقة في الحديث ، وهو أقوى من جني يتكلم ، حدث عن المهدي .

قال أبو حاتم الرازي : هو صدوق يحسن الحديث (٣) .

(١) هدى الساري ص ٣٨٥ .

(٢) الجرح والتعديل ١٠٨/١/١ ترجمة ٣٠٧ .

(٣) المرجع السابق .

قال أبو بكر : سمعت ابن معين يقول : هو ثقة ، وقال مرة أخرى : صالح (١) .

قلت : الموثقون لإبراهيم بن طمهان كثيرون ، وتخريج الإمام البخاري له يدل على توثيقه ، وقول الإمام أحمد عنه (ثقة) يقوى ذلك ويؤكدده ، ووصفه ببناء الفعل للمجهول (رمى بالإرجاء) يدل على أن نائب الفاعل مجهول ، أو لعدم أهمية القول ، أو لضعف الرأي .

وذكر ابن حجر لآراء الموثقين فيه غنية عن الرد عليهم من الحفاظ ابن حجر ، كما نرى أن صدوق عند أبي حاتم ثقة عند غيره .

٢ - إسحاق بن سويد : « رمى بالنصب »

إسحاق بن سويد (١٣١ هـ - ٧٤٨ م) بن هيرة العدوي التميمي الشاعر ، وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وقال : كان يحمل على علي بن أبي طالب ، وذكره أبو العرب في الضعفاء ، فقال : من لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة .

وقال ابن حجر : له عند البخاري حديث واحد في الصيام مقروناً بخالد الحذاء ، وروى له مسلم وأبو داود والنسائي (٢) .

وحديثه في كتاب الصوم : عن معتمر بن سليمان ، عنه وعن خالد الحذاء مقروناً به عن ابن أبي بكرة .

(١) راجع ترجمته في : التاريخ الكبير للبخاري ٢٩٤/١/١ ، تاريخ بغداد ١٠٥/٦ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٦/١ ، تهذيب الكمال ١٠٨/٢ ، تهذيب التهذيب ١٢٩/١ .
(٢) هدى الساري ص ٣٨٧ .

قال أبو عبد الله : هو حديث واحد ، ولم أجد له فى الكتاب غير حديث
(شهراً عيد لا ينقصان) (١) .

قال عمرو بن عليّ : مات سنة إحدى وثلاثين ومائة .

قال أبو حاتم الرازى : هو صالح الحديث (٢) .

وقال أحمد بن زهير : سمعت يحيى بن معين يقول : إسحاق بن سويد ثقة بصرى .

وقال النسائى : هو ثقة بصرى (٣) .

قلت : الموثقون له كثيرون ، بل فيمن وثقه متشددون فى الجرح والتعديل
أمثال النسائى وغيره ، وقد روى له أيضاً الإمام مسلم وكذلك أبو داود
والنسائى ، مما يؤكد توثيقه .

٣ - إسماعيل بن أبان : « رمى بالتشيع »

إسماعيل بن أبان (٢١٦ هـ - ٨٣١ م) أبو إسحاق الوراق الأزدي الكوفى .
أحد شيوخ البخارى ، ولم يكثر عنه ، وثقه النسائى ومطين وابن معين
والحاكم أبو أحمد وجعفر الصائغ والدارقطنى ، وقال فى رواية الحاكم عنه أثنى
عليه أحمد وليس بقوى ، وقال الجوزجاني : كان مائلاً عن الحق ولم يكن يكذب
فى الحديث .

قال ابن عدى : يعنى ما عليه الكوفيون من التشيع .

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ٣/٣٥ ، ومسلم فى صحيحه ٣/١١٧ - ٢٢٨ .

وأبو داود فى سنته ١/٣٦٦ ، والترمذى فى صحيحه ٣/٢١٢ .

وابن ماجه فى سنته ١/١٣١ ، وأحمد فى مسنده ٥/٣٨ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) الجرح والتعديل ١/١ - ٢٢٢ .

(٣) راجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٧/١١٢ ، والتاريخ الكبير للبخارى ١/١ - ٣٩٨ تهذيب

الكمال ٢/٤٣٢ ، تهذيب التهذيب ١/٢٣٦ ، التعديل والتحريح لأبى الوليد الباجى ١/٣٦١ .

قال ابن حجر (١) : الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن عليّ فهو ضد الشيعة المنحرف عن عثمان ، والصواب موالاتهما جميعاً ، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع ، وأما قول الدارقطني فيه فقد اختلف ، ولهم شيخ يقال له إسماعيل بن أبان الغنوي أجمعوا على تركه فلعله اشتبه به .

أخرج البخاري في : الجمعة والحج والرقاق ، وغير موضع عنه عن ابن المبارك وعبد الرحمن بن الغسيل ، وأبي بكر بن عياش ، وعيسى بن يونس وغيرهم ، لم يذكر أبو الحسن الدارقطني حديثه إلا عن عبد الرحمن بن الغسيل . قال النسائي : لا بأس به .

وقال أحمد بن حنبل : هو ثقة (٢) وقال أبو حاتم الرازي : هو صدوق في الحديث لا بأس به كثير الحديث .

قال أبو أحمد بن عدي : سمعت محمد بن نوح يقول : سمعت أبا داود السجستاني يقول : إسماعيل بن أبان الوراق ثقة ، وليس هذا بإسماعيل ابن أبان الوراق الغنوي الكوفي ، هذا ثقة ، والغنوي كذاب . وقال أبو عبد الله : هذا أبو إسحاق الوراق الأزدي ، والآخر صاحب هشام بن عروة هو الخياط الغنوي متروك الحديث (٣) .

قال علي بن المديني : إسماعيل بن أبان الوراق لا بأس به ، وأما إسماعيل بن أبان الغنوي فكثير عنه وتركته وضعفته جداً (٤) .

(١) هدى الساري ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢) الجرح والتعديل ١٩٠/١/١ .

(٣) المجروحين من المحدثين ١٢٨/١ .

(٤) التعديل والتجريح للباحي ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ ، وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ١٨٥/٦ ، التاريخ الكبير للبخاري ٣٤٧/١/١ ، تهذيب الكمال ٥/٣ ، تهذيب التهذيب ١٩٦/١ .

قلت : الكثير وثق إسماعيل ابن أبان الوراق ، وكما قال ابن حجر لا ينبغي أن يسمع قول مبتدع فى مبتدع ، وكذلك وثقه أبو حاتم الرازى لأن الصدوق عنده ثقة عند غيره ، كما أن ضعفه ربما التبس بينه وبين إسماعيل ابن أبان الغنوى المتروك .
ولثقتة عند كثير من العلماء خرج له البخارى فى صحيحه .

٤ - أيوب بن عائد الطائى : « رمى بالإرجاء »

أيوب بن عائد بن مدلج البحترى الطائى (٢٢٤هـ - ٨٣٨م) وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائى والعجلى وأبو داود وزاد كان مرجحاً ، وكذا ضعفه بسبب الإرجاء أبو زرعة ، وقال البخارى كان يرى الإرجاء إلا أنه صدوق .
قال ابن حجر : له فى صحيح البخارى حديث واحد فى المغازى فى قصة أبى موسى الأشعرى ، أخرجه له بمتابعة شعبة وروى له مسلم والترمذى (١) .
أخرج البخارى فى باب بعث النبى ﷺ أبا موسى إلى اليمن عن عبد الواحد ابن زياد ، عنه عن قيس بن مسلم .

قال ابن معين : هو ثقة (٢) وقال النسائى ، وقال البخارى : كان يرى الإرجاء (٣) وهو صدوق ، وقال أبو حاتم : هو ثقة صالح الحديث صدوق (٤) .
قلت : أن أيوب بن عابد الطائى وثقه كثيرون وكثير منهم من المتشددىين فى الحكم على الرواة كالنسائى وأبو حاتم الرازى ، وهو ممن روى له الشيخان ، وليس البخارى فقط ، من أجل توثيقه روى له الإمام البخارى .

(١) هدى السارى ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٢) الجرح والتعديل ٢٥٢/١/١ .

(٣) التاريخ الكبير للبخارى ٤٢٠/١/١ .

(٤) التعديل والتجريح ١/

٥ - بشر بن السرى : « رمى برأى جهم »

بشر بن السرى (١٩٥هـ - ٨١٠م) أبو عمرو الأفوة البصرى ، كان صاحب مواعظ فسمى الأفوة ، سكن مكة ، قال البخارى كان صاحب مواعظ فللقب الأفوة ، وقال أحمد كان متقناً للحديث عجباً ، ثم تكلم فى الرؤية فى الآخرة فوثب به الحميدى فاعتذر فلم يقبل منه ، وقال ابن معين رأته بمكة يستقبل البيت ويدعو على قوم يرمونه برأى جهم ووثقه هو وعبد الرحمن بن مهدي والعجلي وعمرو بن على والدارقطنى وقال : إنما وجدوا عليه فى أمر المذهب فخلف واعتذر عن ذلك . وقال ابن عدى : له أفراد وغرائب عن الثورى ، وهو ثقة فى نفسه لا بأس به .

وقال ابن حجر (١) : له فى البخارى حديث واحد متابعة وهو أول شئ فى كتاب الفتن ، قال حدثنا على بن عبد الله حدثنا بشر بن السرى حدثنا نافع عن ابن عمر عن ابن أبى ملكية عن أسماء بنت أبى بكر فى ذكر الحوض ، ورواه البخارى أيضاً فى موضع آخر عن سعيد بن أبى مريم عن نافع عن ابن عمر عالياً وروى له الباقر .

قال البخارى : مات سنة خمس وتسعين ومائة (٢) .

قال عبد الرحمن : سمعت ابن الجنيد يقول : أنبأنا عمرو بن على سألت عبد الرحمن بن مهدي من حديث إبراهيم بن طهمان فقال : ممن سمعه ؟ فقلت : حدثنا بشر بن السرى قال : سمعت من بشر وتسلنى عنه ؟ لا أحذثك عنه أبداً (٣) .

قال أبو حاتم الرازى : هو ثقة صالح .

(١) مقدمة فتح البارى (هدى السارى) ص ٢٩٠ .

(٢) التاريخ الكبير للبخارى ٢٧٥/١ .

(٣) المرجع السابق .

وقال الحميدى : بشر بن السرى جهمى (١) .

قلت : بشر بن سرى ثقة ، اتفق كثير من العلماء على توثيقه ، حتى جاء توثيقه من المتشددين فى الرجال منهم ، أبو حاتم الرازى ، ولثقتة رغم ما قيل عنه قال ابن حجر زُيى برأى جهم للبناء للمجهول ، وكما قال الإمام أحمد بن حنبل : متقناً للحديث ، ورغم فقد روى له البخارى حديثاً واحداً متابعه .

٦ - بهز بن أسد : « رمى بالنصب » (٢)

بهز بن أسد أبو الأسود العمى البصرى ، أحد الأثبات فى الرواية ، قال أحمد : إليه المنتهى فى التثيت ، ووثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي ، وقال يحيى القطان لعبد الرحمن بن بشر عليك بهز بن أسد فى حديث شعبة فإنه صدوق ثقة ، وشذ الأزدي فذكره فى الضعفاء وقال : أنه كان يتحامل على على .

وقال ابن حجر (٣) : اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي .

(١) جهمى : نسبة إلى جهم بن صفوان ، تلمذ على يد شيخه الجعد بن درهم الذى قتله خالد بن عبد الله القسرى على الزندقة والإلحاد ، والجعد الأول من ابتداع القول بخلق القرآن وتعطيل الله عن صفاته (التاريخ الكبير للبخارى ١٥٨/١/١) والجهمية يقولون بالأخبار والاضطرار إلى الأعمال ، وانكار الاستطاعات كلها ، ويزعمون أن الجنة والنار تبيدان وتفتنيان ، ويزعمون أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط وأن الكفر هو الجهل به فقط ، وقالوا : لا فعل ولا عمل لأحد غير الله ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال : زالت الشمس ودارت الرحى . (مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعري ٢١٤/١ والملل والنحل للشهرستاني ٨٦/١) .

(٢) النصب : بغض على وتقدير غيره عليه .

(٣) هدى السارى ص ٣٩١ .

أخرج البخارى فى الصلاة ، والأدب ، عن يعقوب الدورقى وعبد الرحمن ابن بشر ، عنه ، عن شعبة .

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قال عقبة بن مكرم : مات بهز قبل يحيى ابن سعيد ، ومات يحيى بن سعيد سنة ثمان وتسعين ومائة .

وقال أبو حاتم الرازى : بهز بن أسد إمام صدوق ثقة (١) .

وقال النسائى : بهز بن أسد ثقة . وقال عبد الرحمن : حدثنا أبو بكر الأسدى ، سمعت أحمد بن حنبل يقول ، بهز بن أسد إليه المنتهى فى التثبت (٢) .

قلت : بهز بن أسد ثقة ، قال بذلك كثير من العلماء ولم يخالف إلا الأزدى ولا عبرة بقول الأزدى لأنه ضعيف ، فكيف يعتمد فى تضعيف الثقات (٣) فهذا تحامل منه .

٧ - ثور بن زيد الديلى المدنى : « رمى بالقدر » (٤)

هو ثور بن زيد الديلى مولا هم المدنى شيخ مالك ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائى وغيرهم ، وقال ابن عبد البر : صدوق لم يتهمه أحد وكان ينسب إلى رأى الخوارج والقول بالقدر ولم يكن يدعو إلى شئ من ذلك ، وفى الميزان للذهبي اتهمه ابن البرقى بالقدر ، ولعله شبه عليه بثور بن يزيد يعنى الذى بعده .

(١) الجرح والتعديل ٤٣١/١/١ .

(٢) التعديل والتجريح ٤٢٧/١ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٥٢/٢/٧ ، تهذيب الكمال ١٥٧/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٩٧/١ .

(٣) هدى السارى ص ٣٨٣ .

(٤) القدريّة : هم من قالوا بإثبات إرادة الإنسان المستقلة عن إرادة الله سبحانه وتعالى فهم يجعلون الشر من فعل العبد وحده .

وقال ابن حجر^(١) : لم يتهمه ابن البرقي ولم يشتبه عليه ، وإنما حكى عن مالك أنه سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد وذكر غيرهما وكانوا يرون القدر ، فقال : كانوا لأن يخرجوا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا .

واحتج به الجماعة .

أخرج البخاري في المغازي ، وغير موضع ، عن مالك بن أنس ، وسليمان ابن بلال وغيرهما عنه عن سالم أبي الغيث .

قال أبو حاتم الرازي : هو صالح الحديث^(٢) .

وقال عبد الرحمن : أنبأنا عبد الله بن أحمد فيما كتب إليّ ، سمعت أبي يقول : ثور بن الديلي : صالح الحديث .

وقال أبو زرعة الرازي : هو مدني ثقة^(٣) .

قلت : وثقه كثير من العلماء ورميه بالقدر لا يضعفه بل هو ثقة روى عنه الجماعة ، خرج له الإمام البخاري في صحيحه .

٨ - ثور بن يزيد الحمصي : « رمى بالقدر »

هو ثور بن يزيد الحمصي أبو خالد اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدر .

قال دحيم ما رأيت أحداً يشك أنه قدرى ، وقال يحيى القطان ما رأيت شامياً أثبت منه ، وكان الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما يnehون عن الكتابة عنه ،

(١) هدى السارى ص ٣٩٢ .

(٢) الجرح والتعديل ٤٦٨/١/١ .

(٣) التعديل والتجريح ٤٤٥/١ وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير للبخاري ١٨١/٢/١ ،

تهذيب التهذيب ٣/٢ ، تهذيب الكمال ٤١٦/٤ .

وكان الثوري يقول : خذوا عنه واتقوا لا ينطحكم بقرنيه يحذرهم من رأيه وقدم المدينة فنهى مالك عن مجالسته ، وكان يرمى بالنصب أيضاً ، وقال يحيى بن معين كان يجالس قوماً ينالون من عليّ لكنه هو كان لا يسب .

وقال ابن حجر (١) : احتج به الجماعة .

أخرج البخارى فى : الأطعمة ، والجهاد ، والبيوع ، عن الثورى ، وعيسى ابن يونس ، وأبى عاصم النبيل ، والوليد بن مسلم ، وغيرهم ، عنه ، عن خالد بن معدان .

قال أبو حاتم الرازى : هو صدوق حافظ ، هو أحب إلى من برد (٢) .

وقال البخارى : حدثنى إبراهيم بن موسى ، سمعت عيسى بن يونس يقول : كان ثور من أثبتهم (٣) .

وقال أبو بكر بن عيسى : حدثنى إسماعيل بن أبان ، حدثنا أبو مسهر ، حدثنا عبد الله بن سالم قال : أدركت أهل حمص ، وقد أخرجوا ثور بن يزيد وحرقوا داره لكلامه فى القدر .

قال عبد الرحمن : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى سمعت أبى يقول : ثور بن يزيد الكلاعى ، لا بأس به ، حدثنا عنه يحيى بن سعيد ، والوليد بن مسلم ، وكان يرى القدر ، وقال على بن المدينى : كان يحيى بن سعيد يوثقه ، وغمزه سفيان بن عيينة (٤) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٢ .

(٢) الجرح والتعديل ٤٦٨/١/١ .

(٣) التاريخ الكبير للبخارى ١٨١/٢/١ .

(٤) راجع الترجمة فى : تهذيب الكمال ٤١٨/٤ ، تهذيب التهذيب ٣٣/٢ .

٩ - جرير بن عبد الحميد : « رمى بالتشيع »

هو جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي ، أبو عبد الله الرازي ، وكان منشؤه بالكوفة ، قال اللالكائي : أجمعوا على ثقته ، وكذا قال الخليلي .

وقال أبو خزيمة لم يكن يدلس ، وروى الشاذكوني عنه ما يدل على التدليس لكن الشاذكوني فيه مقال ، وقال ابن سعد : كان ثقة يرحل إليه .

وقالا ابن معين وأحمد : هو أثبت من شريك ، وثقة العجلي والنسائي وأبو حاتم وقال يحتج بحديثه ، ونسبه قتيبة إلى التشيع المفرط .

وقال أحمد بن حنبل : لم يكن بالذكي .

وقال البيهقي : نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ، ولم أر ذلك لغيره بل احتج به الجماعة (١) .

أخرج البخاري في : العلم ، والوضوء ، وغير موضع ، عن قتيبة وابن المديني ، وعثمان ويحيى بن يحيى ، وغيرهم ، عنه .

وفي الغرائض عن محمد غير منسوب - يشبه أن يكون ابن سلام - عنه ، عن منصور والأعمش ، ومغيرة ، وغيرهم (٢) .

قال ابن المديني : مات سنة سبع وثمانين ومائة (٣) .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : قلت لأبي : جرير بن عبد الحميد أحب إليك في حديث حصين ، أو أبو الأحوص ؟ فقال : كان جرير أكيس الرجلين ، جرير أحب إليّ ، قلت فيحتج بحديث جرير ؟ قال : نعم ، وجرير ثقة ، وهو

(١) هدى الساري ص ٣٩٢ .

(٢) التعديل والتجريح ٣٦٠/١ .

(٣) التاريخ الكبير للبخاري ٢١٤/٢/١ .

أحب إلى في هشام بن عروة من يونس بن بكير^(١) . قال : سمعت أبا زرعة الرازي يقول : جرير صدوق من أهل العلم^(٢) .

هكذا نلاحظ أن الموثقين أكثر من المضعفين وخاصة أن في الموثقين متشددين كالنسائي وأبو حاتم وغيرهم ، ورواية البخاري له في صحيحه رفعت عنه هذا الضعف .

١٠ - حريز بن عثمان الحمصي : « رمى بالنصب »

هو حريز بن عثمان أبو عثمان الرحبي الحمصي ، مشهور من صغار التابعين ، وثقه أحمد وابن معين والأئمة ، لكن قال الفلاس وغيره أنه كان ينتقض علياً ، وقال أبو حاتم : لا أعلم بالشام أثبت منه ، ولم يصح عندي ما يقال عنه من النصب . وقال ابن حجر^(٣) : جاء عنه ذلك - ما يقال عنه من النصب - من غير وجه ، وجاء عند خلاف ذلك .

قال أبو اليمان : كان حريز يتناول من رجل ثم ترك ، وعلق على ذلك ابن حجر فقال : فهذا أعدل الأقوال فلعله تاب ، وقال ابن عدي كان من ثقات الشاميين ، وإنما وضع منه بغضه لعلی .

وقال ابن حبان : كان داعية إلى مذهبه يجتنب حديثه....
وقال ابن حجر : ليس له عند البخاري سوى حديثين أحدهما في صفة النبي ﷺ من روايته عن عبد الله بن بسر وهو من ثلاثياته ، والآخر حديثه عن

(١) الجرح والتعديل ٥٠٥/١/١ .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٠ ، وراجع ترجمته في : تهذيب الكمال ٥٤٠/٤ ، والكواكب النبوات ص ١٢٠ ، وطبقات ابن سعد ١١٠/٢/٧ ، وتهذيب التهذيب ٧٥/٢ .

(٣) مقدمة فتح الباري ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

عبد الواحد البصري عن وائلة بن الأسقع حديث (من أفرى القرى أن يرى الرجل عينه ما لم تر....) .

وروى له أصحاب السنن .

ولد سنة ثمانين ومات سنة ثلاث وستين ومائة ، لا يختلف فيه ، ثبت في

الحديث (١) .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : سمعت دحيماً يثنى على

حريز بن عثمان (٢) .

وقال أبو حاتم : حريز بن عثمان حسن الحديث ، ولم يصح عندي ما يقال

من رأيه ، ولا أعلم بالشام أثبت منه ، هو أثبت من صفوان بن عمرو ، وأبي بكر

ابن أبي مریم ، وهو ثقة متقن (٣) .

قال البخاري : قال معاذ بن معاذ : لا أعلم أني رأيت أحداً من أهل الشام

أفضله عليه (٤) .

وهكذا وجدنا أكثر العلماء يوثقون حريز بن عثمان ، بل لا يجدون في

الشام من هو أفضل منه ، ويدافع ابن حجر عما رمى به من النصب فيقول : فلعله

تاب ، وأبو حاتم يقول فيه : لا يختلف فيه ، وهو ثبت في الحديث فلا غزو أن

يخرج له الإمام البخاري .

(١) تاريخ بغداد ٢٧٠/٨ .

(٢) الجرح والتعديل ٢٨٩/٢/١ .

(٣) التاريخ الصغير للبخاري ١٥٥/٢ .

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ١٠٣/١/٢ . وراجع ترجمته في : اللباب ٢١٩/٢ تهذيب

التهذيب ١٣٧/٢ - هدى الساري ص ٣٩٣ .

١١ - حسان بن عطية المخاربي : « رمى بالقدر »

هو حسان بن عطية المخاربي (١٣٠هـ - ٤٧م) وثقه أحمد وابن معين العجلي وغيرهم .

وقال الأوزاعي : ما رأيت أشد اجتهاداً منه ، وتكلم فيه سعد بن عبد العزيز من أجل القول بالقدر ، وأنكر ذلك الأوزاعي ، وروى له الجماعة (١) .
أخرج البخاري في : الهبة ، وفي ذكر بني إسرائيل ، عن الأوزاعي ، عنه ، عن أبي كبشة السلولي .

قال ابن معين : هو ثقة قدرى : وقال ابن حنبل : ثقة مقارب الحديث (٢) .
هكذا وجدنا كثير من العلماء يوثقون حسان بن عطية ، وقد أنكر الأوزاعي ما رمى به من القول بالقدر ، وقد روى له الجماعة ، وخرج له البخاري في صحيحه مما يؤكد توثيقه .

١٢ - الحسن بن ذكوان : « رمى بالقدر »

هو الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري ، ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن المديني ، وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وأورد له حديثين عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي وقال : أنه دلسها وإنما سمعها من عمرو بن خالد الواسطي وهو متروك .

وقال ابن حجر (٣) : فهذا أحد أسباب تضعيفه ، وقال الآجري عن أبي داود : أنه كان قدرياً فهذا سبب آخر .

(١) هدى السارى ص ٣٩٤ .

(٢) الجرح والتعديل ٢٣٦/٢/١ ، التعديل والتنقيح ٥٠١/١/١ ، ٥٠٢ . راجع ترجمته في : التاريخ الكبير للبخاري ٣٣/١/٢ ، تهذيب التهذيب ٢١٥/٢ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٤ .

روى له البخاري حديثاً واحداً فى كتاب الرقاق من رواية يحيى ابن سعيد القطان عنه عن أبى رجاء العطاردى عن عمران بن حصين (يخرج قوم من النار بشفاعة محمد ﷺ) الحديث مختصر .

ولهذا الحديث شواهد كثيرة .

وروى له أصحاب السنن إلا النسائى .

قال أبو حاتم الرازى : الحسن بن ذكوان ضعيف الحديث ليس بالقوى (١) .

وقال ابن حنبل : أحاديثه أباطيل .

وقال على بن المدينى : كان يحيى بن سعيد يحدث عنه ولم يكن عنده بالقوى .

وقال النسائى : ليس بالقوى (٢) .

ويلاحظ أن أكثر الذين حكموا عليه بالضعف من المتشددى فى الحكم على الرجال كالنسائى وأبو حاتم الرازى وغيرهم . ورغم ذلك فقد روى له أصحاب السنن إلا النسائى ، كما روى له البخارى فى صحيحه ، مما يؤكد توثيقه .

١٣ - حصين بن غمير : « رمى بالنصب »

هو حصين بن غمير الواسطى أبو محسن الضريير ، وثقه أبو زرعة وغيره ، وقال عباس عن ابن معين ليس بشئ ، قال أبو أحمد الحاكم فى الكنى وليس بالقوى عندهم ، وقال أبو خيثمة كان يحمل على على فلم أعد إليه .

(١) الجرح والتعديل ١٣/٢/١ .

(٢) الضعفاء والمتروكين للنسائى ص ٣٤ ، وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير للبخارى ٢٩٣/٢/١ ، تهذيب التهذيب ١٧٦/٢ .

وقال ابن حجر (١) : أخرج له البخاري في أحاديث الأنبياء وفي الطب حديثاً واحداً تابعه عليه عنده هشيم ومحمد بن فضيل وروى له أصحاب السنن إلا ابن ماجه .

وقال أبو حاتم : هو صالح لا بأس به (٢) .

١٤ - خالد بن مخلد القطواني : « رمى بالتشيع » (٣)

هو خالد بن مخلد القطواني الكوفي أبو الهيثم ، من كبار شيوخ البخاري ، روى عنه ، وروى عن واحد عنه ، قال العجلي : ثقة فيه تشيع ، وقال ابن سعد كان متشيعاً مفرطاً ، وقال صالح جزرة : ثقة إلا أنه كان متهماً بالغلو في التشيع . وقال أحمد بن حنبل له مناكير ، وقال أبو داود صدوق إلا أنه يتشيع ، وقال أبو حاتم ثم يكتب حديثه ولا يحتج به .

وقال ابن حجر (٤) : أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه ، وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في كامله (٥) وليس فيها شيء عما أخرجه له البخاري ، بل لم أر له عنده من أفراد سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة (من عادي ولياً...) الحديث ، وروى له الباقر بن سوى أبي داود .

(١) هدى الساري ص ٣٩٦ .

(٢) الجرح والتعديل ١٩٨/٢/١ ترجمة ٨٠٩ ، راجع ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ١٠/١/٢ الثقات لابن حبان ٤٣/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٩١/٢ .

(٣) التشيع : هذا المعتقد يقوم على محبة عليّ وتقديمه على سائر الصحابة ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ويطلق عليه رافضي .

(٤) هدى الساري ص : ٣٩٨ .

(٥) الكامل لابن عدي ٩٠٤/٣ - ٩٠٧ .

أخرج البخارى (١) فى : العلم ، وغير موضع ، عنه ، وفى الرقاق ، والردة والجهاد ، عن محمد بن عثمان بن كرامة عنه عن سليمان بن بلال ، والمغيرة بن عبد الرحمن ، وغيرهما .

توفى بالكوفة فى المرحم سنة ثلاث عشرة ومائتين (٢) .

وهكذا وجدنا قول ابن حجر فى خالد بن مخلد القطوانى يؤيد توثيقه فيما روى عنه البخارى من أحاديث ليس فيها مناكير ، وكما أورد فى مقالته عنه أنه لم يكن داعياً إلى مذهبه .

١٥ - داود بن الحصين : « رمى بالقدر »

هو داود بن الحصين أبو سليمان - مولى عمرو بن عثمان بن عفان - القرشى الأموى (١٣٥هـ - ٧٥٢م) .

وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وابن إسحاق وأحمد بن صالح المصرى والنسائى ، وقال أبو حاتم: ليس بقوى لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه ، وقال الجوزجاني : لا يحمّدون حديثه ، وقال الساجى : منكر الحديث متهم برأى الخوارج وقال ابن حبان لم يكن داعية . وقال أبو داود وزاد حديثه عن شيوخه مستقيم .

وقال ابن عدى : هو عندى صالح الحديث .

وقال ابن حجر (٣) : روى له البخارى حديث واحد من رواية مالك عنه عن أبى سفيان مولى ابن أبى أحمد عن أبى هريرة فى القريا وله شواهد (٤) .

(١) روى عنه البخارى فى صحيحه اثنين وثلاثين حديثاً .

(٢) طبقات ابن سعد ٢٨٣/٦ وراجع ترجمته فى: التاريخ الكبير للبخارى ١٧٤/١/٢ تهذيب التهذيب ١١٦/٣ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٩ .

(٤) راجع ترجمته فى : التاريخ الكبير للبخارى ٢٣١/١/٢ ، تهذيب التهذيب ١٨١/٣ تاريخ خليفة ابن خياط ٦٢٨/٢ .

فالموثقون كثيرون ، يضاف إلى ذلك أن من اتهمه بأنه قدرى قال لم يكن داعية لمذهبه ، كما أن الإمام مالك - رحمه الله - روى عنه ، وكذلك روى عنه الإمام البخارى .

١٦ - ذر بن عبد الله المرهبي : « رمى بالإرجاء »

هو ذر بن عبد الله المرهبي أبو عمر الكوفى (١٠٠هـ - ٧٢٨ م) .
هو أحد الثقات الأثبات وثقه ابن معين والنسائى وأبو حاتم وابن نمير ، وقال أبو داود كان مرجئاً، وهجره إبراهيم النخعى وسعيد بن جبير لذلك وروى له الجماعة (١).
أخرج البخارى فى : التوحيد ، وغير موضع ، عن الحكم بن خيثمة ، وابنه عمر ، عن سعيد بن جبير ، وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزى .
قال أبو حاتم الرازى : هو صدوق ، وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : هو والد عمر بن ذر (٢) .

فهل بعد ذلك يضعف ؟ وقد قال فيه ابن حجر أنه أحد الثقات الأثبات وقد وثقه أيضاً من المتشددين النسائى وابن معين وأبو حاتم الرازى وغيرهم ورميه بالإرجاء لا يقلل من ثقته فى رواية الحديث ، بل أكدها رواية البخارى عنه .

١٧ - زكريا بن إسحق : « رمى بالقدر »

هو زكريا بن إسحق المكي ، وثقه ابن معين وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائى وأبو داود وابن البرقى وابن سعد وقال يحيى بن معين ، كان يرى القدر ، وأخبرنا روح بن عبادة قال رأيت منادياً ينادى بمكة أن الأمير نهى عن مجالسة زكريا لأجل القدر .

(١) هدى السارى ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٢) التعديل والتخريج ٥٩٠/٢ ، والجرح والتعديل ٤٥٣/٢/١ ، ترجمة ٢٠٤٩ وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٢٠٥/٦ ، التاريخ الكبير للبخارى ٢٦٧/١/٢ تهذيب التهذيب ٢١٨/٣ .

وقال ابن حجر العسقلاني (١) : احتج به الجماعة وله في البخارى عن يحيى ابن عبد الله بن صيفى حديث واحد وأحاديث يسيرة عن عمرو بن دينار .

أخرج البخارى فى الصلاة ، والجنائز ، والرد على الجهمية ، والزكاة وغير موضع ، عن ابن المبارك ، ووكيع ، وأبى عاصم النبيل ، وغيرهم عنه عمرو بن دينار ، ويحيى بن عبد الله بن صيفى .

قال أبو زرعة وأبو حاتم الرازى : لا بأس به (٢) .

وقال أبو بكر : حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا عبد الرزاق قال : قال لى أبى ألزم زكريا بن إسحاق فإنى قد رأيته عند ابن أبى نجيح بمكان فأتيته فإذا هو قد نسى وقال : لو أتيتنى بالبادية ، قال : فبلغنى أن ابن المبارك ، أتاه فأخرج إليه كتابه (٣) .

قلت : الموثقون لزكريا ابن إسحاق كثيرون ، كما احتج به الجماعة وكما قال فيه الذهبى : حافظ ثقة (٤) وقال فيه أيضاً : ثقة حجة مشهور (٥) .

١٨ - سالم بن عجلان : « رمى بالقدر »

هو سالم بن عجلان الأفطس الجزرى مولى بن أمية (١٣٢ هـ - ٧٤٩ م) وثقه أحمد والعجلي وابن سعد والنسائى والدارقطنى وغيرهم ، قال أبو حاتم : صدوق نقى الحديث ، وكان مرجئاً ، وقال الجوزجاني كان يخاصم فى الإرجاء

(١) هدى السارى ص : ٤٠٠ .

(٢) الجرح والتعديل ٥٩٣/٢/١ ترجمة ٢٦٨٤ .

(٣) التعليل والتخريج ٦٢٣/٢ وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٣٦٢/٥ والتاريخ الكبير

٤٢٣/١/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٢٨/٣ .

(٤) التلخيص للذهبى ٥٥/١ .

(٥) ميزان الاعتدال للذهبى ١٠٦/٣ .

داعية وهو في الحديث متماسك ، وأفراط ابن حبان فقال : كان مرجحاً يقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات ، اتهم بأمر سوء فقتل صبراً .

وعقب ابن حجر (١) بقوله : قد ذكر ابن سعد أن عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس قتله لما غلب على الشام ، وذكر العجلي أنه كان مع بني أمية فلما قدم بنو العباس حران قتلوه ، وقال أبو داود كان إبراهيم الإمام عند سالم الأفتس محبوساً يعني مات في زمن مروان الحمار ، فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله ابن عباس حران دعا به فضرب عنقه انتهى . فهذا هو الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به وهو كونه مالاً على قتل إبراهيم ، وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له ، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً . وليس له عند البخاري سوى حديثين أحدهما حديثه عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس (الشفاء في ثلاث الحديث) والآخر بهذا الإسناد (أي الأجلين قضى موسى) ولكل منهما ما يشهد له ، وروى له أصحاب السنن إلا الترمذي .

أخرج البخاري في : الشهادات ، والطب عن مروان بن شجاع ، عنه عن سعيد بن جبير (٢) .

نستطيع أن نقول : الموثقون كثيرون ، أما قول ابن حبان وما وصفه به من قلب الأخبار عن الثقات فقد رد عليه بن حجر بقوله : فذلك مردود بتوثيق الأئمة له .

(١) هدى الساري ص ٤٠٢ .

(٢) التعديل والتجريح ٣ / ١٢٧٠ - ١٢٧١ ، راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٧ / ٢ / ١٧٩ ، التاريخ الكبير للبخاري ٢ / ٢ / ١١٧ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٤٤١ عمدة القارئ ١٣ / ٢٥٩ .

١٩ - سعيد بن فيروز البخري : « رمى بالتشيع »

هو سعيد بن فيروز أبو البخري الطائي مولا هم الكوفي (٨٣ هـ - ٧٠٢ م) مشهور في التابعين ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي ، وقال كان يشيع ، وقال أبو داود ولم يسمع من أبي سعيد البخري ، وقال ابن معين لم يسمع من علي ، وقال أبو حاتم ثم روايته عن أبي ذر وعمر وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم مرسله ولم يسمع من رافع من خديج وقال ابن سعد كان كثير الحديث ويرسل كثيراً ، فما كان من حديثه سمعاً فهو حسن وما كان غير ذلك فهو ضعيف .
وقال ابن حجر (١) : أخرج له البخاري حديثاً واحداً عن ابن عمر وعن ابن عباس جميعاً صرح عنده بسماحة فيه واحتج به الباقر .

وقال الهيثم : اسمه سعيد بن جبير مولى بني نيهان (٢) .

أخرج البخاري في : السلم ، عن عمرو بن مرة ، عنه عن ابن عباس وابن عمر (قتل بالجماع سنة ثلاث وثمانين) (٣) ، قال أبو زرعة : هو ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال شعبة : كان أبو إسحاق أكبر من أبي البخري ، لم يدرك أبو البخري علياً (٤) .

قد وثق من كبار العلماء مثل : ابن معين وأبو زرعة والعجلي وأبو حاتم فقد قال فيه : صدوق ، والصدوق عنده ثقة عند غيره ، وما رواه عنه البخاري في صحيحه صرح بسماحة فيه .

٢٠ - سعيد بن عمرو بن أشوع : « رمى بالتشيع »

هو سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي قاضيها (١٢٠ هـ - ٧٣٧ م) من الفقهاء ، وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وإسحق بن راهوية ، وأما أبو إسحق الجوزجاني فقال : كان زائغاً غالباً يعني في التشيع .

(١) هدى الساري ص : ٤٠٤ .

(٢) طبقات ابن سعد ٢/٢٠٤ .

(٣) المعرفة والتاريخ ٣/٣٣٣ راجع التعديل والتجريح ٣/١٢٣٦ .

(٤) المرجع السابق ، راجع ترجمة في : التاريخ الكبير ٢ / ١ / ٥٠٦ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٧٢ .

وقال ابن حجر (١) : والجوزجاني غال في النصب فتعارضاً ، وقد احتج به الشيخان والترمذي له عنده حديثان أحدهما متابعة .

أخرج البخاري في الزكاة وبدء الخلق عن زكريا بن أبي زائدة ، وخالد الخذاء عنه عن الشعبي .

توفي في ولاية خالد بن عبد الله (٢) .

قد وثقه كثيرون ، أما ما قاله الجوزجاني عنه فقد رده ابن حجر بما يؤكد ثقة سعد بن عمرو في روايته .

٢١ - سعيد بن كثير بن عفير : « رمى بالتشيع »

هو سعيد بن كثير بن عفير أبو عثمان البصري ، وقد ينسب إلى جده مشهور من شيوخ البخاري ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق إلا أنه كان يقرئ من كتب الناس ، وقال النسائي صالح وابن أبي مريم أجب إلى منه ، وأورده ابن عدي في الكامل ، ونقل عن الدولابي عن السعدي قال : سعيد ابن عفير فيه غير لون من البدع ، وكان مخلطاً غير ثقة ثم تعقب ذلك ابن عدي فقال : هذا الذي قاله السعدي لا معنى له ، ولا بلغني عن أحد في سعيد كلام ، وهو عند الناس ثقة ولم ينسب إلى بدع ولا كذب ولم أجد له بعد استقصائي على حديثه شيئاً ينكر عليه سوى حديثين رواهما عن مالك فذكرهما وقال لعل البلاء فيهما من ابنه عبيد الله لأن سعيد بن عفير مستقيم الحديث .

وقال ابن حجر (٣) : لم يكثر عنه البخاري وروى له مسلم والنسائي .

أخرج البخاري في : الصلاة ، والعلم ، وغير موضع ، عنه عن الليث ويعقوب بن عبد الرحمن وابن وهب .

(١) هدى الساري ص ٤٠٤ .

(٢) راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٦ / ٢٢٨ ، التاريخ الكبير ٢ / ١ / ٥٠٠ الثقات

لابن حبان ٣ / ٨٧ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٦٧ .

(٣) هدى الساري ص ٤٠٤ .

ولد سنة أربع وأربعين ، ومات سنة ست وعشرين ومائتين .
قال أبو حاتم الرازي: لم يكن بالثبوت، كان يقرأ من كتب الناس وهو صدوق (١) .
وقال ابن الجنيدي : سألت يحيى عن سعيد بن كثير فقال : ثقة لا بأس به
وأثبت عنده (٢) . وهكذا وجدنا توثيقه عند ابن معين وأبو حاتم وابن عدى الذى
رد على من اتهمه بأنه غير ثقة ، وكان مغلطاً ، فوثقه ونفى عند البدع والكذب ،
بعد أن استعصى حديثه فلم ينكر عليه سوى حديثين ، وحيث أنه ثقة فقد روى له
البخارى فى صحيحه أربعة وأربعين حديثاً .

٢٢ - سلام بن مسكين الأزدي : « رمى بالقدر »

هو سلام بن مسكين الأزدي ، أبو روح البصري (١٦٩ هـ - ٧٨٥ م)
أحد الإثبات وثقه الأئمة وقال أبو داود : وكان يذهب إلى القدر واجتنب به الجماعة سوى
الترمذي ، وليس له فى البخارى سوى حديثين أحدهما فى الطب والآخر فى الأدب (٣) .
أخرج البخارى فى الطب ، والأدب ، عن موسى بن إسماعيل ، ومسلم ابن
إبراهيم ، عنه عن ثابت البناني ، وعثمان بن وهب .

قال البخارى : حدثنا محمد بن محبوب قال : ومات سلام بن مسكين فى
آخر سنة تسع وستين ومائة . وقال أبو حاتم : هو صالح (٤) .

٢٣ - سيف بن سليمان المكي : « رمى بالقدر »

هو سيف بن سليمان المخزومي المكي (١٥٠ هـ - ٧٦٧ م) أحد الإثبات
قال ابن المديني عن يحيى القطان كان عندنا ثبتاً، وقال أبو داود: ثقة رمى بالقدر،
وقال النسائي: ثقة ثبت وقال زكريا الساجي: أجمعوا على أنه صدوق ثقة غير أنه اتهم بالقدر.

(١) الجرح والتعديل ٥٦/١/٢ .

(٢) راجع ترجمته فى : التاريخ الكبير للبخارى ٥١٤/١/٢ ، تهذيب التهذيب ٧٦/٤ ، وعمدة
القارئ ٢٠١/١٤ ، التعديل والتخريج ١٢٢٣/٣ ، أسامى من روى عنهم البخارى ص ١٣٠ .

(٣) هدى السارى ص ١٠٦ .

(٤) التاريخ الصغير للبخارى ١٢٨/٢ ، وانظر ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٤٠/٢/٧ ،
التاريخ الكبير للبخارى ١٣٤/٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٨٦/٤ .

وفال ابن حجر (١) : له في البخارى أحاديث أحدها في الأطعمة حديث
حديثه في (آنية الذهب) بمتابعة الحكم وابن عون وغيرهما عن مجاهد عن ابن
أبي ليلى عنه ، ثانيهما في الحج حديث على في (القيام على البدن) بمتابعة ابن
أبي يحيى ، غيره عن مجاهد ابن أبي ليلى عنه ، ثالثهما في (الحج) أيضاً حديث
كعب بن عجرة (في الفدية) بمتابعة حميد بن قيس وغير واحد عن مجاهد عن ابن
أبي ليلى عنه ، رابعهما في (الصلاة) وفي التهجد حديث ابن عمر بلال في
(صلاة النبي ﷺ) أخرجه من حديثه عن مجاهد عنه ، وله متابع عنده عن نافع
وعن سالم معاً ، وهذه الأحاديث وقعت للبخارى عالية من حديث مجاهد فإنه
رواها عن أبي نعيم عن سيف هذا عن مجاهد ، ولم أر له عنده من أفرادة عن
مجاهد غير الرابع وقد ذكرت أنه أخرج شاهده والله أعلم .

وروى له الباقر إلا الترمذى .

قال البخارى : « قال يحيى القطان : كان سيف بن سليمان حياً سنة خمسين
ومائة ، وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ (٢) وقال أبو حاتم : لا بأس به » (٣) .

٢٤ - شبابه بن سوار : « رمى بالإرجاء »

هو شبابه بن سوار أبو عمرو المدائنى (٢٠٦ هـ - ٨٢١ م) وثقه ابن معين
وابن المدينى وابن سعد وأبو زرعة وعثمان بن أبى شيبة وغيرهم ، وقال أحمد
كتب عنه شيئاً يسيراً قبل أن أعلم أنه يقول بالإرجاء ، وقال ابن خراش : كان
أحمد لا يرضاه وهو صدوق ، وقال الساجى نحو ذلك ، وزاد أنه كان داعية
وقال أحمد بن أبى يحيى عن أحمد بن حنبل تركته للإرجاء فقليل له فأبو معاوية
كان مرجئاً ، فقال كان شبابه داعية ، وقال أبو حاتم : صدوق يكتب

(١) هدى السارى ص ٤٠٧ .

(٢) التاريخ الكبير ١٧١/٢/٢ .

(٣) الجرح والتعديل ١٧٤/١/٢ ترجمة ١١٨٥ ، وانظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٣٦٢/٢ ،
تهذيب التهذيب ٢٩/٤ .

حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن عدى : إنما ذمه الناس للإرجاء وأما فى الحديث فلا بأس به .

وقال ابن حجر (١) : قد حكى سعيد بن عمرو والبردعى عن أبى زرعة أن شبابه رجع عن الإرجاء وقد احتج به الجماعة .

أخرج البخارى فى غزوة الخديبية والاعتصام ، وتفسير سورة الفتح ، وغير موضع ، عن على بن المدينى ، وعبد الله محمد المسندى ، ومحمد بن رافع ، ومحمد ابن عبد الرحيم ، ومحمود بن غيلان ، وعبد الله بن الصباح ، عنه عن شعيب ، وورقاء ، وإسرائيل .

وقال أبو حاتم : هو صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به (٢) .

٢٥ - شبل بن عباد المكي : « رمى بالقدر »

هو شبل بن عباد المكي (١٤٨ هـ - ٧٦٥ م) من صغار التابعين ، وثقه أحمد وابن معين ، والدارقطنى ، وأبو داود وزاد كان يرى القدر .

وقال ابن حجر (٣) : له فى البخارى حديثاً عن ابن أبى نجیح عن مجاهد .متابعة ورقاء بن عمرو وروى له أبو داود والنسائى .

أخرج البخارى فى : المحصر ، وتفسير البقرة ، والطلاق ، عن روح عنه عن ابن أبى نجیح .

سئل أبو حاتم عن شبل ، وورقاء أيهما أحب إليك فى ابن أبى نجیح ؟ فقال : شبل أحب إلى (٤) .

(١) هدى السارى ص ٢٠٧ .

(٢) الجرح والتعديل ٣٩٢/١/٢ . وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٦٦/٢/٧ ، والتاريخ الكبير للبخارى ٢٧٠/٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٠٠/٤ .

(٣) هدى السارى ص ٤٠٧ .

(٤) الجرح والتعديل ٣٨٠/١/٢ ترجمة ١٦٥٩ .

وقال أبو بكر : سألت ابن معين عن شبل صاحب ابن أبي بختيخ فقال: ثقة (١).
هكذا وثق شبل بن عباد من كثير من العلماء ولم يعبه أحد على روايته غير
أنه رمى بالقدر .

٢٦ - شريك بن عبد الله بن أبي نعيم : « رمى بالقدر »

هو شريك بن عبد الله بن أبي نعيم أبو عبد الله المدني ، وثقة ابن سعد وأبو
داود ، وقال ابن معين والنسائي : لا بأس به ، وقال النسائي أيضاً وابن الجارود :
ليس بالقوي ، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ، وقال الساجي : كان
يرمى بالقدر ، وقال ابن عدى إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته .

وقال ابن حجر (٢) : احتج به الجماعة إلا أن في روايته عن أنس الحديث
الإسراء مواضع شاذة .

أخرج البخاري في : العلم ، والأدب ، والاستسقاء وغير موضع ، عن سعيد
المقبري ، ومالك بن أنس ، وسليمان بن بلال ، وإسماعيل ومحمد ابني جعفر بن أبي
كثير ، عنه عن أنس بن مالك ، وعطاء بن يسار ، وسعيد بن المسيب ، وكريب (٣).

٢٧ - عباد بن العوام : « رمى بالتشيع »

هو عباد بن العوام بن عمر أبو سهل الواسطي (١٨٦ هـ - ٨٠٢ م) قال
ابن معين وأبو حاتم والعجلي وأبو داود والنسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : ثقة ،
وكان يتشيع ، وقال الأثرم عن أحمد مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة .

(١) التعديل والتجريح ١٣٢٤/٣ وراجع ترجمته في التاريخ الكبير ٢٢٥٧/٢ تهذيب التهذيب
٣٠٥/٤ ، عمدة القارئ ١٤٨/١٠ .

(٢) هدى الساري ص ٤٠٨ .

(٣) راجع ترجمته في : الجرح والتعديل ١٣٢٣/٣ ، التاريخ الكبير ٢٣٦/٢ ، الثقات لابن
حبان ١١٠/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٣٧/٤ .

وقال ابن حجر(١): لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئاً واحتج به هو والباقون .

أخرج البخاري في : البيوع ، والوضوء ، وغزوة خيبر ، والإكراه وغير موضع ، عن عباد بن يعقوب ، وسعيد بن سليمان ، وعمران بن ميسرة عنه عن أبي إسحاق الشيباني ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وابن عون .
قال البخاري : حدثني إسحاق بن كعب قال : مات سنة ست ومئتين ومائة(٢) وقال النسائي : هو ثقة .

قال عبد الرحمن : سئل أبي عن عباد بن العوام فقال : ثقة ، هو أحب إلي من عباد والمهيلي .

وقال أيضاً : وذكر أبي عن إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين أنه قال : عباد بن العوام ثقة(٣) .

وثقه كثير من العلماء ، وأما ما قاله الإمام أحمد أنه مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة ، فالإمام البخاري لم يخرج له في صحيحه عن سعيد شيئاً .

٢٨ - عباد بن يعقوب : « رمى بالرفض »

هو عباد بن يعقوب اللواحي الأسدي الكوفي (٢٥٠هـ - ٨٦٤ م) أبو سعيد ، رافضى مشهور ، إلا أنه كان صدوقاً وثقه أبو حاتم وقال الحاكم : كان ابن خزيمة إذا

(١) هدى السارى ص ٤١٠ .

(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٤٢/٢/٣ .

(٣) الجرح والتعديل ٨٣/١/٣ ترجمة ٤٢٥ ، راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٧٣/٢/٧ ، وتاريخ بغداد ١٠٤/١١ ، تهذيب التهذيب ٩٩/٥ .

حدث عنه يقول : حدثنا الثقة فى روايته المتهم فى رأيه عباد بن يعقوب ، وقال ابن حبان : كان رافضياً داعية ، وقال صالح بن محمد كان يشتم عثمان رضى الله عنه .

وعقب ابن حجر (١) بقوله : روى عنه البخارى من كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً وهو حديث ابن مسعود (أى الأعمال أفضل) وله عند البخارى طرق أخرى من رواية غيره .

قال البخارى : مات فى شوال سنة خمسين ومائتين (٢) .

قال عبد الرحمن : سئل أبى عنه فقال : شيخ كوفى (٣) .

قال أبو عبد الله : كان من الغالين فى التشيع إلا أن أبا بكر بن إسحاق يقول : حدثنا الصدوق فى روايته ، المتهم فى دينه (٤) .

٢٩ - عبد الله بن سالم الأشعرى : « روى بالنصب »

عبد الله بن سالم الأشعرى الحمصى (١٧٩هـ - ٧٩٠م) .

وثقه النسائى والدارقطنى ، وذمه أبو داود من جهة النصب روى البخارى حديثاً واحداً فى المزارعة عن عبد الله بن يوسف ، عنه عن محمد بن زياد الألهانى عن أبى أمامة الباهلى قوله ﷺ : « لا يدخل هذا بيت قوم إلا دخله الذل (٥) » يعنى آلة الحرث .

وعلق له غيره ، وروى له أبو داود والنسائى (٦) .

(١) هدى السارى ص ٤١٠ ، ٤١١ .

(٢) التاريخ الكبير ٤٤/٢/٣ ترجمة ١٦٤٥ .

(٣) الجرح والتعديل ٨٨/١/٣ ترجمة ٤٤٧ .

(٤) راجع ترجمته فى : التعديل والتجريح ١٠٤٨/٣ ، تهذيب التهذيب ١٠٩/٥ .

(٥) أخرجه البخارى فى صحيحه ، كتاب المزارعة .

(٦) راجع ترجمته فى هدى السارى ص ٤١١ ، التاريخ الكبير ١١٢/١/٣ ، الجرح والتعديل

٧٦/٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٢٧/٥ .

٣٠ - عبد الله بن عمرو ، أبو عمر : « رمى بالقدر »

هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج أبو عمر المقعد البصري (٢٢٤هـ - ٨٣٨ م) .

وثقه ابن معين وعلى بن المديني وأبو داود والعجلي وأبو حاتم وأبو زرعة والأئمة كلهم ، لكن قال العجلي وابن خراش وغير واحد أنه كان يرى القدر ، زاد أبو داود : لكنه كان لا يتكلم فيه ، وقد روى عند البخاري وأبو داود ، وروى له الباتون بواسطة (١) .

أخرج البخاري في : العلم ، والصلاة ، وغير موضع عنه عن عبد الوارث ابن سعيد المقدسي .

ذكره المقدسي في الكمال ، وقال يعقوب بن شيبة : كان عبد الله بن عمرو ثقة ، ثبتاً ، صحيح الكتاب ، وكان يقول بالقدر ، وقال أحمد العجلي : بصري ثقة .

قال ابن عساكر : روى عنه البخاري ، وأبو داود ، وروى مسلم وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي عن رجل عنه (٢) .

قال أبو حاتم : أبو معمر هذا صدوق متقن قوى الحديث ، غير أنه لم يكن يحفظ ، وكان له قدر عند أهل العلم (٣) . وقال أبو زرعة : كان حافظاً ثقة (٤) .

هكذا وثقه أغلب الأئمة بل قال عنه بعضهم ثقة ثبت صحيح الكتاب ولثقته روى عند الستة .

(١) هدى الساري ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٢) هدى الساري ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٣) التعديل والتخريج ٩٣٩/٢ بالهامش .

(٤) راجع ترجمته في : التاريخ الكبير ١٥٥/١/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٣٥/٥ تاريخ بغداد ٢٤/١٠ .

٣١ - عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: «رمى بالتشيع»

عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصارى أبو محمد الكوفى (١٣٠هـ - ٧٤٧م) كان أكبر من عمه محمد بن عبد الرحمن ، قال النسائى : ثقة ثبت ، وقال ابن خراش والحاكم : هو أوثق آل بيته ، وقال إبراهيم الحربى لم يسمع من جده .

وعقب ابن حجر^(١) بقوله : حديثه عنه فى الصحيحين ، فى البخارى فى أحاديث الأنبياء من طريق أبى فروة الهمداني ، حدثنى عبد الله بن عيسى سمع عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : لقينى كعب بن عجرة فذكر الحديث فى الصلاة على النبى ﷺ ، وأورده فى الصلاة أيضاً وتابعه عليه عنده الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن وله عنده حديث آخر فى الصيام بمتابعة مالك وإبراهيم بن سعد كلهم عن الزهرى فى صوم أيام التشريق للمتمتع ، وليس له فى البخارى غير هذين الحديثين.

قال أبو حاتم : هو صالح^(٢) .

فقد وثقه النسائى وابن خراش والحاكم وأبو حاتم .

٣٢ - عبد الله بن أبي ليلى المدنى : «رمى بالقدر»

هو عبد الله بن أبي ليلى المدنى أبو المغيرة وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائى والعجلي ، وقال الدراودى ، كان يرمى بالقدر فلم يصل عليه صفوان ابن سليم لما أن مات ، وقال ابن سعد كان من العباد ، وكان يقول بالقدر ، وقال العقيلي : يخالف فى بعض حديثه .

(١) هدى السارى ص ٤١٤ .

(٢) الجرح والتعديل ١٢٦/٢/٢ ترجمة ٥٨٣ - انظر ترجمته فى التاريخ الكبير ١٦٤/١/٣ ،

الجمع بين رجال الصحيحين ٢٥٧/١ ، تهذيب التهذيب ٣٥٢/٥ .

وقال ابن حجر (١) : ليس له فى البخارى سوى حديث واحد فى الصيام
بمتابعة محمد بن عمرو وسليمان الأحوال ثلاثتهم عن أبى سلمة عن أبى سعيد فى
الاعتكاف ، وروى له الباقون سوى الترمذى .

مات أول خلافة أبى جعفر ، قال ابن عيينة : كان من عباد أهل المدينة
وكان يرى القدر (٢) .

٣٣ - عبد الله بن أبى نجيح المكي : « رمى بالقدر »

هو عبد الله بن أبى نجيح الثقفى المكي ١٣١هـ/ ٧٤٨م وثقه أحمد وابن
معين والنسائى وأبو زرعة ، وقال أبو حاتم : إنما يقال فيه من أجل القدر وهو
صالح الحديث ، وقال أحمد بن حنبل : هو وأصحابه قدرية ، وقال العجلي : ثقة
كان يرى القدر ، وذكره النسائى فيمن كان يدلس .

وقال ابن حجر (٣) : احتج الجماعة به .

أخرج البخارى فى : العلم ، والجنائز ، وغير موضع ، عن شعبة ، والثورى
وابن عيينة ، وإبراهيم بن نافع ، وابن عليه ، عنه عن عطاء ، ومجاهد ، وعبد الله
ابن كثير .

قال على بن المدينى : قال يحيى بن سعيد ، كان قدرياً ، وقال عبد الرحمن
ابن أبى حاتم : سألت أبا زرعة عن ابن أبى نجيح فقال : مكى ثقة (٤) .

(١) هدى السارى : ص ٤١٤ .

(٢) التعديل والتجريح ٩٥١/٢ ، وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ١٨٢/١/٣ .

الجرح والتعديل ١٤٨/٢/٢ ترجمة ٨٤ ، الثقات لابن حبان ١٤٠/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٧٢/٥ .

(٣) هدى السارى ص ٤١٤ .

(٤) الجرح والتعديل ٢٠٣/٢/٢ .

قال البخارى : حدثنا أحمد بن سليمان قال : سمعت ابن عيينه يقول : مات ابن أبى نجيح سنة إحدى وثلاثين ومائة .

وقال أيضاً : حدثنى محمد بن مقاتل ، حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن عمر ابن كيسان ، عن أبيه قال : مكث ابن أبى نجيح ثلاثين سنة لا يتكلم بكلمة يؤذى فيها جلسه (١) .

٣٤ - عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصرى : « رمى القدر »

هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى أبو محمد الشامى القرشى البصرى (١٨٩هـ/ ٨٠٤م) .

وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائى والعجلى وابن نمير وغيرهم ، وكان ممن سمع من سعيد بن أبى عروة قبل اختلاطه ، وقال أحمد بن حنبل ، كان يرمى بالقدر ، وقال ابن حبان فى الثقات : كان متقناً وكان لا يدعو إلى القدر ، وقال محمد بن سعد : لم يكن بالقوى .

وقال ابن حجر (٢) معقّباً : هذا جرح مردود غير مبين ولعله بسبب القدر ، وقد احتج به الأئمة كلهم .

أخرج البخارى فى الغسل والحج ، وغير موضع عن على بن المدينى ونصر ابن على ، وعياش الرقام ، ومحمد بن منصور ، أراه الليثى عنه .

وأخرج فى : الاعتصام ، عن محمد بن بشار ، عنه عن حميد الطويل ، وعبيد الله بن عمر ، ومعمّر ، والجريرى ، وابن أبى عروة ، وهشام بن حسان (٣) .

(١) التاريخ الصغير للبخارى ٣٣/٢ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٣٥٥/٥ ، تهذيب التهذيب ٥٤/٦ ، وعمدة القارئ ٥٣/٢ .

(٢) هدى السارى ص ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٣) التعديل والتجريح ١٠١٨/٢ .

قال أبو زرعة الرازي : هو ثقة ، وقال أبو حاتم : هو صالح الحديث ، وقال أبو بكر : سمعت ابن معين يقول : هو ثقة (١) .

وقال البخاري : كان يقال له : أبو همام ، فيغضب . قال : وقال لي عمرو ابن عيسى أبو عثمان : مات عبد الأعلى سنة تسع وثمانين (٢) .

فقد وثقه كثير من الأئمة ، وقد رد بن حجر على محمد بن سعد عندما قال فيه ليس بالقوي ، فذكر بأن لعل ذلك بسبب القدر .

٣٥ - عبد الحميد بن عبد الرحمن : « رمى بالإرجاء »

هو عبد الحميد بن عبد الرحمن أو يحيى الحمانى الكوفى ، لقبه بشمينى (٢٠٢هـ - ٨١٧م) مولى عميم أصله خوارزمى .

قال ابن معين : كان ثقة ولكنه كان ضعيف العقل ، وقال النسائي : ثقة ، وقال مرة : ليس بالقوي ، وقال أبو داود : كان داعية إلى الأرجاء ، وضعفه ابن سعد والعجلي .

ووقال ابن حجر (٣) : إنما روى له البخاري حديثاً واحداً فى فضائل القرآن من روايته عن بريد بن عبد الله بن أبي بريدة عن أبي بريدة عن أبي موسى فى قول النبى ﷺ « لقد أوتيت مزاراً من مزامير آل داود » وهذا الحديث قد رواه مسلم من طريق أخرى عن أبي بريدة عن أبي موسى ، فلم يخرج له إلا ما له أصل والله أعلم ، وروى له الباقر سوى النسائي .

(١) الجرح والتعديل ٢٨/١/٣ ترجمة ١٤٧ .

(٢) التاريخ الصغير للبخاري ٢٤٦/٢ . وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٤٥/٢/٧ -

التاريخ الكبير ٧٣/٢/٣ ، تهذيب التهذيب ٩٦/٦ .

(٣) هدى السارى ص ٤١٥ .

قال عبد الرحمن : قرئ على العباس بن محمد الدوري ، سمعت يحيى ابن معين يقول : أبو يحيى الحماني ثقة (١) .

٣٦ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني : « رمى بالتشيع »

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني (١٢٦-٢١١ هـ / ٧٤٤-٨٢٧ م) أحد الحفاظ الأثبات صاحب التصانيف ، وثقة الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده فتكلم بكلام أفرط فيه ، ولم يوافق عليه أحد ، وقد قال أبو زرعة الدمشقي قيل لأحمد من أثبت في ابن جريح ، عبد الرزاق أو محمد بن بكر البرساني ، فقال عبد الرزاق ، وقال عباس الدوري عن ابن معين : كان عبد الرزاق أثبت في حديث معمر من هشام بن يوسف ، وقال يعقوب بن شيبة عن علي بن المديني قال : لي هشام بن يوسف : كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا ، قال يعقوب : كلاهما ثقة ثبت وقال الذهلي : كان أيقظهم في الحديث ، وكان يحفظ ، وقال ابن عدي : رحل إليه ثقات المسلمين وكتبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشيع وهو أعظم ما ذموه به ، وأما الصدوق فأرجو أنه لا بأس به ، وقال النسائي : فيه نظر لمن كتب عنه بآخره ، كتبوا عنه أحاديث مناكير ، وقال الأثرم عن أحمد : من سمع منه بعد ما عمى فليس بشيء ، وما كان في كتبه فهو صحيح ، وما ليس في كتبه فإنه كان يلقي فيتلقي .

وقال ابن حجر : احتج به الشيخان في جملته من حديث من سمع منه قبل الاختلاط ، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين ، فأما بعدها قد تغير ، وفيها سمع منه أحمد بن شيبويه فيما حكى الأثرم عن أحمد واسحق الديري ، وطائفة من

(١) الجرح والتعديل ١/٣ / ١٦ ترجمة : ٧٩ راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٢٧٦/٦ ، التاريخ الكبير ٧٥/٢/٣ وتهذيب التهذيب ١٢٠/٦ .

شيوخ أبي عوانه والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين ، وروى له الباقر (١) .

أخرج البخاري في : الوضوء ، والغسل ، والصلاة ، وغير موضع عن إسحاق الحنظلي ، وإسحاق إبراهيم بن نصر ، وإسحاق بن منصور الكوسج ، وعلي بن المديني ، ومحمود بن غيلان ، ويحيى بن جعفر البخاري ويحيى بن موسى البلخي ، عنه عن معمر ، والثوري ، وابن جريح (٢) .

وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ويحتج به ، وقال أبو زرعة : هو أحفظ من هشام بن يوسف (٣) .

وقال البخاري : مات عبد الرزاق بن همام سنة إحدى عشرة ومائتين (٤) .

٣٧ - عبد الملك بن أعين : « رمى بالتشيع »

هو عبد الملك بن أعين الكوفي ، وثقه العجلي ، وقال أبو حاتم : شيعي محله الصدق ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وكان ابن مهدي يحدث عنه وتركه .

وقال ابن حجر في هدى الساري (٥) : ليس له في الصحيحين سوى حديث سفيان بن عيينة عن جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعاً شقيقاً يقول : سمعت ابن مسعود فذكر حديث : من حلف على مال امرئ مسلم ، وهو في التوحيد من صحيح البخاري ، وروى له الباقر (٦) .

(١) هدى الساري ص ٤١٨ .

(٢) التعديل والتجريح ١٠٣٩/٣ .

(٣) الجرح والتعديل ٣٩/١/٣ ترجمة ٠٤ .

(٤) التاريخ الكبير ١٣٠/٢/٣ ترجمة ١٩٣٣ ، والتاريخ الصغير ٣٢٠/٢ ، راجع ترجمته في :

طبقات ابن سعد ٣٩٩/٥ ، الكواكب النيرات ص ٢٦٦ ، تهذيب التهذيب ٣١٠/٦ ،

عمدة القارئ ٢٥٣/١ .

(٥) ص ٤٢٠ .

(٦) راجع ترجمته في : التاريخ الكبير ٤٠٥/١/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٨٥/٦ الخلاصة ص : ٢٠٦ .

٣٨ - عبد الوارث بن سعيد التنورى : « رمى بالقدر »

هو عبد الوارث بن سعيد التنورى أبو عبيدة البصرى من مشاهير المحدثين ونبلائهم اثنى شعبة على حفظه وكان يحيى بن سعيد القطان يرجع إلى حفظه وقيل لابن معين من أثبت شيوخ البصريين نعه منهم وقدمه مرة على ابن عليه فى أيوب ووثقة أبو زرعة والنسائى ، وابن سعد وابن غير والفجلى وأبو حاتم وزاد هو أثبت من حماد بن سلمة ، وذكر أبو داود عن أبى على الموصلى أن حماد بن زيد كان ينهاهم عنه لأجل القول بالقدر .

قال البخارى : قال عبد الصمد عبد الوارث مكذوب على أبى وما سمعت منه يقول فى القدر قط شيئاً . وقال الساجى : حدثنا على بن أحمد سمعت هدية ابن خالد يقول : سمعت عبد الوارث يقول : ما رأيت الاعتزال قط ، قال الساجى : ما وضع منه إلا القدر . وقال ابن حجر : يحتمل أنه رجع عنه بل الذى اتضح له أنهم اتهموه به لأجل ثنائية على عمرو بن عبيدة ، فإنه كان يقول : لولا أننى أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه ، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته ، فمن هنا اتهم عبد الوارث ، وقد احتج به الجماعة (١) .

أخرج البخارى فى : العلم ، وغير موضع عن ابنه عبد الصمد ، وأبى معمر ، وعمران بن ميسرة ومسدد ، عنه عن عبد العزيز بن حبيب ، وأبى التياح وخالد الحذاء وحسين المعلم .

قال البخارى : حدثنا عبد الله بن أبى الأسود قال : مات سنة ثمانين ومائة (٢) .

(١) هدى السارى ص ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٢) التاريخ الكبير ١١٨/٢/٣ .

قال عبد الرحمن : حدثنا بن الحسين ، حدثنا عبد الرحمن بن المبارك قال : قال معاذ بن معاذ : سألت أنا ويحيى بن سعيد ، شعبه عن شئ من حديث أبي التياح فقال : ما يمنعك من ذلك الشاب ؟ - يعنى - عبد الوارث ، فما رأيت أحدا أحفظ لحديث أبي التياح منه ، فقمنا فجلسنا إليه ، فسألناه فجعل يمر بها كأنها مكتوبة فى قلبه (١) .

قال عبد الرحمن : سألت أبي عنه فقال : ثقة ، هو أثبت من حماد بن سلمة ، وهو صدوق مع ابن عليه وبشر بن المفضل ، ووهب يعد من الثقات ، وسئل عنه أبو زرعة فقال : ثقة (٢) .

٣٩ - عبيد الله بن موسى العيسى : « رمى بالتشيع »

هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العيسى مولاهم أبو محمد الكوفى (٢١٣ هـ - ٨٢٨ م) . من كبار شيوخ البخارى سمع من جماعة من التابعين وثقه ابن معين وأبو حاتم والعجلي وعثمان بن أبى شيبة وآخرون ، وقال ابن سعد كان ثقة صدوقا حسن الهيئة ، وكان يتشيع ويروى أحاديث فى التشيع منكورة وصفت بذلك عند كثير من الناس ، وعاب عليه أحمد غلوه فى التشيع مع تقشقه وعبادته ، وقال أبو حاتم كان أثبتهم فى إسرائيل ، وقال ابن معين كان عنده جامع سفيان الثورى ، وكان يستضعف فيه (٣) .

(١) الجرح والتعديل ٧٥/١/٣ .

(٢) المرجع السابق ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٤٤/٢/٧ ، تهذيب التهذيب ٤٤١/٦ .

(٣) لم يخرج له البخارى من روايته عن الثورى شيئا ، وإنما أخرج عن شيوخه الذين لازمهم وعرف مروياتهم كالأعمش ، وإسماعيل ابن أبى خالد ، وإسرائيل بن أبى إسحاق ، وغيرهم .

وقال ابن حجر : لم يخرج له البخارى من روايته عن الثورى شيئاً واحتج به هو والباقون (١) .

أخرج البخارى فى : بدء الوحى ، والإيمان ، والعلم ، ومواضع ، عنه ، وأخرج فى الصلاة ، وفى صفة النبى ﷺ ، والتهجد ، وغزوة أحد ، وقتل أبى رافع ، وغير موضع ، عن إسحاق بن إبراهيم ، وأحمد بن إسحاق البخارى ، ومحمود بن غيلان وأحمد بن أبى شريح ، ومحمد بن الحسين بن اشكاب ومحمد بن خالد (٢) .

قال البخارى : مات سنة ثلاث عشرة ومائتين (٣) .

قال أبو حاتم : عبيد الله بن موسى صدوق ثقة حسن الحديث ، وأبو نعيم أتقن منه ، وعبيد الله أثبتهم فى إسرائيل ، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن .

وقال أبو بكر : سمعت يحيى بن معين يقول : عبيد الله بن موسى ثقة (٤) .

روى عنه البخارى فى صحيحه خمسة وثلاثون حديثاً ، عشرة أحاديث بواسطة شيوخه وهم : إسحاق بن راهوية ، ومحمود بن غيلان ، وأحمد بن إسحاق ، ويوسف بن موسى ، وأحمد بن أبى شريح وإسحاق ابن منصور ، ومحمد بن الحسين بن إبراهيم ، ومسرد بن مسرهد ، ومحمد ابن يحيى الذهلى .

وقد أطلق عليه بعض العلماء : الإمام الحافظ الزاهد الثقة المتقن ، ولم يكن عبيد الله بن موسى رافضياً وإنما كان شيعياً ، والتشيع كما سبق أن ذكرناه تقديم على عثمان رضى الله عنهما وبغض من حارب علياً مع الاستغفار لهم جميعاً .

(١) هدى السارى ص ٤٢٢

(٢) التعديل والتجريح ٩٨٥/٢ .

(٣) التاريخ الكبير للبخارى ٤٠١/١/٣ .

(٤) الجرح والتعديل ٣٣٣/٢/٣ . وراجع ترجمته فى : الجمع بين رجال الصحيحين ٣٠٤/١ .

وتهذيب التهذيب ٥٠/٧ ، أسامى من روى عنهم البخارى ص ١٤٩ .

٤٠ - عثمان بن غياث البصري : « رمى بالإرجاء »

هو عثمان بن غياث الراسبي البصري ، وثقه العجلي وابن معين وأحمد والنسائي ، وقال أبو داود وأحمد كان مرجئاً ، وقال ابن معين وابن المديني كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه في التفسير عن عكرمة .

وقال ابن حجر : لم يخرج له البخاري عن عكرمة سوى موضع واحد معلقاً ، وروى له حديثاً آخر أخرجه في الأدب من رواية يحيى بن سعيد عنه عن عثمان عن أبي موسى حديث القف ، ورواه في فضل عمر أيضاً من رواية أبي أسامة عنه ، وتابعه عنده أيوب وعاصم وعلى بن الحكم عن أبي عثمان وروى له مسلم وأبو داود والنسائي (١) .

وقال أبو حاتم الرازي : هو صدوق (٢) .

والصدوق عند أبو حاتم ، ثقة عند غيره .

٤١ - عدى بن ثابت الأنصاري : « رمى بالتشيع »

هو عدى بن ثابت الأنصاري الكوفي (١١٦ هـ - ٧٣٤ م) وهو ابن بيت عبد الله بن يزيد الخطمي الأنصاري ، التابعي المشهور وثقه أحمد والنسائي والعجلي والدارقطني ، إلا أنه قال كان يغلو في التشيع وكذا قال ابن معين وقال أبو حاتم : صدوق ، وكان إمام مسجد الشيعة وقاضيه ، وقال الجوزجاني : مائل عن القصد وقال عفان عن شعبة : كان من الرفاعين .

(١) هدى الساري ص ٤٢٣ .

(٢) الجرح والتعديل ١٦٤/١/٣ ترجمة ٨٦٨ . وراجع ترجمته في التاريخ الكبير ٢٤٥/٢/٣ ، تهذيب التهذيب ١٤٦/٧ ، عمدة القارئ ٢٠١/١٦ .

وذكره ابن حجر فقال : احتج به الجماعة ، وما أخرج له فى الصحيح شئ مما يقوى بدعته (١) .

أخرج البخارى فى : الإيمان ، والصلاة ، والأدب ، وغير موضع ، عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، والأعمش ، ومسعر ، وشعبة عنه سمع جده لأمه عبد الله بن يزيد ، والبراء ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وسليمان بن برد ، وسعيد بن جبير (٢) .

٤٢ - عطاء بن أبى ميمونة : « رمى بالقدر »

هو عطاء بن أبى ميمونة البصرى أبو معاذ مولى أنس بن مالك الأنصارى (١٣١ هـ - ٧٤٨ م) .

وثقه ابن معين والنسائى أبو زرعة ، وقال ابن عدى فى أحاديثه بعض ما ينكر ، وقال البخارى وغير واحد يرى القدر .

وذكر ابن حجر فقال : احتج به الجماعة سوى الترمذى ، وليس له فى البخارى سوى حديثه عن أنس فى الاستنجاء (٣) .

أخرج البخارى فى : الوضوء ، والصلاة ، والأدب ، عن شعبة وروح بن القاسم عنه عن أنس (٤) .

وقال البخارى : قال يحيى بن سعيد - يعنى - القطان : مات عطاء بن أبى ميمونة بعد الطاعون وكان يرى القدر (٥) .

(١) هدى السارى ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٢) التعديل والتجريح ١١٥٩/٣ وراجع ترجمته فى طبقات ابن سعد ٢١٥/٦ ، التاريخ الكبير ٩٤/١/٤ ، الثقات لابن حبان ٢٠٦/٣ ، تهذيب التهذيب ١٦٥/٧ .

(٣) هدى السارى ص ٤٢٤ .

(٤) التعديل والتجريح ١١٢٣/٣ .

(٥) التاريخ الصغير للبخارى ٢٩/٢ ، وانظر ترجمته فى : طبقات ابن سعد ١٣/٢/٧ ، الثقات لابن حبان ١٩١/٣ ، تهذيب التهذيب ١٢٥/٧ .

٤٣ - عكرمة مولى بن عباس: «رمى بأبى الأباضية من الخوارج» (١)

هو عكرمة أبو عبد الله المدنى ، مولى ابن عباس ، (٢٥ - ١٠٥ هـ / ٦٤٥ - ٣٢٧ م) .

احتج به البخارى وأصحاب السنن وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد فى الحج مقروناً بسعيد بن جبير وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه ، وقد تعقبت جماعة من الأئمة ذلك ، وصنفوا فى الذب عن عكرمة منهم أبو جعفر بن جرير الطبرى ومحمد بن نصر المروزى ، وأبو عبيد الله بن منده ، وأبو حاتم بن حبان و أبو عمر بن عبد البر وغيرهم ، ويقول ابن حجر : فأما أقوال من وهاه فمدارها على ثلاثة أشياء : على رمية بالكذب ، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأى الخوارج ، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء ، فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه .

فأما البدعة : فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه ، وأما قبول الجوائز فلا يقدح أيضاً إلا عند أهل التشديد وجهود أهل العلم على الجواز ، كما صنف فى ذلك ابن عبد البر ، وأما التكذيب فيه أقوال : فأشدها ما روى عن ابن عمر أنه قال لنافع لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس ، وكذا ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال ذلك ليرد مولاه فقد

(١) الأباضية : هم من أكثر فرق الخوارج إعتدالاً وأقربها إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً ، ومن آرائهم : أن مخالفهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، بل كفار نعمة فقط ، وأن دماء مخالفهم حرام ، ودارهم دار توحيد وإسلام ، ولا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح وكل ما فيه قوة فى الحروب ، ويردون الذهب والفضة ، ومن آرائهم كذلك تجوز شهادة مخالفهم ومناكحتهم والتوارث بينهم . ومن هذا يتبين اعتدالهم وإنصافهم لمخالفهم .

روى ذلك عن إبراهيم بن سعد إبراهيم عن أبيه عن سعيد بن المسيب وقال إسحق بن عيسى الضباع : سألت مالكا أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس ، قال : لا ، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاة ، وقال جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد دخلت على عليّ بن عبد الله بن عباس وعكرمة مقيد عنده فقلت : ما لهذا ؟ فقال : أنه يكذب على أبي ، وروى هذا أيضاً عن عبد الله ابن الحرث أنه دخل على عليّ وسئل ابن سيرين عنه فقال : ما يسؤني أن يدخل الجنة ، ولكنه كذاب .

وقال عطاء الخراساني قلت لسعيد بن المسيب أن عكرمة يزعم أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم فقال : كذب مخبثان ، وقال فطر بن خليفة قلت لعطاء أن عكرمة يقول سبق الكتاب الخفين ، فقال : كذب ، سمعت ابن عباس يقول امسح على الخفين وإن خرجت من الخلاء .

وقال عبد الكريم الجزري قلت لسعيد بن المسيب أن عكرمة كره كرى الأرض ، فقال : كذب ، سمعت ابن عباس يقول : أن أمثل ما أنتم صانعون استتجار الأرض البيضاء ، وقال وهب بن خالد : كان يحيى بن سعيد الأنصاري يكذبه ، وقال إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى وغيره : كان مالك لا يرى عكرمة ثقة ، ويأمر أن لا يؤخذ عنه ، وقال الربيع قال الشافعي : - وهو يعني مالكا - سئى الرأي فى عكرمة ، قال لا أرى لاحد أن يقبل حديث عكرمة .

وقال عثمان بن مرة قلت للقاسم أن عكرمة قال كذا فقال : يا ابن أخي أن عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية .

وقال الأعمش عن إبراهيم لقيت عكرمة فسألته عن البطشة الكبرى فقال يوم القيامة ، فقلت أن عبد الله - يعنى ابن مسعود - كان يقول البطشة الكبرى ، يوم بدر ، فبلغني بعد ذلك أنه سئل عن ذلك فقال يوم بدر ، وقال القاسم بن

معن بن عبد الرحمن ، حدثني أبي حدثني عبد الرحمن قال : حدث عكرمة بحديث فقال : سمعت ابن عباس يقول كذا وكذا قال : فقلت يا غلام هات الرواة قال أعجبك فقلت نعم قال : تريد أن تكتبه قلت نعم ، قال : إنما قلته برأى ، وقال ابن سعد : كان عكرمة بحراً من البحور وتكلم الناس فيه ، وليس يحتاج بحديثه .

فهذا جميع ما نقل عن الأئمة في تكذيب علي الإبهام وسنذكر بيان ذلك ونصرف وجوهه ، وأنه لا يلزم عكرمة من شيء منه قدح في حديثه .

- أما قول ابن عمر لم يثبت عنه لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء أنه سمع ابن عمر يقول ذلك ، ويحيى البكاء متروك الحديث ، قال ابن حبان : ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح ، وقال ابن جرير : إن ثبت هذا عن ابن عمرو فهو محتمل لأوجه كثيرة لا يتعين منه القدح في جميع روايته ، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسئلة من المسائل كذبه فيها ، وعقب على ذلك ابن حجر بقوله : وهو احتمال صحيح لأنه روى عن ابن عمر أنه أنكر عليه الرواية عن ابن عباس في الصرف ، ثم استدلل ابن جرير على أن ذلك لا يوجب قدحاً فيه بما رواه الثقات عن سالم بن عبيد الله بن عمر أنه قال : إذا قيل له أن نافعاً مولى ابن عمر حدث عن ابن عمر في مسئلة الإتيان في المحل المكروه كذب العبد على أبي ، قال ابن جرير : ولم يروا ذلك من قول سالم في نافع جرحاً فينبغي أن لا يرد ذلك من ابن عمر في عكرمة جرحاً ، وقال ابن حبان أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع خطأ ، ذكر هذا في ترجمة برد من كتاب الثقات ، ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله : كذب أبو محمد لما أخبر أنه يقول الوتر واجب ، فإن أبا محمد لم يقله رواية ، وإنما قاله اجتهداً والمجتهد لا يقال أنه كذب ، وإنما يقال أنه أخطأ ، وذكر ابن عبد البر لذلك أمثلة كثيرة .

وأما قول سعيد بن المسيب فقال ابن جرير ليس ببعيد أن يكون الذي حكى عنه نظير الذي حكى عن ابن عمر ، وعقب ابن عمر بقوله : وهو كما قال فقد تبين ذلك من حكاية عطاء الخراساني عنه في تزويج النبي ﷺ بميمونة ، ولقد ظلم عكرمة في ذلك ، فإن هذا مروى عن ابن عباس من طرق كثيرة ، أنه كان يقول أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم ، ونظير ذلك ما تقدم عن عطاء وسعيد بن جبير ، ويقوى صحة ما حكاه ابن حبان أنهم يطلقون الكذب في موضع الخطأ ما سيأتى عن هؤلاء من الثناء عليه والتعظيم له ، فإنه دال على أن طعنهم عليه إنما هو في هذه المواضع المخصوصة .

وكذلك قول ابن سير بن الظاهر أنه طعن عليه من حيث الرأى وإلا فقد قال خالد الخذاء كل ما قاله محمد بن سيرين ثبت عن ابن عباس فإنما أخذه عن عكرمة ، وكان لا يسميه ، لأنه لم يكن يرضاه ، وأما رواية يزيد بن أبي زياد عن علي بن عبد الله بن عباس في تكذيبه ، فقد ردها أبو حاتم بن حبان بضعف يزيد ، وقال : أن يزيد لا يحتج بنقله .

وأما ما روى عن يحيى بن سعيد في ذلك أنه قلد فيه سعيد بن المسيب ، وأما قصة القاسم بن محمد فقد بين سببها ، وليس بقادح لأنه لا مانع أن يكون عند المتبحر في العلم في المسئلة القولان والثلاثة فيخير بما يستحضر منها ، ويؤيد ذلك ما رواه ابن هبيرة قال : قدم علينا عكرمة مصر فجعل يحدثنا بالحديث عن الرجل من الصحابة ثم يحدثنا بذلك الحديث عن غيره فأتينا إسماعيل بن عبيد الأنصاري وكان قد سمع ابن عباس فذكر ذلك له فقال : أنا أخيره لكم فأتناه فسأله عن أشياء كان سمعها من ابن عباس فأخبره بها على مثل ما سمع قال : ثم أتينا فسألناه فقال الرجل صدوق ، ولكنه سمع من العلم فأكثر فكلما سنع له طريق سلكه ، وقال أبو الأسود : كان عكرمة قليل العقل ، وكان قد سمع الحديث

من رجلين فكان إذا سئل حدث به عن رجل ثم يستل عنه بعد حين فيحدث به عن الآخر ، فيقولون ما أكذبه وهو صادق .

وقال سليمان بن حرب ، وجه هذا أنهم إذا رموه بالكذب لم يجدوا عليه حجة .

وأما طعن إبراهيم عليه بسبب رجوعه عن قوله في تفسير البطشة الكبرى إلى ما أخبر به عن ابن مسعود ، فالظاهر أن هذا يوجب الثناء على عكرمة لا القدح ، إذا كان يظن شيئاً فبلغه عمن هو أولى منه خلافة فترك قوله لأجل قوله .

وأما قصة القاسم بن معن ، ففيها دلالة على تحريره فإنه حدثه في المذاكرة بشئ فلما رآه يريد أن يكتبه عنه شك فيه فأخبره أنه إنما قاله برأيه ، فهذا أولى أن يحمل عليه من أن نظن به أنه تعمداً الكذب على ابن عباس .

وأما ذم مالك فقد بين سببه ، وإنه لأجل ما رمى به من القول ببدة الخوارج .

وأما طعنه بالبدة ، ورميه برأى الخوارج ، ولم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك ، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فتسبوه إليهم ، وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك فقال في كتاب الثقات له : عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما مكى تابع ثقة برئ مما يرميه الناس به من الخروية ، وقال ابن جرير : ولو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته ، وبطلت شهادته ، بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبوه قوم إلى ما يرغب به عنه .

وأما طعنه بقبوله لجوائز الأمراء ، فليس ذلك بمناع من قبول روايته ، وهذا الزهرى قد كان في ذلك أشهر من عكرمة ، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك .

وإليك طرفاً من ثناء الناس عليه : قال محمد بن فضيل عن عثمان بن حكيم كنت جالساً مع أبي أمامة بن سهل بن حنيف إذ جاء عكرمة فقال :

يا أبا أمامة أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول ما حدثكم عنى عكرمة فصدقوه ، فإنه لم يكذب على ؟ فقال أبو أمامة نعم . وهذا إسناد صحيح .

وقال يزيد النحوى عن عكرمة قال لى ابن عباس انطلق فأفت الناس . وحكى البخارى عن عمرو بن دينار قال : أعطاني جابر بن زيد صحيفة فيها مسائل عن عكرمة فجعلت كأنى أتباطأ فانتزعها من يدي فقال : هذا عكرمة مولى ابن عباس ، هذا أعلم الناس .

وقال الشعبي : ما بقى أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة .

وقال الفرزدق بن خراش : قدم علينا عكرمة مرو ، وقال لنا شهرين حوشب اتتوه ، فإنه لم تكن أمة إلا كان لها حبر وإن مولى هذا كان حبر هذه الأمة .

وقال جرير عن مغيرة : قيل لسعيد بن جبير تعلم أحد أعلم منك قال نعم ، عكرمة .

وقال قتادة : كان أعلم التابعين أربعة ، فذكره فيهم ، قال : وكان أعلمهم بالتفسير . وقال سفيان الثورى : خذوا التفسير من أربعة فبدأ به .

وقال البخارى : ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة وقال جعفر الطيالسى عن ابن معين : إذا رأيت إنساناً يقع فى عكرمة فاتهمه على الإسلام .

وقال النسائى فى التمييز وغيره : : ثقة ، وقال المروزى : قلت لأحمد بن حنبل يحتج بحديثه قال : نعم ، وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزى أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة ، واتفق على ذلك رؤساء أهل عصرنا

منهم أحمد بن حنبل وإسحق بن راهوية ، وأبو ثور ، ويحيى بن معين ، ولقد سألت إسحق عن الاحتجاج بحديثه ، فقال : عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا .

وقال ابن منده قال أبو حاتم : أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة .

وقال ابن مندة : أما حال عكرمة في نفسه فقد عدله أمه من التابعين منهم ، زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورفعاتهم ، وهذه منزله لا تكاد توجد منهم لكبير أحد من التابعين ، على أن من جرحه من الأئمة لم يمسك عن الرواية عنه ، ولم يستغنى عن حديثه ، وكان حديثه متلقى بالقبول قرناً بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه ، وقد أخرج له مع ذلك مقروناً ، وقال أبو عمر بن عبد البر كان عكرمة من جلة العلماء ولا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه ، وكلام ابن سيرين فيه لا خلاف بين أهل العلم أنه كان أعلم بكتاب الله من ابن سيرين ، وقد يظن الإنسان ظناً يغضب له ولا يملك نفسه ، قال : وزعموا أن مالكا أسقط ذكر عكرمة من الموطأ ، ولا أدري ما صحته ، لأنه قد ذكره في الحج ، وصرح باسمه ، ومال إلى روايته عن ابن عباس ، وترك عطاء في تلك المسئلة ، مع كون عطاء أحل التابعين في علم المناسك .

ويقول ابن حجر بعد سرده لما اتهم به عكرمة وتفنيد ما وجه إليه من طعن : وقد أطلنا القول في هذه الترجمة وإنما أردنا جمع ما تفرق من كلام الأئمة في شأنه ، والجواب عما قيل فيه ، والاعتذار للبخاري في الاحتجاج بحديثه ، وقد وضع صحة تصرفه في ذلك والله أعلم (١) .

أخرج البخاري في : العلم ، وغير موضع عن عمرو بن دينار ، والشعبي وقتاده ، وعاصم الأحول ، ويحيى بن أبي كثير ، وأبي بشر ، وأبي إسحاق

(١) هدى الساري ص ٤٢٤ - ٤٢٩ بتصرف يسير .

الشييباني ، وعمارة بن أبي حفصة ، وأبي الأسود ، وأيوب ، وخالد الحذاء وهشام ابن حسان ، وحسين بن عبد الرحمن ، عنه عن ابن عباس ، وأبي سعيد وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وعائشة ، وابن عمر (١) .

٤٤ - علي بن الجعد : « رمى بالتشيع »

هو علي بن الجعد عبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي (١٣٣ - ٢٣٠ هـ / ٧٥٠ - ٨٤٤ م) وهو صاحب المسند الذي جمعه الإمام الحافظ أبو القاسم البغوي .

أحد الحفاظ ، قال يحيى معين : ماروى عن شعبه من البغداديين أثبت منه ، فقال رجل ولا أبو النظر فقال : ولا أبو النظر ، فقال ، ولا شياة قال : ولا شياة . وقال أبو حاتم : لم أر من المحدثين من يحدث بالحديث علي لفظ واحد لا يغيره سوى علي بن الجعد ، وذكره غيره ، ووثقه آخرون ، وتكلم فيه أحمد من أجل التشيع ومن أجل وقوفه في القرآن .

ذكر ابن عدي الجرحاني قول الإمام أحمد بن حنبل « اكتبوا عن علي بن الجعد فإن عنده أشياء حسنا » (٢) ومع ذلك لم يرو عنه في مسنده ، كما نهى ابنه عبد الله من أن يكتب عنه ، وذلك لأن ابن الجعد كان فيه تشيعاً ولأنه أجاب في فتنة خلق القرآن .

قال ابن حجر : « كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عن من أذن له أبوه في الكتابة عنه ، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة ، حتى كان يمنعه

(١) التعديل والتجريح ١١٤٩/٣ . راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٢١٢/٥ ، الثقات

لابن حبان ١٩٧/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٧ ، عمدة القارئ ٦٥/٢ .

(٢) أسامي من روى لهم البخاري ص ١٥٦ .

أن يكتب عن من أحباب في المحنة ، ولذلك فاته عليّ بن الجعد ونظرؤه من المسند (١) .

كما قال ابن حجر : روى عنه البخاري من حديثه عن شعبه فقط أحاديث يسيره : وروى عنه أبو داود أيضاً (٢) .

ونص ما قاله أبو حاتم الرازي : كان عليّ بن الجعد الجوهري متقناً صدوقاً ، ولم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره غير قبيصة بن عقبة ، وأبي نعيم في حديث الثوري ، ويحيى الحماني في شريك وعليّ بن الجعد في حديثه (٣) .

وقال أبو زرعة الرازي : هو صدوق كتبت عنه حديث محمد بن مطرف أبي غسان كله (٤) .

وهل بعد هذا التوثيق - حتى ممن لم يرو عنه - يتكلم فيه ؟ ويكفى في توثيقه ما قاله أبو حاتم الرازي ، وهو من المتشددين في الرجال .

٤٥ - عليّ بن أبي هاشم : « رمى بالوقف في القرآن » (٥)

هو علي بن أبي هاشم بن طيراخ (٦) البغدادي من شيوخ البخاري ، قال أبو حاتم : صدوق ، تركه الناس للوقف في القرآن ، وقال الأزدي ضعيف جداً .

(١) تعجيل المنفعة ص ١٥ .

(٢) هدى الساري ص ٤٢٩ ، وروى له البخاري في صحيحه أربعة عشر حديثاً .

(٣) الجرح والتعديل ١٧٨/١/٣ .

(٤) راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٨٠/٢/٧ ، التاريخ الكبير ١٦٦/٢/٣ تاريخ بغداد

٣٦٠/١١ ، تهذيب التهذيب ٢٨٦/٧ .

(٥) الواقفية : هم من لا يقول القرآن مخلوق ، ولا ليس بخالق .

(٦) طيراخ : ضبطه صاحب الخلاصة بفتح المهملتين بينهما تحتية ساكنة وآخره معجمة .

وقال ابن حجر (١) : قدمت غيره مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريجه لضعفه هو وقد بين أبو حاتم السبب في توقف من توقف عنه ، وليس ذلك بمانع من قبول روايته . أخرج البخاري في : النكاح ، والزكاة ، وتفسير سورة آل عمران ، عنه عن ابن عليه ، وهشيم (٢) .

٤٦ - عمر بن ذر : « رمى بالإرجاء »

هو عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة أبو ذر الهمداني المراهبي الكوفي (١٥٦ هـ - ٧٧٣ م) .

أحد الزهاد الكبار ، قال يحيى القطان : كان ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأى أخطأ فيه ، وقال العجلي : كان ثقة ، وكان يرى الإرجاء ، وقال يعقوب بن سفيان ثقة مرجئ .

وقال ابن خراش : كان صدوقاً من خيار الناس ، وكان مرجئاً وقال أبو حاتم : كان صدوقاً مرجئاً لا يحتج بحديثه ، وقال ابن سعد : مات فلم يشهده الثوري ، لأنه كان مرجئاً .

وقال أبو داود : كان رأساً في الإرجاء ، وثقه ابن معين والنسائي وآخرون ، وروى له أيضاً أصحاب السنن الثلاثة (٣) .

أخرج البخاري في : التوحيد ، وبدء الخلق ، والاستئذان ، والرقابة ، وغير موضع عن وكيع ، وابن المبارك ، وأبي نعيم وخلاد وغيرهم عنه عن أبيه ذر بن عبد الله ، ومجاهد (٤) .

(١) هدى الساري ص ٤٣٠ .

(٢) التعديل والتجريح ١٠٧٧/٣ وراجع ترجمته في : الجرح والتعديل ١٩٤/١/٣ تاريخ بغداد ٩/١٢ ، تهذيب التهذيب ٣٣٩/٧ ، الخلاصة ص ٢٣٦ .

(٣) هدى الساري ص ٤٣٠ .

(٤) التعديل والتجريح ١٠٥٧/٣ .

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عن عمر بن ذر فقال : كان صدوقاً ، وكان مرجحاً لا يحتج بحديثه ، وهو مثل يونس بن أبي إسحاق (١) .
وقال عبد الرحمن : حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان قال : قال :
حدثني يحيى بن سعيد : عمر بن ذر ثقة ، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأى أخطأ فيه (٢) .

٤٧ - عمر بن أبي زائدة : « رمى بالقدر »

هو عمر بن أبي زائدة الوادعي الكوفي (١٥٩ هـ - ٧٧٥ م) أخو زكريا وكان الأكبر ، وثقه ابن معين وغيره ، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال كان يرى القدر ، وهو في الحديث مستقيم .

وقال ابن حجر : له في البخاري حديثان أحدهما : حديثه عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه : لقيت النبي ﷺ وهو في قبة حمراء من آدم فرأيت بلالاً . الحديث أخرجه في الصلاة وفي اللباس بمتابعة أبي عميس وسفيان الثوري وغيرهما .

والثاني : حديثه عن أبي إسحق عن عمرو بن ميمون حديث أبي أيوب الأنصاري فيمن قال لا إله إلا الله عشراً ، فذكر الاختلاف فيه على عمرو بن ميمون من طرق ، وروى له مسلم والنسائي (٣) .

أخرج البخاري في : الصلاة ، والدعوات ، واللباس ، عن محمد بن عرعة والنضر ابن شميل ، وأبي عامر العقدي عنه عن عون بن أبي جحيفة وعبد الله بن أبي السفر (٤) .
قال أبو حاتم : لا بأس به (٥) .

(١) الجرح والتعديل ١٠٧/١/٣ .

(٢) المصدر السابق ، وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير ١٨٨/٢/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٩٣/٧ .

(٣) هدى الساري ص ٤٣٠ .

(٤) التعديل والتحريح ١٠٥٦/٣ .

(٥) الجرح والتعديل ١٠٦/١/٣ ، وراجع ترجمته في التاريخ الكبير ١٢٥/٢/٣ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٣٤٠/١ ، تهذيب التهذيب ٤٤٨/٧ .

٤٨ - عمرو بن مرة : « رمى بالإرجاء »

هو عمرو بن أبي مرة الجملى الكوفى (١١٦هـ - ٧٣٤م) أحد الأثبات من صغار التابعين متفقين على توثيقه إلا أن بعضهم تكلم فيه لأنه كان يرى الإرجاء ، وقال شعبة : كان لا يدلّس ، وقد احتج به الجماعة (١) .

قال أبو بكر : حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا قراد أبو نوح سمعت شعبة يقول : ما رأيت عمرو بن مرة فى صلاة إلا ظننت أنه لا ينتقل حتى يستجاب له (٢) .

أخرج البخارى فى : الصلاة ، وأول التفسير ، وغير موضع عن الأعمش ، وشعبه ، عنه عن عبد الله بن أبى أوفى ، وأبى وائل ، وعبد الرحمن بن ليلى ، وسعيد بن جبیر .

قال أبو حاتم : هو ثقة صدوق يرى الإرجاء (٣) .

وقال أحمد بن على بن مسلم : حدثنا الحسن بن على ، حدثنا أحمد بن الفضل صديق لى ثقة ، حدثنا معاذ بن معاذ قال : سمعت شعبة يقول : ما أدركت أحداً إلا يدلّس الحديث إلا عمرو بن مرة ، وابن عون (٤) .

(١) هدى السارى ص ٤٣٢ .

(٢) التعديل والتجريح ١٠٩٩/٣ .

(٣) الجرح والتعديل ٢٥٧/١/٣ .

(٤) طبقات ابن سعد ٢٢٠/٦ ، التاريخ الكبير ٣٦٨/٢/٣ ، النقات لابن حبان ١٨٦/٣ ،

تهذيب التهذيب ١٠٢/٨ .

٤٩ - عمران بن حطان : « رمى برأى القعدية من الخوارج »

هو عمران بن حطان السدوسي (٨٤هـ - ٧٠٣ م) الشاعر المشهور .
كان يرى رأى الخوارج .

قال أبو العباس المبرد : كان عمران رأس القعدية من الصفرية^(١) وخطيبهم
وشاعرهم .

وكان عمران داعية إلى مذهبه ، وهو الذى رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل
على عليه السلام بتلك الأبيات السائرة ، وقد وثقه العجلي ، وقال قتادة : كان
لا يتهم فى الحديث ، وقال أبو داود ليس فى أهل الأهواء أصح حديثاً من
الخوارج ، ثم ذكر عمران هذا وغيره .

وقال يعقوب بن شيبة أدرك جماعة من الصحابة ، وصار فى آخر أمره إلى
أن رأى رأى الخوارج . وقال العقيلي حدث عن عائشة ولم يتبين سماعه منها .

وقال ابن حجر : لم يخرج له البخارى سوى حديث واحد ، من رواية يحيى
ابن أبي كثير عنه قال : سألت عائشة عن الحرير فقالت : أنت ابن عباس ، فسأله
فقال : أنت ابن عمر فسأله فقال حدثني أبو حفص أن رسول الله ﷺ قال إنما
يلبس الحرير فى الدنيا من الاخلاق له فى الآخرة انتهى ، وهذا الحديث إنما أخرجه
البخارى فى المتابعات فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمرو وغيره ، وقد
رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمر نحوه ، ورأيت بعض الأئمة ، يزعم أن
البخارى إنما أخرج له ما جل عنه قبل أن يرى رأى الخوارج ، وليس ذلك الاعتذار
بقوى لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة فى حال هروبه من الحجاج ،

(١) القعدية : قوم من الخوارج ، كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يزبنونه هدى
السارى ص ٤٣٢ .

وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأى الخوارج ، وقصته فى ذلك مشهورة مبسطة فى الكامل للميرد وفى غيره على أن أبا زكريا الموصلى ، حكى فى تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع فى آخره عمره عن رأى الخوارج ، فإن صح ذلك كان عذراً جيداً إلا فلا يضر التجريح عن هذا سبيله فى المتابعات والله أعلم (١) .

أخرج البخارى فى : اللباس عن يحيى ابن أبى كثير عنه عن عائشة ، وابن عمر ، وابن عباس (٢) .

٥٠ - عمران بن مسلم القصير : « رمى بالقدر »

هو عمران بن مسلم القصير البصرى ، من صغار التابعين وثقه أحمد وابن معين وغيرهما ، وذكره العقيلي فى الضعفاء وحكى عن يحيى القطان أنه قال : كان يرى القدر ، وهو مستقيم الحديث ، وأورد له ابن عدى فى الكامل أحاديث تفرد بها . وقال ابن حجر : له فى البخارى حديثان أحدهما عن عطاء عن ابن عباس فى قصة المرأة السوداء ، وتابعه عليه عنده ابن جريح .

والثانى : عن أبى رجاء العطاردى عن عمران بن حصين فى التمتع بالحج إلى العمرة ، وهو عنده أيضاً من طريق مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عمران واحتج به الباقر سوى ابن ماجة (٣) .

أخرج البخارى فى : التفسير والمرض ، عن يحيى القطان ، عنه ، عن أبى رجاء الرازى : لا بأس به (٤) .

(١) هدى السارى ص ٤٣٢ .

(٢) التعديل والتجريح ١١٣٧/٣ وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ١١٣/٧ ، التاريخ الكبير ٤١٣/٢/٣ ، الجرح والتعديل ٢٩٦/١/٣ تهذيب التهذيب ١٢٧/٨ .

(٣) هدى السارى ص ٤٣٢ .

(٤) راجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٤١١/٢/٣ ، التاريخ الكبير ٤١٩/٢/٣ ، النقات لابن حبان ١٩٥/٣ - تهذيب التهذيب ١٣٧/٨ .

٥١ - عوف بن الأعرابي البصرى : « رمى بالقدر »

هو عوف بن أبى جميلة الأعرابي البصرى ، أبو سهل الهجرى (١٤٦هـ - ٧٦٣م) من صغار التابعين ، وثقة أحمد وابن معين ، وقال النسائى : ثقة ثبت ، وقال محمد بن عبد الله الأنصارى : كان من أثبتهم جميعاً ، ولكنه كان قدرياً ، وقال ابن المبارك : كان قدرياً وكان شيعياً .

وقال ابن حجر : احتج به الجماعة ، وقال مسلم فى مقدمة صحيحه وإذا قارنت بين الأقران كابن عون وأيوب مع عوف بن جميلة وأشعث الجرانى وهما صاحبيا الحسن وابن سيرين ، كما أن ابن عون وأيوب صاحبهما كان البون بينهما وبين هذين بعيداً ، فى كمال الفضل وصحة النقل ، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة ، وانتهى (١) .

أخرج البخارى فى : الصلاة ، والإيمان ، وغير موضع ، عن ابن المبارك ، ويزيد بن زريع ، ويحيى بن سعيد القطان ، وروح ابن عبادة عنه عن أبى رجاء العطاردى ، والحسن البصرى ، وأخيه سعيد بن أبى الحسن ، ومحمد بن سيرين ، وسيار بن سلمة (٢) .

وروى عن يحيى بن معين أنه قال : عوف بن أبى جميلة بندويه ، وهو قدرى ثقة (٣) .

(١) هدى السارى ص : ٤٣٣ .

(٢) التعديل والتجريح ١١٥٦/٣ .

(٣) المرجع ترجمته فى : الجرح والتعديل ١٥/٢/٣ ، تهذيب التهذيب ١٦٦/٨ وعمدة القارئ ٢٧١/١ .

٥٢ - الفضل بن دكين ، أبو نعيم : « رمى بالقدر »

هو الفضل بن دكين بن حماد بن زهير أبو نعيم الملائي الكوفي مولى آل طلحة بن عبيد الله (١٣٠ هـ - ٢١٩ هـ / ٧٤٧ - ٨٣٤ م) .

أحد الأئبات ، قرنة أحمد بن حنبل في التثبت بعبد الرحمن بن مهدي ، وقال أنه كان أعلم بالشيوخ من وكيع وقال مرة كان أقل خطأ من وكيع ، والثناء عليه في الحفظ والتثبت يكثر ، إلا أن بعض الناس تكلم فيه بسبب التشيع ، ومع ذلك فصح أنه قال ما كتبت على الحفظه أنى سببت معاوية ، احتج به الجماعة (١) .

أخرج البخاري : في الإيمان ، والصلاة ، وغير موضع عنه ، وفي اللباس عن يوسف بن موسى عنه عن الأعمش ، ومسعر ، والثوري ، وشيبان ، ومالك ، وابن عبيدة ، وهشام الدستوائي ، وزكريا ابن أبي زائدة وغيرهم (٢) .

سئل أبو حاتم عنه فقال : ثقة ، كان يحفظ حديث الثوري ، ومسعر حفظاً جيداً ، نحو ثلاثة آلاف حديث وخمسمائة حديث .

وعنده حديث عن مسعر نحو خمسمائة حديث ، كان يأتي بحديث الثوري على لفظ واحد ، كان لا يغيره ، وكان حافظاً متقناً .

وسئل أبو زرعة : عن أبي نعيم وقبيصة فقال : أبو نعيم أتقن الرجلين (٣) .

(١) هدى السارى ص ٤٣٤ .

(٢) التعديل والتحريح ١١٨/٣ . وروى عنه البخاري في صحيحه مائة وستة وثمانين حديثاً .

(٣) الجرح والتعديل ٦٢٠/٢/٣ ، وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٢٧٩/٦ ، تايخ بغداد

٣٤٦/١٢ ، تهذيب التهذيب ٢٧٠/٨ ، عمدة القارئ ٢٩٦/١ .

٥٣ - فطر بن خليفة : « رمى بالتشيع »

هو فطر بن خليفة المخزومي ، مولا هم كوفى (١٥٣هـ - ٧٧٠ م) من صغار التابعين ، وثقه أحمد والقطان والدارقطنى وابن معين والعجلى والنسائى وآخرون .

وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله ، ومن الناس من قد يستضعفه ، وقال الساجى : كان ثقة وليس يمتقن فهذا قول الأئمة فيه ، وأما الجوزجاني فقال : كان غير ثقة ، وقال ابن أبى خيثمة عن قطبة بن العلاء : تركت حديثه ، لأنه روى أحاديث فيها ازدراء على عثمان ، فهذا هو ذنبه عند الجوزجاني ، وقد قال العجلى أنه كان فيه تشيع قليل ، وقال أبو بكر بن عياش تركت الرواية عنه لسوء مذهبه ، وقال أحمد بن يونس كنا نمر به وهو مطروح لا نكتب عنه ، روى له البخارى وأصحاب السنن لكن ليس له فى البخارى سوى حديث واحد رواه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو حديث ليس الواصل بالمكافئ الحديث أخرجه من طريق الثورى عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر ثلاثتهم عن مجاهد قال البخارى : لم يرفعه الأعمش (١) .

أخرج البخارى فى : الأدب عن الثورى ، عنه ، والأعمش والحسن بن عمرو عن مجاهد .

قال أبو حاتم : هو صالح ، كان يحبى بن سعيد القطان يرضاه ويحسن القول فيه ، ويحدث عنه (٢) .

قال ابن الجنيـد : سألت يحيى عن فطر بن خليفة فقال : ثقة .

(١) هدى السارى ص ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

(٢) التعديل والتجريح ١١٨٩/٣ .

وقال أبو عبد الله : غمزة على بن المديني ، وحكى فيه عن ابن عيينة

وقال إبراهيم بن يعقوب : فطر بن خليفة زائع غير ثقة^(١) .

٥٤ - قتادة بن دعامة : « رمى بالقدر »

هو قتادة بن دعامة البصري التابعى الخليلي (٦١ - ١١٨ هـ - ٦٨٠ -

٧٣٦ م) .

أحد الأئمة المشهورين كان يضرب به المثل فى الحفظ إلا أنه كان ربما
دلس ، وقال ابن معين رمى بالقدر ، وذكر ذلك عنه جماعة ، وأما أبو داود
فقال : لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر ، احتج به الجماعة^(٢) .

أخرج البخارى فى : الإيمان ، وغير موضع ، عن سليمان التيمى ،
ومسعر ، وشعبة ، وابن أبى عروبة ، والدستوائى ، وعمر بن الجارث ، وأبى
عوانة ، عنه عن أنس بن مالك ، وأبى عثمان النهدي ، وسعيد ابن جبير ،
والحسن ، وعطاء ، وعكرمة ، ومعاذة وأبى العالية وصفوان بن محرز ، وسعيد بن
المسيب^(٣) .

قال أبو حاتم : قتادة أكبر أصحاب الحسن وأثبت أصحاب أنس : الزهرى ثم

قتادة .

وقيل لأبى حاتم : قتادة عن معاذة أحب إليك أو أيوب عن معاذة ؟ قال

قتادة ، وقتادة أحب إلى من يزيد الرشك .

(١) راجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٢٥٣/٦ ، التاريخ الكبير ١٣٩/١/٤ تهذيب
التهذيب ٣٠٠/٨ .

(٢) هدى السارى ص ٤٣٥ .

(٣) التعديل والتجريح ١٢٠١/٣ ، ١٢٠٢ .

وقال أبو زرعة : قتادة من أعلى أصحاب الحسن ، قيل له : يونس ابن عبيد ؟ قال : ثم يونس (١) .

قال ابن الجنيد : سمعت يحيى بن معين يقول : لم يسمع قتادة من سعيد بن جبير ولا من سليمان بن يسار شيئاً ، ربما أرسله ، وربما دخل بينهما رجل ، وأكثر ذلك يرسل .

وقال ابن معين : قتادة لم يسمع من أبي قلابة شيئاً (٢) .

وقال أحمد بن علي بن مسلم : حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن قتادة قال : ما قلت لأحد قط أعد علي الحديث .

وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال : ما أتاني في عراقي أحفظ من قتادة (٣) .

٥٥ - قيس بن أبي حازم : « رمى بالنصب »

قيس بن أبي حازم البجلي (٨٤هـ - ٧٠٣ م) مخضرم ، أدرك الجاهلية وهاجر إلى النبي ﷺ فلم يلقيه فلقى أبا بكر ومن بعده واحتج به الجماعة ، ويقال أنه كبر إلى أن خرف .

وقد بالغ ابن معين فقال : هو أوثق من الزهري ، وقال يعقوب بن شيبة : تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد ، ومنهم من حمل عليه وقال له أحاديث مناكير ، ومنهم من حمل عليه في

(١) الجرح والتعديل ١٣٣/٢/٣ ترجمة ٧٥٦ .

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٧٢ .

(٣) الجرح والتعديل ١٣٤/٢/٣ ، وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ١/٢/٧ النقائ لابن حبان ٢٢٢/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٥١/٨ .

مذهبه ، وأنه كان يحمل على عليّ، والمعروف عنه أنه كان يقدم عثمان ، ولذلك كان يجتنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه (١) .

أخرج البخارى فى : الإيمان ، وغير موضع ، عن إسماعيل بن أبى خالد ، وبيان بن بشر ، عنه عن خالد بن الوليد ، وعمرو بن العاص ، وابن مسعود ، وأبى مسعود ، والمغيرة ، وجرير وأبى هريرة (٢) .

قال أبو بكر : سمعت ابن معين يقول : قيس بن أبى حازم ثقة (٣) .

٥٦ - كهمس بن المنهال : « رمى بالقدر »

هو كهمس بن المنهال السدوسى البصرى .

أخرج له البخارى حديثاً مقروناً بمحمد بن سواء كلاهما عن سعيد بن أبى عروبة فى مناقب عمر .

وتكلم فيه مع ذلك فقال كان يقال فيه القدر .

وقال أبو حاتم : محله الصدق ، يكتب حديثه (٤) .

٥٧ - محمد بن حجارة الكوفى : « رمى بالتشيع »

هو محمد بن حجارة الكوفى (١٣١هـ - ٧٤٨م) من صغار التابعين ، وثقه

أحمد بن حنبل وجماعة ، وتكلم فيه بعضهم من أجل قول أبى عوانة : كان يتشيع .

(١) هدى السارى ص ٤٣٦ .

(٢) التعديل والتحريح ١١٩٧/٣ .

(٣) المرح والتعديل ١٠٢/٢/٣ ترجمة ٥٧٩ وراجع ترجمته فى التاريخ الكبير ١٤٥/١/٤ ،

النقات لابن حبان ٢١٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٤٠٠/٨ ، والإصابة ٢٨٣/٣ .

(٤) هدى السارى ص ٤٣٧ .

وقال ابن حجر : روى له الجماعة ، وماله فى البخارى سوى حديثين لا تعلق لهما بالمذهب (١) .

أخرج البخارى فى : الجهاد ، والطلاق ، والإجارة ، عن شعبة ، وهمام عنه ، عن أبى حازم الأشجعى ، وأبى حصين (٢) .

وثقه أيضاً ابن معين ، وقال أبو حاتم الرازى : هو ثقة صدوق محله الصدق (٣) .

٥٨ - محمد بن حازم ، أبو معاوية الضريير : « رمى بالإرجاء »

هو محمد بن حازم أبو معاوية الضريير المنقرى التميمى (١١٣ - ١٩٥ هـ / ٧٣١ - ٨١٠ م) مشهور بكنيته .

قال يحيى بن معين : كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان ، وقال أبو حاتم : أثبت الناس فى الأعمش سفيان ، ثم أبو معاوية .

وتكلم فيه بعضهم من أجل الإرجاء ، وقال يعقوب بن شيبه ، وابن سعد : كان ثقة ورعاً دلس ، وكان يرمى بالإرجاء .

وقال أبو داود : كان مرجئاً ، وقال النسائى : ثقة ، كذا قال ابن خراش ، وزاد فى حديثه عن غيره الأعمش اضطراب ، وكذا قال أحمد بن حنبل وغيره ، زاد أحمد أحاديثه عن هشام بن عروة فيها اضطراب .

(١) المرجع السابق . ص ٤٣٧ .

(٢) التعديل والتجريح ٦٧٨/٢ .

(٣) الجرح والتعديل ٢٢/٢/٣ ، وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٥٤/٧١ ، تهذيب التهذيب ٩٢/٩ .

وقال ابن حجر : لم يحتج به البخارى إلا فى الأعمش ، وله عنده عن هشام ابن عروة عنه أحاديث توبع عليها ، وله عنده عن بريدة بن أبى بردة حديث واحد تابعه عليه أبو أسامة عند الترمذى ، واحتج به الباقر (١) .

أخرج البخارى فى : الوضوء ، والتفسير ، وغير موضع ، عن على بن المدينى ، ومحمد بن سلام ، وقتيبة ، ومسدد ، وأبى موسى الزمن ، عنه عن الأعمش ، وهشام بن عروة (٢) .

قال أحمد بن حنبل : هو مضطرب الحديث عن غير الأعمش ، ولا يحفظ حفظاً جيداً .

وقال ابن معين : له عن عبيد الله بن عمر أحاديث مناكير (٣) .

وقال النسائى : محمد بن حازم ثقة فى الأعمش .

وقال محمد بن الحسن : سألت أبا داود هل كان محمد بن حازم من الحفاظ الثقات ؟ قال : سألت يحيى بن معين عن هذه المسألة فقال : نعم ، هو من المعدودين .

وقال أبو بكر بن أبى خيثمة : سألت يحيى بن معين : أما أحب إليك فى الأعمش ، عيسى بن يونس أو حفص ، أو أبو معاوية ؟ قال أبو معاوية (٤) .

وقال عثمان بن سعيد : سألت يحيى بن معين عن أبى معاوية ووكيع أيهما أحب إليك فى الأعمش ؟ فقال : أبو معاوية أعلم به ، ووكيع ثقة (٥) .

(١) هدى السارى ص ٤٣٨ .

(٢) التعليل والتجريح ٦٨٥/٢ .

(٣) الجرح والتعليل ٢٤٧/٢/٣ ، ٢٤٨ .

(٤) المرجع السابق ، تاريخ بغداد ٢٤٨/٥ .

(٥) راجع ترجمته فى : الجمع بين الصحيحين ٢٤٣٧ ، تهذيب التهذيب ١٣٧/٩ .

٥٩ - محمد بن سواء البصرى : « رمى بالقدر »

هو محمد بن سواء السدوسي البصرى (١٨٧هـ - ٨٠١ م) قواه يزيد بن زريع وغيره ، وذكره الأزدي في الضعفاء ، فقال : كان يغلو في القدر .

وقال ابن حجر : جميع ما له في البخارى ثلاثة أحاديث :

أحدهما : قرنة فيه يزيد بن زريع ، كلاهما عن سعيد بن أبى عروبة والآخر : أخرجه فى الأدب عن عمرو بن عيسى عنه عن روح بن القاسم عن ابن المنكدر عن عروة عن عائشة : أن رجلاً استأذن على النبى ﷺ فقال : بئس أخو العشيرة الحديث وهو عنده فى الأدب أيضاً من رواية ابن عيينة عن ابن المنكدر .

والثالث : ذكرناه فى ترجمة كهمس بن المنهال .

وروى له الباقر ، لكن أبو داود فى كتاب النسخ والمنسوخ (١) .

٦٠ - محمد بن فضيل بن غزوان : « رمى بالتشيع »

هو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفى أبو عبد الرحمن الضبى (١٩٥هـ -

٨١٠ م) .

من شيوخ أحمد وله تصانيف ، وثقه العجلي وابن معين .

وقال أحمد كان شيعياً حسن الحديث ، وقال أبو زرعة : صدوق من أهل العلم ، وقال النسائى : لا بأس به ، وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً كثير الحديث ، شيعياً ، وبعضهم لا يحتج به .

قال ابن حجر : إنما توقف فيه من توقف لتشييعه ، وقد قال أحمد بن على الأبار : حدثنا أبو هاشم سمعت ابن فضيل يقول : رحم الله عثمان ، ولا رحم الله

(١) هدى السارى ص ٤٣٨ . وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ١/١/١٠٦ ، والجرح والتعديل ٢٨٢/٢/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٠٨/٩ .

من لا يترحم عليه ، قال ورأيت عليه آثار أهل السنة والجماعة ، رحمة الله احتج به الجماعة(١) .

أخرج البخارى فى : الإيمان ، والبيوع ، وغير موضع عن محمد بن سلام وقتيبة بن سعيد ، وعمران بن ميسرة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير وابن راهوية ، وابن أبى شيبة ، وعمرو بن على ، وابن اشكاب ، عنه عن يحيى بن سعد الأنصارى ، وإسماعيل بن أبى خالد ، والأعمش ، وعاصم الأحول ، وحسين ، ومطرف من طريق أبيه(٢) .

وقال أبو زرعة الرازى : هو صدوق من أهل العلم(٣) .

٦١ - مالك بن إسماعيل ، أبو غسان : « روى بالتشيع »

هو مالك بن إسماعيل ، بن زياد بن درهم أبو غسان النهدي الكوفى (٢١٩هـ - ٨٣٤م) من كبار شيوخ البخارى ، مجمع على ثقته ، ذكره ابن عدى فى الكامل من أجل قول الجوزجاني أنه كان شيعياً ، وقد احتج به الأئمة(٤) .

أخرج البخارى فى : الوضوء ، والصلاة ، ومناقب عمار ، وبدء الخلق ، والنكاح ، والبيوع ، وغير موضع ، عنه عن ابن عيينة وزهير بن معاوية وعبد العزيز بن أبى سلمة وإسرائيل(٥) .

(١) هدى السارى ص ٤٤١ .

(٢) التعديل والتجريح ٧٣٧/٢ .

(٣) الجرح والتعديل ٥٨/١/٤ ترجمة ٢٦٣ ، وراجع ترجمته فى طبقات ابن سعد ٣٧١/٦ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٤٤٧/٢ ، عمدة القارئ ٢٣٤/١ ، ٢٠٠/٤ ، ٦٥/١٠ .

(٤) هدى السارى ص ٤٤٣ .

(٥) التعديل والتجريح ٧٧٠/٢ ، وروى عند البخارى فى صحيحه ثلاثين حديثاً .

قال أبو حاتم ، كان أبو غسان يملئ علينا من أصله ولا يملئ حديثاً حتى يقرأه وكان ينحو ، ولم يكن بالكوفة أتقن من أبي غسان ، لا أبا نعيم ولا غيره ، وأبو غسان أوثق من إسحاق بن منصور السلولى ، هو متقن ثقة ، وكان له فضل وصلاح وعبادة وصحة حديث واستقامة كتب ، إذا نظرت إليه كأنه خرج من قبره (١) .

٦٢ - هارون بن موسى الأعور النحوى : « رمى بالقدر »

هو هارون بن موسى الأعور النحوى البصرى (١٧٠ هـ - ٧٨٦ م) .

وثقه ابن معين وغيره ، وقال سليمان بن حرب كان قديراً . وقال ابن حجر : أخرج له الأئمة الخمسة ، وماله فى البخارى سوى حديثين ، أحدهما : فى تفسير سورة النحل من روايته عن شعيب بن حجاج عن أنس فى الاستعاذة من البخل والكسل وأرذل العمر .

وثانيهما : فى الدعوات ، من روايته عن الزبير الخرتب عن عكرمة عن ابن عباس ، انظر السجع من الدعاء فاجتنبه الحديث (٢) .

قال أبو زرعة هو ثقة (٣) .

٦٣ - هشام بن عبد الله الدستوائى : « رمى بالقدر »

هو هشام بن عبد الله الدستوائى (٧٦ - ١٥٤ هـ / ٦٩٥ - ٧٧٠ م)

أحد الأئبات ، يجمع على ثقته وإتقانه ، وقدمه أحمد على الأوزاعى ، وأبو زرعة على أصحاب يحيى بن أبى كثير وعلى أصحاب قتادة ، وكان شعبة يقول : هو

(١) الجرح والتعديل ٢٠٦/١/٤ ترجمة : ٦٠٥ وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٢٨٢/٦ ،

وتاريخ الموصل ٤١٠/٢ ، تهذيب التهذيب ٣/١٠ عمدة القارئ ٣/٣ ، ١١٠/٢٠ .

(٢) هدى السارى ص ٤٤٧ .

(٣) الجرح والتعديل ٩٤/٢/٤ ترجمة ٣٩٤ ، وراجع ترجمته فى : تاريخ بغداد ٣/١٤ تهذيب

التهذيب ١٤/١١ ، التاريخ الكبير ٢٢٢/٢/٤ .

أحفظ منى ، وكان القطان يقول : إذا سمعت الحديث عن هشام الدستوائي لا تبال أن تسمعه من غيره .

ومع هذه المناقب فقال محمد بن سعد : كان ثقة حجة إلا أنه كان يرى القدر ، وقال العجلي : ثقة ثبت فى الحديث إلا أنه كان يرى القدر ولا يدعو إليه .

وقال ابن حجر : احتج به الأئمة (١) .

وأخرج البخارى فى : الإيمان ، وغير موضع ، عن ابنه معاذ ، ويحيى القطان ، ووهب بن جرير ، ومسلم ، وحفص بن عمر الحوطى وأبى نعيم ، ومعاذ بن فضالة ، ومكى بن إبراهيم عنه ، عن قتادة ويحيى بن أبى كثير ، ويونس الاسكاف (٢) .

قال عبد الرحمن بن أبى حاتم : قلت لأبى ولأبى درعة : من أحب إليكما فى يحيى بن أبى كثير ، الدستوائى أو الأوزاعى ؟ قالوا : الدستوائى ثم الأوزاعى . وقال أبو زرعة : لأن الأوزاعى ذهبت كتبه وأثبت أصحاب قتادة هشام ، وسعيد . وقال أبو حاتم : هشام الدستوائى أحفظ من همام (٣) .

٦٤ - ورقاء بن عمر الشكرى : « روى بالإرجاء »

هو ورقاء بن عمر بن كليب أبو بشر الشكرى الخوارزمى ، سكن المدائن (١٦١ هـ - ٧٧٧ م) .

(١) هدى السارى ص ٤٤٨ .

(٢) التعديل والتجريح ١٣٣٧/٣ .

(٣) الجرح والتعديل ٤٩/٢/٤ ترجمة ٢٤٠ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٤٧/٢/٧ ، تهذيب التهذيب ٤٣/١١ ، عمدة القارئ ٢٥٩/١ .

قال أحمد : ثقة صاحب سنة ، قيل له كان يرى الإرجاء ، قال : لا أدري ، قال وهو يصحف في غير حرف .

وقال العقيلي : تكلموا عن حديثه عن منصور ، وكأنه عنى بذلك ما قاله معاذ بن معاذ ، قلت ليحيى القطان : سمعت حديث منصور قال عمن قلت ؟ من ورقاء ، قال : لا يساوى شيئاً .

وقال ابن عدى : له نسخ عن أبي الزناد ومنصور وابن أبي بختي ، وروى أحاديث غلط في أسانيدھا ، وباقي حديثه لا بأس به ، ووثقه يحيى بن معين وغير واحد مطلقاً .

وقال ابن حجر : لم يخرج له الشيخان من روايته عن منصور بن المعتمر شيئاً ، وهو محتج به عند الجميع (١) .

أخرج البخاري في : الوضوء ، والجمعة ، والحج ، والتفسير ، وغزوة الحديبية ، والتوحيد ، عن يحيى بن آدم ، وإسحاق الأزرق ، وشعبة ، ويزيد ابن هارون ، وأبي النضر هاشم بن القاسم ، والفرياني وأبي نعيم ، عنه عن عمرو بن دينار ، وسمي ، وعبد الله بن دينار ، وعبد الله بن أبي نجيح ، وزيد ابن أسلم (٢) .

وقال عمرو بن علي : سمعت معاذ بن معاذ يذكر ورقاء ويحسن الثناء عليه (٣) .

(١) هدى السارى ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٢) التعديل والتجريح ١٣٦٨/٣ .

(٣) الجرح والتعديل ٥٠/٢/٤ ترجمة ٢١٦ وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير ١٨٨/٢/٤ ، تاريخ بغداد ٥١٥/١٣ ، تهذيب التهذيب ١١٣/١١ .

٦٥ - الوليد بن كثير بن يحيى المدني : « رمى برأى الأباضية من الخوارج »

هو الوليد بن كثير أبو محمد المخزومي المدني (١٥١ هـ - ٧١٨ م) وثقه إبراهيم بن سعد وابن معين وأبو داود ، وقال ابن سعد : ليس بذلك ، وقال الساجي : قد كان ثقة ثباتاً يحتج بحديثه ، لم يضعفه أحد ، إنما عابوا عليه الرأي .

وقال الآجري عن أبي داود ثقة إلا أنه أباضي .

قال ابن حجر : الأباضية فرقة من الخوارج ، ليست مقاتلتهم شديدة الفحش ، ولم يكن الوليد داعية (١) .

أخرج البخاري في : الأطعمة ، والخمس ، والشرب ، وغير موضع ، عن ابن عيينة ، وإبراهيم بن سعد ، عنه عن بشر بن يسار ، ووهب بن كيسان ، ومحمد بن عمر بن حلحلة (٢) .

٦٦ - وهب بن منبه الصنعاني : « رمى بالقدر ورجع عنه »

هو وهب بن منبه الصنعاني (٣٤ - ١١٤ هـ / ٦٤٣ - ٧٣٢ م) من التابعين ، وثقه الجمهور ، وشذ الفلاس فقال : كان ضعيفاً ، وكان شبهته في ذلك أنه كان يتهم بالقول بالقدر ، وصنف فيه كتاباً ، ثم صح أنه رجع عنه ، قال حماد بن سلمة عن أبي سنان : سمعت وهب بن منبه يقول : كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعة وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء من جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر ، فتركت قولي .

(١) هدى الساري ص ٤٥٠ .

(٢) التعديل والتجريح ١٣٥٧/٣ وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير ١٢٥/٢/٤ ، الجرح والتعديل ١٤/٢/٤ ، تهذيب التهذيب ١٤٨/١١ .

وليس له فى البخارى سوى حديث واحد عن أخيه همام عن أبى هريرة فى كتابة الحديث ، وتابعه عليه معمر عن همام (١) .

قال أبو زرعة : هو يمانى ثقة (٢) .

٦٧ - يحيى بن حمزة الحضرمى : « رمى بالقدر »

هو يحيى بن حمزة أبو عبد الرحمن الحضرمى (١٠٣ - ١٨٠ هـ / ٧٢١ - ٧٩٣ م) .

وثقه أحمد وابن معين ، وأبو داود ، ونسبوا إليه القول بالقدر ، ومع ذلك فكأنه لم يكن داعية ، واحتج به الجماعة (٣) .

أخرج البخارى فى : الصوم ، والبيع ، والجهاد ، عن محمد بن المبارك ، وعبد الله بن يوسف ، وإسحاق بن إبراهيم بن يزيد وهشام بن عمار ، عنه عن محمد الزبيدى ، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، ويزيد بن أبى مريم ، والأوزاعى (٤) .

وقال أبو حاتم : هو صدوق (٥) .

(١) هدى السارى ص ٤٥٠ .

(٢) الجرح والتعديل ٢٤/٢/٤ وترجمة ١١٠ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٣٩٥/٥ ، التاريخ الصغير ٢٧٤/١ ، الثقات لابن حبان ٢٧٥/٣ ، تهذيب التهذيب ١٦٦/١١ .

(٣) هدى السارى ص ٤٥١ .

(٤) التعديل والتجريح ١٣٧٧/٣ .

(٥) الجرح والتعديل ١٣٦/٢/٤ ، ترجمة ٥٨٠ وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٢٠٠/١١ ، والتاريخ الكبير ٢٦٨/٢/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٠٠/١١ .

٦٨ - يحيى بن صالح الوحاظي : « رمى بالإرجاء »

هو يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي (٢٢٢ هـ - ٨٣٦ م) من شيوخ البخاري ، وثقه يحيى بن معين وأبو اليمان وابن عدي ، وذمه أحمد لأنه نسب إلى شيء من رأى جهم ، وقال إسحق بن منصور : كان مرجئاً .

وقال الساجي : هو من أهل الصدق والأمانة . وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال أحمد بن صالح : حدثنا بأحاديث عن مالك ما وجدناها عند غيره ، وقال الخليلي روى عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه في المشي أمام الجنائز ، ولم يتابع عليه ، وإنما هذا حديث سفيان ، ويقال أن سفيان أخطأ فيه .

وقال ابن حجر : قد توبع على حديث مالك ، أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من حديث عبيد الله بن عوف الخراز وغيره عن مالك ، وقال : وصله هؤلاء الثلاثة ، وهو في الموطأ مرسل .

وإنما روى عنه البخاري حديثين أو ثلاثة ، وروى عن رجل عنه من روايته عن معاوية بن سلام وفليح بن سليم خاصة .

وروى له الباقر بن سوي النسائي (١) .

أخرج البخاري في : الصلاة ، والأشربة ، وغيرها ، عنه ، وفي الكسوف ، وغزوة الحديبية عن إسحاق غير منسوب عنه ، وفي المحصر عن محمد غير منسوب عنه (٢) .

قال عبد الرحمن : حدثنا أبو زرعة الدمشقي قال : قلت ليحيى بن معين : ما تقول في يحيى بن صالح الوحاظي ؟ قال : ثقة ، فقال : وسألت أبي عنه فقال : صدوق (٣) .

(١) هدى الساري ص ٤٥٢ ، بل روى عنه البخاري في صحيحه سبعة أحاديث ، وروى حديثين عن إسحاق بن منصور الكوسج عنه .

(٢) التعديل والتجريح ١٣٨٤/٣ .

(٣) الجرح والتعديل ١٥٨/٢/٤ ، وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ١٧٥/٢/٧ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٥٦٢/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢٢٩/١١ ، وعمدة القارئ ٦٧/٤ ، ١٩٦/٢ .

الباب الرابع

تراجع من خرج لهم البخاري في الصحيح
من ضعف بأمر مردود كالتحامل وغيره

الباب الرابع

تراجهم من خرج لهم البخارى فى الصحيح

ممن ضعف بأمر مردود ، كالتحامل ، أو التعت ، أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ، أو لكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه ، أو بحاله ، أو لتأخر عصره ونحو ذلك (١) .

١ - أحمد بن شبيب الحبطى: «تكلم فيه الأزدي وهو غير مرضى»

هو أحمد بن شبيب بن سعيد الحيطى (٢٢١هـ / ٨٤٣م) روى عنه البخارى أحاديث بعضها قال فيه حدثنا وبعضها قال فيه قال أحمد بن شبيب ووثقه أبو حاتم الرازى ، وقال ابن عذى وثقه أهل العراق وكتب عنه على بن المدينى وقال أبو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضى وقال ابن حجر (٢) : ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف ، فكيف يعتمد فى تضعيف الثقات .

وقد روى له النسائى وأبو داود فى كتاب الناسخ والمنسوخ : « أخرج البخارى فى : مناقب عثمان ، والزكاة ، والاستقراض عنه - مفرداً ، وفى غير موضع مقروناً بغيره - عن أبيه ، إلا أن الذى أخرجه فى الزكاة حديث موقوف عن ابن عمر ، ولم يبين السماع فيه إلا أبو اسحاق وحده ، وكذلك أخرج عنه فى : المناقب حديثاً مقروناً .

(١) ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح فى جميع حديثه ، كمن ضعف فى بعض شيوخه دون بعض ، وكذا من اختلط أو تغير حفظه . أو كان ضابط لكتابه دون الضبط لحفظه ، فإن جميع هؤلاء لا يجهل إطلاق الضعف عليهم ، بل الصواب فى أمرهم التفصيل .

(٢) هدى السارى ص ٣٨٣ .

وأخرج عنه في : صفة الخوض حديثاً قال فيه : وقال أحمد بن شبيب : حدثنا
أبي عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال : « يرد عليّ
يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الخوض » . والحديث وهم والله أعلم .

لم يتابع عليه يونس ، رواه جماعة عن معمر ، عن الزهري عن رجل عن
أبي هريرة ، ولو كان عن سعيد بن المسيب ، لم يكن عنه .

وقال شعيب : وعقيل عن الزهري : كان أبو هريرة يحدث مرسلأ وقال
عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن الزهري عن أبي جعفر محمد بن أبي علي ، عن
عبيد الله ابن أبي رافع عن أبي هريرة « (١) » .

قيل لعلي بن المديني : نُسخه شبيب عن يونس عن الزهري ، فقال : كتبها
عن ابنه أحمد ، وحدث ابن وهب عن شبيب بن سعيد والد أحمد هذا - بأحاديث
مناكير ، فكان شبيباً الذي يحدث عنه ابن وهب غير شبيب الذي يحدث عنه ابنه
أحمد وغيره ، لأن أحاديثهم عنه مستقيمة ، وأحاديث ابن وهب عنه مناكير (٢) .

٢ - أحمد بن صالح المصري : « تحامل عليه النسائي ولم يصح
طعن ابن معين فيه »

هو أحمد بن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري (٣٤٨هـ - ٨٦٢م)
أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه والحديث أكثر عنه البخاري

(١) التعديل والتجريح ٣٥/١ ، ٣١٦ ، وذكر د. عامر حسن صبرى محقق : أسامى من روى
عنهم محمد بن إسماعيل البخاري لابن عدى أن أحمد بن شبيب روى عنه البخاري في
صحيحه عشرة أحاديث وكلها عن أبيه عن يونس بن يزيد عن الزهري ص ٧٧ .

(٢) أسامى من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري ص ٧٧ ، ٧٨ .
وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير ٤/٢/١ ، تهذيب الكمال ٣٢٧/١ ، وتهذيب التهذيب
٣٦/١ .

وأبو داود ، واعتمد الذهلي في كثير من أحاديث أهل الحجاز ، ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فيما نقله عنه البخاري وعلي بن المديني وابن نمير والعجلي وأبو حاتم الرازي وآخرون .

وأما النسائي فكان سيء الرأي فيه ، ذكره مرة فقال ليس بثقة ولا مأمون .
أنحرنى معاوية بن صالح قال سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح فقال كذاب يتفلسف ، رأيت يخطئ في الجامع بمصر أ. هـ

وعقب ابن حجر على ذلك بقوله : فاستند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن سعيد وهو وهم منه حملة على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح ، فنذكر أولاً السبب الحامل له على سوء رأيه فيه ، ثم نذكر وجه وهمه في نقله ذلك عن يحيى بن معين قال أبو جعفر العقيلي : كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبى أن يحدثه فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه وما ضره ذلك شيئاً ، وأحمد بن صالح إمام ثقة .

وقال ابن عدي : كان النسائي ينكر عليه أحاديث وهو من الحفاظ المشهورين بمعرفة الحديث ، ثم ذكر ابن عدي الأحاديث التي أنكرها النسائي وأجاب عنها ، وليس في البخاري مع ذلك منها شيء .

وقال صالح جزرة : لم يكن بمصر أحد يحفظ الحديث غير أحمد بن صالح ، وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه .

وقال ابن حبان : ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم ، وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير

ابن الطبرى ، وكان يقال له الأشموني ، وكان مشهوراً بوضع الحديث ، وأما ابن الطبرى فكان يقارب ابن معين فى الضبط والاتقان أ. هـ.

ويقول ابن حجر : وهو فى غاية التحرير ، ويؤيد ما نقلناه أولاً عن البخارى أن يحيى بن معين وثق أحمد بن صالح الطبرى فتبين أن النسائى انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يليق ، حتى قال الخليلي : اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل وهو كما قاله وروى البخارى فى الصحيح عن رجل عنه ، وكذا الترمذى (١) .

أخرج البخارى فى : الأشاحى وغير وضع عنه ، وروى فى أول كتاب التوحيد عن محمد غير منسوب عنه (٢) . روى عنه البخارى فى صحيحه تسعة وعشرين حديثاً .

قال أحمد بن عدى : سمعت أحمد بن عاصم الأقرع البصرى يقول : سمعت أبا زرعة الدمشقى يقول : سألت أحمد بن حنبل عن أحمد بن صالح فأثنى عليه خيراً .

ألا يكفى قول الإمام البخارى فيه : أحمد بن صالح ثقة صدوق ما رأيت أحد يتكلم فيه بحجة .

وكان الإمام أحمد بن حنبل وعلى بن المدينى وابن نمير وغيرهم يثنون عليه .

وقال ابن عدى : كان النسائى سبىء الرأى وينكر عليه أحاديث ثم قال ابن عدى ، وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث وبخاصة حديث الحجاز ومن المشهورين بمعرفته ، كما حدث عنه البخارى - مع شدة تحريه - ومحمد بن يحيى .

(١) هدى السارى ص ٣٨٣ .

(٢) التعديل والتجريح ٣٠٣/١ .

٣ - أحمد بن عاصم البلخي : « جهله أبو حاتم لأنه لم يخبر حاله »

هو أحمد بن عاصم أبو محمد البلخي معروف بالزهد والعبادة ، روى عنه البخاري في كتاب الرقاق حديثاً هو في رواية المستملي عن الفري ، وروى عنه أيضاً في كتاب الأدب المفرد وعبد الله بن محمود الجوزجاني ، وقال البخاري مات قبل الأضحى بثلاثة أيام سنة سبع وعشرين ومائتين (١) .

له ترجمة في حلية الأولياء ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات فقال : روى عنه أهل بلده وقال أبو حاتم الرازي مجهول (٢) .

٤ - أحمد بن المقدم العجلي : « طعن فيه أبو داود لمزاحه »

هو أحمد بن المقدم بن سليمان العجلي أبو الأشعث مشهور بكنية (٢٥٣هـ/٨٦٧م) .

وثقه أبو حاتم وصالح جزرة والنسائي ، وقال أبو داود لا أحداث عنه لأنه كان يعلم المجان المجون ، كان مجان بالبصرة يصرون صرر دراهم فيطرحونها على الطريق ويجلسون ناحية فإذا مر مارٌ بصرة وأراد أن يأخذها صاحوا ضعها ضعها ليخجل الرجل ، فعلم أبو الأشعث المارة فقال لهم هيئوا صرر زجاج كصرر الدراهم فإذا مررتهم بصرهم فأردتم أخذها فصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج وخذوا صرر الدراهم التي لهم ففعلوا ذلك .

وتعقب ابن عدي كلام أبي داود هذا فقال : لا يؤثر ذلك فيه لأنه من أهل الصدق ، وعقب ابن حجر على ذلك بقوله : ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يعلم المجان كما قال أبو داود وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخلوهم وكأنه

(١) تهذيب التهذيب ٤٦/١ .

(٢) هدى الساري ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

كان يذهب مذهب من يودب بالمال فلهذا جوز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأدياً للمجان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس ، مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم (١) .

وقد احتج به البخارى والترمذى والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه وغيرهم (٢) .

أخرج البخارى فى : البيوع ، وغيرها ، عنه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوى وفضيل بن سليمان النميرى ، وغيرهما (٣) .

قال عنه أبو حاتم الرازى : هو صالح الحديث محله الصدق (٤) ، وقال النسائى : هو ثقة ، وقال أبو أحمد بن عدى : أبو الأشعث أحمد بن المقدم البصرى ثقة (٥) .

٥ - أحمد بن واقد الحرانى : « تكلم فيه أحمد لدخوله فى عمل السلطان »

وهو أحمد بن عبد الملك بن واقد ، أبو يحيى الحرانى (٢٢٢هـ / ٨٣٦م) وثقه يعقوب بن شيبه ، وقال أبو حاتم : كان من أهل الصدق والاتقان وقال أحمد :

(١) وهذا الخبر رواه : ابن عدى فى الكامل ١٨٣/١ ، الباقى فى التعديل والتحريج ١/٢٠٢ ، والخطيب فى تاريخه ١٦٥/٥ ، والنهى فى سير أعلام النبلاء ١٢/٢٢٠ ، وفى ميزان الاعتدال ١٥٨/١ ، وهدى السارى لابن حجر ص ٣٨٤ ، تهذيب التهذيب ٨٢/١ .

(٢) هدى السارى ص ٣٨٤ .

(٣) التعديل والتحريج ١/٣٠٢ .

(٤) الجرح والتعديل ١/٧٨ .

(٥) أسامى من روى عنهم البخارى ص ٧٧ ، راجع ترجمته فى : تاريخ بغداد ٥/١٦٢ ، تهذيب الكمال ١/٤٨٨ ، تهذيب التهذيب ٨١/١ ، عمدة القارئ ١١/١٧٢ .

ما رأيت به بأساً رأيتُه حافظاً لحديثه ، وما رأيت إلا خيراً وهو صاحب سنة . وقال الميموني : قلت لأحمد : إن أهل حرّان يسيئون الثناء عليه ، فقال : أهل حرّان قل أن يرضوا عن إنسان ، وهو يغشى السلطان لضيقة له . وعقب ابن حجر بقوله : فافصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حرّان من أجله ، وهو غير قادح .

وروى عنه أحمد في مسنده ، والبخارى في الصلاة والجهاد والمناسقب أحاديث شورك فيها عن حماد بن زيد ، وروى له النسائي وابن ماجه (١) .

روى عنه البخارى أربعة أحاديث (٢) .

٦ - أبان بن يزيد العطار : «نقل الكديمي تضعيفه والكديمي وإه»

هو أبان بن يزيد العطار ، أبو يزيد البصري ، روى عن يحيى ابن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، وعمرو بن دينار ، وقتادة ، ويحيى بن أبي كثير وعاصم بن بهدلة وغيرهم .

قال عنه الإمام أحمد : ثبت في كل المشايخ ، وقال ابن معين : ثقة ، كان القطان يروى عنه ، وقال النسائي : ثقة .

وقال ابن حجر : لم يذكره أحد ممن صنف في رجال البخارى من القدماء . ولم أر له عنده إلا أحاديث معلقة في الصحيح سوى موضع في المزارعة فقال فيه البخارى : قال لنا مسلم بن إبراهيم ثنا أبان فذكر حديثاً فإن كان هذا موصولاً فكان ينبغي للمزى أن يرقم لحماد بن سلمة رقم البخارى في الوصل لا في التعليق .

(١) هدى السارى ص ٣٨٤ .

(٢) من كلام د. عامر حسن صبرى محقق كتاب أسامي من روى عنهم البخارى ص ٨٢ .

وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير للبخارى ٣/٢/١ ، تهذيب الكمال ٣٩١/١ .

تهذيب التهذيب ٥٧/١ ، التعديل والتجريح ٣١٠/١ ، أسامي من روى عنهم البخارى ص ٨٢ .

وقال أيضاً : هو أحب إليّ من شيبان .

وقال ابن المدينى : كان عندنا ثقة ، وقال العجلي بصرى ثقة وذكره ابن عدى فى الكامل وأورد له حديثاً فرداً ثم قال : له روايات وهو حسن الحديث متماسك يكتب حديثه ، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره وعامتها مستقيمة ، وأرجو أنه من أهل الصدق .

وذكره ابن حبان فى الثقات .

وقد ذكره ابن الجوزى فى الضعفاء ، وحكى من طريق الكلبى عن ابن المدينى عن القطان قال : أنا لا أروى عنه ، ولم يذكر من وثقه وعقب على ذلك ابن حجر بقوله : وهذا من عيوب كتابه يذكر من طعن الراوى ولا يذكر من وثقه ، والكلبى ليس بمعتمد لأنه ضعيف .

وروى له مسلم وأبو داود الترمذى والنسائى (١) .

٧ - إبراهيم بن سعد : « قال أحمد لم يجبره يحيى القطان »

هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى (١١٠ - ١٨٣ هـ / ٧٢٨ - ٧٩٩ م) .

ثقة حجة قاله ابن معين ، وقال أحمد والعجلي وأبو حاتم ثقة ، وقال صالح جزرة : كان صغيراً حين سمع من الزهرى . وقال ابن عدى : هو ثقة من ثقات المسلمين ، ثم روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال : ذكر عند يحيى ابن سعيد إبراهيم بن سعد وعقيل بن خالد فجعل يقول عقيل وإبراهيم بن سعد كأنه يضعفهما ، قال أحمد : وأيش ينفع هذا ، هذان ثقتان لم يخبرهما يحيى ، قال ابن عدى : كلام من تكلم فيه فيه تحامل ، وأحاديثه عن الزهرى مستقيمة .

(١) هدى السارى ص ٣٨٥ ، وتهذيب التهذيب ١/١٠١ ، ١٠٢ .

وأخرج له الجماعة (١) .

أخرج البخارى فى : الإيمان ، وغير موضع ، عن أحمد بن يونس وعن أبيه يعقوب وسعد عنه عن أبيه سعد ، وعن الزهرى ، وصالح بن كيسان (٢) .

٨ - إبراهيم بن سويد بن حيان : «تكلّم فيه ابن حبان بلا حجة»

هو إبراهيم بن سويد بن حيان المدينى (٢٢٤هـ / ٨٣٨م) روى له البخارى حديثاً واحداً فى الحج من روايته عن عمرو بن أبى عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى الأمر بالسكنية عند الدفع من عرفه ، ولهذا المتن شواهد . وثقه ابن معين ، وأبو زرعة .

وقال ابن حبان فى الثقات وربما أتى بمناكير ، وعقب على هذا ابن حجر بقوله : أوضحنا أن الذى خرج له البخارى غير منكر .

وروى له أبو داود (٣) .

٩ - إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومى : « جهله ابن القطان »

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى أمة أم كلثوم بنت أبى بكر الصديق .

(١) هدى السارى ٣٨٥ .

(٢) التعديل والنحريح ٣٣٣/١ ، راجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٢٨٨/١ ، المرح والتعديل : ١٠١/١ ، تاريخ بغداد ٨٥/٦ ، تهذيب الكمال ٨٨/٢ ، تهذيب التهذيب ١٢١/١ .

(٣) هدى السارى ص ٣٨٥ . راجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٥٣/٢/٧ ، التاريخ الكبير ٢٩١/١/١ ، تهذيب الكمال ١٠٤/٢ ، تهذيب التهذيب ١٢٦/١ .

روى عن جده عبد الله بن ربيعة ، وخالته عائشة وأمه وجابر ، وعنه ابنه
إسماعيل وأبو حازم المدني والزهرى وغيرهم .

أخرج البخارى فى : الأطعمة ، عن أبى حازم سلمه بن دينار عنه ، عن
جابر بن عبد الله .

والحديث الذى له فى صحيح البخارى فى كتاب الأطعمة ، فى دعائه عليه السلام
فى تمر جابر بالبركة حتى أوفى دينه .

وهو حديث مشهور ، له طرق كثيرة عن جابر ، وروى له النسائى وابن
ماجة .

ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن القطان : لا يعرف له حال (١) .

أليس رواية البخارى عنه تعريف له ؟

١٠ - إبراهيم بن المنذر الخرقى : « تكلم فيه أحمد لدخوله إلى

ابن أبى داود »

هو إبراهيم بن المنذر أبو اسحاق الحزامى (٢٣٦هـ / ٨٥٠م) أحد الأئمة
وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائى وأبو حاتم والدارقطنى .

وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل إلى ابن أبى داود ، وقال الساجى عنده
مناكير . وتعقبه الخطيب البغدادى فى تاريخه ١٧٩/٦ فقال : أما المناكير فقلما
توجد فى حديثه إلا أن يكون عن المجهولين ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من
الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه .

(١) هدى السارى ص ٣٨٦ ، وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٢٩٦/١/١ الجرح والتعديل
١١١/١/١ ، تهذيب الكمال ١٣٣/٢ ، تهذيب التهذيب ١٣٨/١ .

اعتمده البخارى وانتقى من حديثه ، وروى له الترمذى والنسائى (١) ،
روى البخارى فى : العلم وغير موضع عنه عن الوليد بن مسلم ، وأنس بن
عياض ، ومعن بن عيسى وغيرهم ، وروى فى الاستئذان ، عن محمد بن أبى غالب
عنه عن محمد بن فليح (٢) .

وذكر تاج الدين السبكي فى طبقات الشافعية ٨٢/٢ سبب تحامل الإمام
أحمد فقال : « كان أحمد بن حنبل قد غضب على إبراهيم بن المنذر الحزامى لأنه
قال فى مسألة خلق القرآن » .

١١ - أزهر بن سعد السمان : «أورده العقيلي فى الضعفاء بلا مستند»

هو أزهر بن سعد السمان أبو بكر الباهلى البصرى (١١١ - ٢٠٣هـ /
٧٢٩ - ٨١٨م) : صاحب ابن عوف أحد الأثبات وثقه ابن معين وابن سعد
وأحمد بن حنبل .

أخرج البخارى فى : المغازى ، وعلامات النبوة وغير موضع عن عمرو بن
على ، وعن ابن المدينى ، وعبد الله بن محمد المسندى ، عنه عن عبد الله بن
عوف (٣) .

قال العقيلي فى الضعفاء : له حديث منكر عن ابن عون ، وساق له حديث
فاطمة فى التسبيح ، وصله أزهر ، وخالفه غيره فأرسله وحكى العقيلي وأبو

(١) هدى السارى ص : ٣٨٦ ، وقال د. عامر حسن صبرى محقق أسامى من روى عنهم
البخارى ، وروى عنه فى صحيحه اثنين وسبعين حديثاً ص ٨٨ .

(٢) التعديل والتجريح ٣٢٨/١ ، راجع ترجمته فى : التاريخ الكبير للبخارى ٣٣١/١/١ .

تاريخ بغداد ١٧٩/٦ ، تهذيب الكمال ٢٠٧/٢ ، تهذيب التهذيب ١٦٦/١ .

(٣) التعديل والتجريح ٣٧٨/١ .

العرب الصقلي في الضعفاء أن الإمام أحمد قال : ابن أبي عدي أحب إليّ من أزهر (١) .

قال ابن حجر معقباً : ليس هذا بمرجح يوجب إدخاله في الضعفاء ولكن ذكر العقيلي عن علي المدني قال : رأيت في أصل أزهر في حديث عليّ في قصة فاطمة في التسبيح عن ابن عون عن محمد بن سيرين مرسلاً ، فكلمت أزهر فيه وشككت فأبى ، وعن عمرو بن علي الفلاس قال : قلت ليحيى القطان أزهر عن ابن عون عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله حديث خير الناس قرني ، قال : ليس فيه عبد الله ، قلت : سمعته من ابن عون فقال : لا ، ولكن رأيت أزهر يحدث به من كتاب لا يزيد علي عبيدة . قال عمرو بن علي فاختلفت إلى أزهر أياماً فأخرج إليّ كتابه فإذا فيه كما قال يحيى رحمه الله (٢) .

روى له الباقر بن سوي ابن ماجه (٣) .

١٢ - أسامة بن حفص المدني : « جهله الأزدي وليس بمرضى وجهله الساجي وعرفه غيره »

روى عن هشام بن عروة وموسى بن عقبة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم .

وعنه أبو ثابت المدني ويحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة .

قال اللالكائي : مجهول .

(١) تهذيب التهذيب ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) هدى الساري ص : ٢٨٦ وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٢/٧ / ٤٨ ، التاريخ

الكبير للبخاري ١/١ / ٤٦٠ ، تهذيب الكمال ٢/٢٣٣ تهذيب التهذيب ٢٠٢/١ ، عمدة

القارئ ١٦/١٤٥ ، ٢٧٦ .

روى له البخارى حديثاً واحداً بمتابعة أبى خالد الأحمر والطفاوى كلهم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن ناساً يأتوننا باللحم ... الحديث وقد تابعه على رفعه جماعة ، وهو فى الموطأ موقوف .

وقال اللالكائى : ولم يذكره البخارى فى التاريخ ، وعقب ابن حجر بقوله : كذا قال اللالكائى ، وقد ذكره البخارى فى آخر باب من اسمه أسامة بن حفص المدنى عن هشام ابن عروة سمع منه محمد بن عبيد الله وقال الأزدي ضعيف .
وقال الذهبى : ضعفه الأزدي بلا حجة ، وقال ابن حجر : قرأت بخط الذهبى فى ميزانه ليس بمجهول فقد روى عنه أربعة (١) .
وكيف يجهل وقد روى له البخارى وعرفه الذهبى ، والأزدي لا عبرة بقوله لأنه ضعيف .

١٣ - أسباط أبو اليسع : « جهله أبو حاتم وعرفه غيره »

هو أسباط أبو اليسع البصرى ، روى عن شعبة بن الحجاج وهشام الدستوائى ، روى عنه محمد بن عبيد الله بن حوشب .
أخرج البخارى فى : البيوع عن محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفى ، عنه عن هشام الدستوائى ، لم يذكره الكلاباذى إلا فى جملة من أضيف إلى غيره فى الإخراج عنه (٢) .

قال أبو حاتم : مجهول ، وعقب ابن حجر بقوله : قد عرفه البخارى (٣) .
وبتعريف البخارى له وروايته عنه فى الصحيح ، تنتفى جهالته .

(١) هدى السارى ص ٣٨٦ ، تهذيب التهذيب ٢٠٦/١ .

وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير للبخارى ٢٣/٢/١ ، تهذيب الكمال ٣٣٢/٢ .

(٢) التعديل والتجريح ٣٩١/١ .

(٣) هدى السارى ص ٣٨٦ ، وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٥٣/٢/١ . تهذيب التهذيب

٢١٢/١ ، تهذيب الكمال ٣٥٩/٢ .

١٤ - اسحاق بن إبراهيم ، أبو النظر الفراديسي : « تكلم فيه الأزدي وابن حبان بلا حجة »

هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النظر الفراديسي، وقد ينسب إلى جده (١٤١ - ٢٢٧هـ / ٧٥٨ - ٨٤١م) .

وثقه أبو مسهر والدارقطني والنسائي ، وذكر له الأزدي حديثاً خالف فيه من هو أضعف منه ، وكذا قال ابن حبان ربما خالف ، وأورد له ابن عدي أحاديث ، الحمل فيه على شيخه ، وروى عنه أبو داود واحتج به النسائي (١) . قال أبو زرعة : كان من الثقات البكائين .

وروى له الأزدي في الضعفاء حديثاً عن عمر بن المغيرة عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رفعة الضرار في الوصية من الكبائر قال الأزدي المحفوظ من قول ابن عباس لا يرفعه ، وعقب ابن حجر بقوله : عمر ضعيف جداً فالحمل فيه عليه ، وقد رواه الثوري وغيره عن داود موقوفاً (٢) .

أخرج البخاري في : الزكاة ، والجهاد ، وغير موضع عنه عن يحيى بن حمزة ، وشعيب بن اسحاق (٣) .

قال أبو حاتم الرازي : كتبت عنه وهو ثقة ، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : أنبأنا أبو موسى بن إسماعيل الرملي قال : سألت أبا مسهر عن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الدمشقي فقال : ثقة (٤) . روى عنه البخاري في صحيحه خمسة أحاديث (٥) .

(١) هدى الساري ص ٣٨٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ٢١٩/١ ، ٢٢٠ .

(٣) التعديل والتجريح ٣٥٣/١ .

(٤) الجرح والتعديل ٢٠٨/١/١ .

(٥) محقق كتاب أسامي من روى عنهم البخاري بهامش ص ٩٥ .

راجع ترجمته في : التاريخ الكبير ٢٧٩/١/١ ، تاريخ بغداد ٣٧٥/٦ ، تهذيب التهذيب ٢١٩/١ .

١٥ - إسرائيل بن موسى البصري : « ضعفه الأزدي بلا حجة »

هو إسرائيل بن موسى أبو موسى البصري (١٦٢ هـ / ٧٧٨ م) وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي ، وغيرهم . وقال أبو الفتح الأزدي فيه لين ، وعقب ابن حجر بقوله : والأزدي لا يعتمد إذا انفرد ، فكيف إذا خالف روى له البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه (١) .

أخرج البخاري في مناقب الحسن والفتن ، وعلامات النبوة وغير موضع عن ابن عيينه والحسين الجعفي عنه عن الحسن البصري ، سمع أبا بكر (٢) .
روى عن الحسن البصري وأبي حازم الأشجعي ومحمد بن سيرين وعنه سفيان الثوري وابن عيينه وحسين بن علي الجعفي (٣) .

١٦ - إسرائيل بن أبي اسحاق : « تحامل عليه القطان »

هو إسرائيل بن يونس بن أبي اسحق السبيعي (١٠٠ - ١٦٠ هـ / ٧١٨ - ٧٧٦ م) أحد الإثبات . قال أحمد : ثقة وتعجب من حفظه ، وقال مرة هو وابن معين وأبو داود كان أثبت من شريك وقا أيضاً كان القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات ، قال روى عنه مناكير .

وقال ابن معين هو أثبت في أبي اسحق من شيبان ، وقدمه أبو نعيم فيه على أبي عوانه ، وقدمه أحمد في حديث أبي اسحق على أبيه يونس بن أبي اسحق ، وكذا قدمه أبوه على نفسه .

(١) هدى الساري ص ٣٨٧ .

(٢) التعديل والتجريح ٣٨٥/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢٦١/١ ، وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير ٥٦/٢/١ ، تهذيب الكمال ٥١٤/٢ ، الجرح والتعديل ٣٢٩/١ .

وقال أبو حاتم ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي اسحق . وقال ابن سعد :
كان ثقة وحدث عنه الناس حديثاً كثيراً ومنه من يستضعفه ، وقدم ابن معين
وأحمد شعبة والثوري عليه في حديث أبي اسحق ، وقدمه ابن مهدي عليهما .

وقال حجاج الأعور : قلنا لشعبة حدثنا عن أبي إسحق فقال : سلوا
إسرائيل فإنه أثبت فيها مني .

وقال عيسى بن يونس : سمعت إسرائيل بن يونس يقول : كنت أحفظ
حديث أبي إسحق كما أحفظ السورة من القرآن .

وقال العجلي : ثقة صدوق متوسط .

قال ابن حجر : فهذا ما قيل فيه من الثناء ، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج
الشيخين به ، لا يجمل من متأخر لا خيرة له بحقيقة حال من تقدمه ، وأن يطلق
على إسرائيل الضعف ، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً ، لاستناده إلى
كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل .

ويستمر ابن حجر معقّباً فيقول : وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا
بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف ، قال
ابن خيثمة في تاريخه : قيل ليحيى بن معين أن إسرائيل روى عن أبي يحيى
القتات ثلثمائة وعن إبراهيم بن مهاجر ثلثمائة يعني مناكير فقال : لم يوت منه أتى
منهما .

ويقول ابن حجر : وهو كما قال ابن معين ، فتوجه أن كلام يحيى القطان
عمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى ، فظن أن
النكارة من قبله ، وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين ، وأبو يحيى ضعفه
الأئمة النقاد ، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه .

احتج به الأئمة كلهم^(١) .

أخرج البخارى فى : العلم والصلاة والوضوء وغير موضع عن عبيد الله بن موسى ومالك بن إسماعيل ، ويحيى بن آدم ، والنضر بن شميل ، وشبابه عنه عن أبى إسحاق وأبى حصين ، ومنصور ، والمغيرة وجزاة ، وغيرهم^(٢) .

١٧ - إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة : « تكلم فيه الساجى

والأزدى بلا مستند »

توفى فى أول خلافة المهدي ، وثقه النسائى ويحيى بن معين وأبو حاتم وغيرهم .

قال ابن معين والنسائى : ثقة .

وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وقال الدارقطنى : ما علمت إلا خيراً أحاديثه

صاح نقية .

وقال النسائى : هو ثقة .

أخرج البخارى فى : الأدب ، والسير ، وغير موضع عن إسماعيل ابن أبى

أويس ، وابن أبى مريم ، عنه عن عمه موسى ، وعن نافع مولى ابن عمر^(٣) .

تكلم فيه الساجى وتبعه الأزدى بكلام لا يستلزم قدحاً وقد احتج به

البخارى والنسائى ، لكن لم يكثرأ عنه^(٤) .

(١) هدى السارى ص ٣٨٧ .

(٢) التعديل والتجريح ٣٨٥/١ . راجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٢٦٠/٦ . التاريخ الكبير ٥٦/٢/١ ، تهذيب الكمال ٢١٥/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٦١/١ ، عمدة القارىء ٢٠٢/٢ ، الجرح والتعديل ٣٣١/١/١ .

(٣) التعديل والتجريح ٣٣٩/١ .

(٤) هدى السارى ص ٣٨٨ . راجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٣٤١/١/١ ، تهذيب الكمال ١٧/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٧٢/١ ، الجرح والتعديل ١٥٢/١/١ .

١٨ - إسماعيل بن إبراهيم بن معمر ، أبو معمر : « غمزه أحمد
لأنه أجاب في المحنة »

هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن أبو معمر الهذلي الهروي القطيعي
(٢٣٦هـ / ٨٥١م) .

روى عن إبراهيم بن سعد وابن عطية وهشيم وابن عيينه وابن أدريس
وعبد الله بن معاذ الصنعاني والدراوردي وشريك وابن المبارك وغيرهم . وعند
البخاري ومسلم وأبو داود ، وروى له النسائي بواسطة أبي بكر المروزي وزكريا
السجري ، وروى عنه أيضاً صاعقة وبقي بن مخلد والذهلي وعبد الله بن أحمد
وإبراهيم الحربي وأبو زرعة وأبو حاتم وصالح بن محمد وحسين القباني وعباس
الدوري وأبو يعلى وغيرهم^(١) .

قال فيه ابن سعد : صاحب سنة وفضل وخير ، وهو ثقة ثبت . وثقه ابن
قانع وأبو يعلى ، وقال ابن معين : ثقة مأمون .
وغمزه أحمد بن حنبل لأنه أجاب في المحنة .

وجاء عن جعفر الطيالسي عن يحيى بن معين أنه أخطأ في حديث كثير
واستنكر الخطيب صحة ذلك عن يحيى .

وعلق ابن حجر بقوله : ولا يصح عنه أن شاء الله تعالى .
وروى له أبو داود والنسائي^(٢) .

روى البخاري في : علامات النبوة عن محمد بن عبد الرحيم صاعقة عنه
عن حماد بن أسامة^(٣) .

(١) تهذيب التهذيب ٢٧٣/١ .

(٢) هدى الساري ص ٣٨٨ .

(٣) التعديل والتجريح ٣٤٢/١ ، وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٩٥/٢/٧ ، التاريخ الكبير
٣٤٢/١/١ ، تاريخ بغداد ٢٦٦/٦ ، تهذيب الكمال ١٩/٣ ، تهذيب التهذيب ٢٧٣/١ .

١٩ - أفلح بن حميد الأنصارى : «أنكر عليه أحمد حديثاً واحداً»

هو أفلح بن حميد بن نافع الأنصارى البخارى - مولا هم - أبو عبد الرحمن المدنى ، يقال له ابن صغيراء (٧٨ - ١٥٨ هـ / ٦٩٧ - ٧٧٤ م) .

أحد الإثبات ، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائى وابن سعد ، وذكره ابن عدى فقال وقال ابن صاعد : كان ينكر على أفلح حديث ذات عرق ، وقال ابن عدى لم ينكر عليه أحد غير هذا ، وقد انفرد به عن أفلح المعافى بن عمران ، وأفلح صالح وأحاديثه مستقيمة .

وقال ابن حجر : قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لم يحدث يحيى القطان عن أفلح ، وروى أفلح حديثين منكبين : أن النبى ﷺ أشعر ، وحديث وقت لأهل العراق ذات عرق ، وعقب ابن حجر بقوله : لم يخرج له البخارى شيئاً من هذا والله الحمد ، بل له عنده حديث واحد فى الطهارة ، وثلاثة فى الحج ، ورابع فى الحج أيضاً علقه ، ووافقه مسلم على تخريج الخمسة ، وكلها عندهما عنه عن القاسم عن عائشة (١) .

٢٠ - أوس بن عبد الله أبو الجوزاء : « تكلم فيه للإرسال »

هو أوس بن عبد الله أبو الجوزاء البصرى الربعى (٨٣ هـ / ٧٠٢ م) روى عن أبى هريرة وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عمرو وصفوان ابن عسال ، وعنه بديل بن ميسرة وأبو الأشهب وعمرو بن مالك وقتادة وغيرهم .

وثقه العجلى وابن حبان ، ذكره ابن عدى فى الكامل وحكى عن البخارى أنه قال : فى إسناده نظر ويختلفون فيه ، ثم شرح ابن عدى مراد البخارى فقال : يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده .

(١) هدى السارى ص ٣٨٩ . وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ١/ ٥٣/ ٢ ، تهذيب الكمال ٣/ ٣٢١ ، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦٧ ، عمدة القارئ ٣/ ٢٠٨ .

وعقب ابن حجر بقوله : حديثه عن عائشة فى الافتتاح بالتبكير عند مسلم وذكر ابن عبد البر فى التمهيد أيضاً أنه لم يسمع منها ، وقال جعفر الغريابى فى كتاب الصلاة ثنا مزاحم بن سعيد ثنا ابن المبارك ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا بديل العقيلي عن أبى الجوزاء قال أرسلت رسولاً إلى عائشة يسألها فذكر الحديث .

فهذا ظاهر أنه لم يشافهها ، على مذهب مسلم فى إمكان اللقاء (١) .

أخرج البخارى عن أبى الأشهب جعفر بن حبان عنه عن ابن عباس فى تفسير سورة النجم (٢) .

وأيضاً ذكر ابن حجر : أن البخارى أخرج له حديثاً واحداً من روايته عن ابن عباس قال : كان اللات رجلاً يلت السويق (٣) .

٢١ - أيمن بن نايل : « تكلموا فيه لزيادة فى حديث واحد لعلها

مدرجة »

هو أيمن بن نايل الحبشى أبو عمر - مولى آل أبى بكر - أبو عمران المكى وثقه الثورى وابن معين وابن عمار والنسائى والعجلي ، قال يعقوب ابن شيبة : صدوق وإلى الضعف ما هو ، وأنكر عليه النسائى والدارقطنى وغيرهما زيادته فى أول التشهد الذى رواه عن أبى الزبير عن طاوس عن ابن عباس بسم الله وبالله ، وقد رواه الليث وعمرو بن الحرث وغيرهما عن أبى الزبير بدونها وكذلك هو بدونها فى صحاح الأحاديث المروية فى التشهد .

(١) تهذيب التهذيب ٣٨٤/١ .

(٢) التعديل والتجريح ٣٩٨/١ .

(٣) هدى السارى ص ٣٨٩ . وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ١٦٢/١/٧ ، النقات

لابن حبان ١٢/٣ ، تهذيب الكمال ٣٩٢/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٨٣/١ ، ٣٨٤ .

وقال ابن حجر : له عند البخارى حديث واحد عن القاسم بن محمد عن عائشة فى اعتمارها من التنعيم ، أخرجه متابعة ، روى له أصحاب السنن غير أبى داود (١) .

أخرج البخارى فى : الحج عن أبى عاصم النبيل عنه عن القاسم بن محمد (٢) .

قال أبو حاتم الرازى : هو شيخ (٣) .

قال الفضل بن موسى : دلنى الثورى على أئمن فقال لى هل لك فى أبى عمران فإنه ثقة .

وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن عبد العزيز بن أبى داود وأئمن ابن نايل يعنى وغيرهما فقال : هؤلاء قوم صالحون .

وقال ابن معين وابن عمار والحسين بن على بن نصر الطوسى والحاكم : ثقة . وقال الدورى : كان عابداً فاضلاً ، وسمعت يحيى يقول هو ثقة وكان لا يفصح ، وكانت فيه لكنة .

وقال ابن عدى : له أحاديث وهو لا بأس فيما يرويه ولم أر أحد ضعفه ممن تكلم فى الرجال وأرجو أن أحاديثه صالحة لا بأس بها وحديثه فى البخارى متابعة (٤) .

(١) هدى السارى ص ٣٨٩ .

(٢) التعديل والتجريح ٣٨٤/١ .

(٣) الجرح والتعديل ٣١٩/١/١ .

(٤) تهذيب التهذيب ٣٩٣/١ ، ٣٩٤ . وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٢٧/٢/١ ، تهذيب الكمال ٤٤٧/٣ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٤١/١ .

٢٢ - أيوب بن موسى الأشدق : «تكلم فيه الأزدي بلا حجة»

هو أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاصي الأموي القرشي المكي (١٣٢هـ/٧٤٩م) .

اتفقوا على توثيقه ، وشذ أبو الفتح الأزدي فقال لا يقوم إسناد حديثه ، روى له الجماعة (١) .

روى عن نافع ومكحول وحيد بن نافع وسعيد المقبري والزهرى ومحمد ابن كعب القرظي وأبيه موسى وجده سعيد بن العاص ، ولم يدركه ، وجماعة . وعنه يحيى بن سعيد وهو من أقرانه وشعبه والسفيانان والليث وابن جريح وعمرو ابن الحارث ومالك وابن اسحاق وهشام بن حسان وغيرهم .

قال البخاري عن ابن المديني له نحو أربعين حديثاً . وقال أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي وابن سعد ثقة ، وزاد أحمد ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال الدارقطني : أيوب هو ابن عم إسماعيل بن أمية ، ثقتان ، وقال ابن عيينه : كان أيوب أفقهما .

وقال الآجري عن أبي داود ثقة ، وذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع . وقال ابن عبد البر : كان ثقة حافظاً .

وشذ الأزدي فقال لا يقوم إسناد حديثه ولا عبره بقول الأزدي (٢) .

أخرج البخاري في : الجنائز ، عن ابن عيينه عنه عن حميد بن نافع (٣) .

(١) هي الساري ص ٣٩٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ٤١٢/١ ، ٤١٣ .

(٣) التعديل والتخريج ٣٦٧/١ . وراجع ترجمته في التاريخ الكبير ٤٢٢/١/١ .

تهذيب الكمال ٤٦٤/٣ ، عمدة القارئ ٦٥/٨ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٣٤/١ ،

الجرح والتعديل ٢٥٧/١/١ .

٢٣ - أبوب بن النجار : «نقل عن العجلي أنه ضعفه ولم يثبت ذلك»

هو أيوب بن النجار بن زياد بن النجار أبو إساعيل الحنفى اليمامى .

روى عن يحيى بن أبى كثير وسعيد الجريرى وإسحاق بن عبد الله ابن أبى طلحة وابن عون وغيرهم .

وعنه قتيبة والناقد ومحمد بن المقرئ ونعيم بن حماد وأحمد بن حنبل وغيرهم.

وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو داود وغيرهم ونقل أبو الوليد الباجى فى رجال البخارى عن العجلي وابن البرقى أنهما ضعفاه ، وكان يقول لم أسمع من يحيى بن أبى كثير سوى حديث : التقى آدم وموسى .

وعقب ابن حجر بقوله (١) : ما أخرج له الشيخان غيره وهو عندهما متابعة. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : شيخ ثقة رجل صالح غفيف وقال ابن أبى مريم عن ابن معين : ثقة صدوق . وقال أبو زرعة ثقة ، وقال عمرو بن يونس اليمامى ثنا أيوب بن النجار وكان من أفضل أهل اليمامة .

وقال محمد بن مهران الرازى : كان يقال أنه من الأبدال .

وقال الآجرى عن أبى داود : كان من خيار الناس ، رجل صالح .

وذكره ابن حبان فى الطبقة الرابعة من الثقات (٢) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٠ .

(٢) تهذيب التهذيب ٤١٤/١ .

أخرج البخارى فى : تفسير سورة طه عن قتيبة بن سعد عنه عن يحيى ابن
أبى كثير (١) .

٢٤ - بدل بن الحخير : «تكلم فيه بسبب حديث واحد عن زائدة»

هو بدل بن الحخير التيمى البصرى (٢١٥هـ / ٨٣٠م) .

وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما ، وضعفه الدارقطنى فى روايته عن زائدة
قاله الحاكم ، وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن على الجعفى
صاحب زائدة ، وهو فى مسند ابن عمر من مسند البزار .

وعقب ابن حجر بقوله (٢) : هو تعنت ولم يخرج عنه البخارى سوى موضعين
عن شعبة أحدهما فى الصلاة ، والآخر فى الفتن ، وروى له أصحاب السنن .

روى عن شعبة وحرب بن ميمون والخليل بن أحمد وزائدة وعبد الملك بن
الوليد بن معدان وشداد بن سعيد والمفضل بن لاحق وجماعة .

(١) التعديل والتجريح ٣٦٨/١ وعقب محقق الكتاب أ. أحمد لبزار بقوله : وروى عن أيوب
بن النجار : مسلم ، وهو حديث : (التقى آدم وموسى) فى كتاب القدر . أخرجه
البخارى عن قتيبة عنه ، وأخرجه مسلم عن عمرو الناقد عنه عن يحيى بن أبى كثير وكان
يقول : لم أسمع من يحيى بن كثير إلا حديثاً واحداً : « التقى آدم وموسى » وليس له فى
الصحيحين سواه .

ولم يخرج له سواه عنه ، قال محمد بن مهران الجمال الرازى : كان من الإبدال وروى له
فى غير هذه الكتب عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة ، وهشام بن أبى عبد الله ،
وسعيد الجريرى ، وعون بن عبد الله ، ويحيى بن أبى كثير ، وروى عنه أحمد بن حنبل
ونعيم بن حماد بن مهران المذكور (من هامش الأصل) والحديث فى الجامع الصحيح
للبخارى ١٢٠/٦ . ومسلم ٨٧/٧ .

راجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٤٢٥/١/١ ، تهذيب الكمال ٤٩٩/٤ .

(٢) هدى السارى ص ٣٩٠ .

وعنه البخارى ، وروى له الأربعة بواسطة بندار وأبى موسى وعبد الله بن الصباح ومحمد بن المؤمل وعمرو بن على ، وعنه أيضاً أبو قلابة الرقاشى والدقيقى وأبو الأزهر ويعقوب وابن شيبه والكديمى خاتمة أصحابه وغيرهم .

قال أبو زرعة : ثقة ، وقال أبو حاتم صدوق ، وهو أرجح من عفان وبهز وأمية بن خالد وحبان هو ابن هلال .

وقال ابن عبد البر وعندهم ثقة حافظ ، وقال الحاكم : سألت أبا الحسن يعنى الدار قطنى عن بدل بن المحبر فقال : ضعيف حدث عن زائدة بحديث لم يتابع عليه ، حديث ابن عقيل عن ابن عمر .

وقال ابن حجر : والحديث المذكور رواه البزار ، قال حدثنا بدل حدثنا زائدة عن ابن عقيل عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر أن ينادى فى الناس أن من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة ... الحديث ، قال البزار رواه حسين الجعفى عن زائدة عنه ابن عقيل عن جابر^(١) .

أخرج البخارى فى الصلاة والفتن عنه عن شعبة^(٢) .

٢٥ - بريد بن عبد الله بن أبى بردة : «أنكر عليه حديث واحد»

هو بريد بن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى أبو بردة
(١٠٣هـ/٧٢١م) .

وثقه ابن معين والعجلى والترمذى وأبو داود ، وقال النسائى ليس به بأس
وقال مرة : ليس بذاك القوى .

(١) تهذيب التهذيب ٤٢٣/١ ، ٤٢٤ .

(٢) التعديل والتنقيح ٤٢٨/١ ، وذكر محقق كتاب أسامى من روى عنه البخارى أن الإمام البخارى روى عنه فى صحيحه خمسة أحاديث ص ١٠٦ راجع ترجمته فى تهذيب الكمال ٢٨/٤ ، الجمع بين رجال الصحيح ٦٣/١ ، الجرح والتعديل ٤٣٩/١/١ .

وقال أبو حاتم : ليس بالمتين يكتب حديثه .

وقال ابن عدى : صدوق وأحاديثه مستقيمة ، وأنكر ما روى حديث إذا أراد الله بأمة خير قبض بنيتها قبلها . ومع ذلك فقد أدخله قوم في أصحابهم .

وقال أحمد روى مناكير .

وعقب ابن حجر بقوله : احتج به الأئمة كلهم وأحمد وغيره ويطلقون المناكير على الأفراد المطلقة (١) .

أخرج البخارى فى الإيمان والصلاة ، وغيره موضع عن الثورى وأبى أسامة ويحيى بن سعيد الأموى ، وغيرهم عنه عن جده أبى برده (٢) .

٢٦ - بشر بن شعيب بن أبى حمزة : « غلط ابن حبان على

البخارى فى تضعيفه »

هو بشر بن شعيب بن أبى حمزة دينار القرش مولا هم أبو القاسم الحمصى (٣١٢هـ/٨٢٨م) .

شهد له أبو اليمان أنه سمع الكتب عن أبيه ، روى عن أحمد أنه سأله فقال أجازنى أبى ، وقال ابن حبان فى كتاب الثقات كان متقناً ثم غفل غفلة شديدة فذكره فى الضعفاء .

وروى عن البخارى أنه قال : تركناه ، وهذا خطأ عن ابن حبان نشأ عن حذف ، وذلك أن البخارى إنما قال فى تاريخه تركناه حياً سنة اثنتى عشرة فسقط من نسخة ابن حبان لفظة حياً ، فتغير المعنى .

(١) هدى السارى ص ٣٩٠ .

(٢) التعديل والتجريح ٤٣١/١ . وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ١٤٠/٢/١ تهذيب الكمال ٥٠/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٣١/١ ، الجرح والتعديل ٤٢٦/١/١ .

وليس له فى البخارى سوى حديث واحد فى آخر الترجمة النبوية ، رواه عن إسحق عنه عن أبيه عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن ابن عباس عن على والعباس فى مراجعتهم فى سؤال الإمارة ، وقول العباس إني لا أعرف وجوه بنى عبد المطلب عند الموت .. الحديث . وذكر له مواضع يسيرة تعليقاً وروى له الترمذى والنسائى (١) .

أخرج البخارى فى : باب مرض النبى ﷺ عن إسحاق غير منسوب عنه عن أبيه حديثاً واحداً فقط .

وأخرج على سبيل الاستشهاد فى كتاب الهجرة حديثاً آخر من حديثه ، لم يذكر فيه سماعاً (٢) .

٢٧ - بشير بن نهيك : « تعنت أبو حاتم فى قوله لا يحتج به »

هو بشير بن نهيك أبو الشعثاء السدوسى البصرى من كبار التابعين ، وثقه العجلي والنسائى وابن سعد وأحمد بن حنبل وقال أبو حاتم لا يحتج به .

وقال ابن حجر : له فى البخارى حديثان عن أبى هريرة أحدهما حديث من أعتق عبداً وله مال ، والآخر حديث العمرى جائزة ، وله أصل من حديث أبى هريرة وجابر وغيرهما (٣) .

أخرج البخارى فى العتق ، والهبة ، وغير موضع عن النضر بن أنس عنه عن أبى هريرة (٤) .

(١) هدى السارى ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٢) التعديل والتحريح ٤١١/١ ، ٤١ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ١٧٦/٢/٧ ، تهذيب الكمال ١٢٦/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٥١/١ ، الجرح والتعديل ٣٥٦/١/١ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩١ .

(٤) التعديل والتحريح ٤١٧/١ .

روى عن بشير بن الخصاصية وأبى هريرة ، وعنه يحيى بن سعيد الأنصارى وأبو مجلز وعبد الملك بن عبيد وخالد بن سمير والنضر بن أنس بن مالك وغيرهم .
وذكره خليفة بن خياط فى الطبقة الثانية من قراء البصرة .

وقال يحيى القطان عن عمران بن حدير عن أبى مجلز عن بشير بن نهيك قال: أتيت أبا هريرة بكتابى الذى كتبت عنه فقرأته عليه فقلت هذا سمعته منك قال : نعم قلت .

ونقل الترمذى فى العلل عن البخارى أنه قال : لم يذكر سماعاً من أبى هريرة ، وهو مردود بما تقدم .

وقال ابن سعد : ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

وقال الأثرم عن أحمد ثقة قلت له روى عن النضر بن أنس وأبو مجلز وبركة قال نعم (١) .

٢٨ - بكر بن عمرو ، أبو الصديق الناجى : « تكلم فيه ابن سعد بلا حجة »

هو بكر بن عمرو أبو الصديق البصرى الناجى (١٠٨ هـ / ٧٢٦ م) مشهور بكنيته .

روى عن ابن عمرو وأبى سعيد وعائشة ، وعنه قتادة وعاصم الأحول والعلاء بن بشير المزنى والوليد بن مسلم العنبرى ومطرف بن الشخير وهو من أقرانه وغيرهم (٢) .

(١) تهذيب التهذيب ٤٧٠/١ ، وراجع ترجمته فى طبقات ابن سعد ١٦٢/١/٧ .

الثقات لابن حبان ٢٠/٣ ، التاريخ الكبير ١٠٥/٢/١ ، تهذيب الكمال ١٨١/٤ ، عمدة القارئ ٥٤/١٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ٤٨٦/١ .

وثقه جماعة ، وقال ابن سعد يتكلمون في أحاديثه ويستنكرونها . وعقب ابن حجر بقوله : ليس له في البخاري سوى حديث واحد عن أبي سعيد في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفساً من بني إسرائيل ثم تاب (١) أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل ، عن قتادة عنه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ واحتج به الباقر (٢) .

٢٩ - بهز بن أسد العمي : « تكلم فيه الأزدي بلا مستند »

هو بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري (١٩٨هـ - ٨١٣م) .

روى عن شعبة وحماد بن سلمه ، وهيب بن خالد وسليم بن حيان وسليمان بن المغيرة وهارون بن موسى النحوي ويزيد بن إبراهيم التستري وجريير بن حازم وغيرهم .

وعنه أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم وبنسار ويعقوب الدورقي ومحمد بن حاتم السمين وعبد الله بن هاشم الطوسي وأبو بكر بن خلاد وعدة (٣) .

أحد الأثبات في الرواية ، قال أحمد إليه المنتهى في التثبت ووثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي .

وقال يحيى القطان لعبد الرحمن بن بشر عليك بهز بن أسد في حديث شعبه فإنه صدوق ثقة ، وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال أنه كان يتحامل على عليّ .

(١) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ٢١١/٤ ومسلم في صحيحه ١٦٦/٧ .

(٢) هدى الساري ص ٣٩١ ، راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ١٦٤/١/٧ .

الجرح والتعديل ٣٩٠/١/١ ، تهذيب الكمال ٢٢٣/٤ ، التاريخ الكبير ٩٢/٢/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٤٩٧/١ .

وقال ابن حجر : اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي (١) .
قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث حجة ، وقال عبد الرحمن بن بشر :
ما رأيت رجلاً خيراً منه ، وروى له الجماعة .
أخرج البخارى فى الصلاة ، والأدب ، عن يعقوب الدوقى وعبد الرحمن
ابن بشر ، عنه عن شعبة .
وقال أحمد بن حنبل : كل هؤلاء أصحاب الشكل والنقط عفان وبهز
وحبان ابن هلال (٢) .

٣٠ - توبه العنبرى : « ضعفه الأزدي بلا حجة »

هو توبة بن أبى الأسد العنبرى أبو المورّع البصرى (٥٧ - ١٣١ هـ /
٦٧٦ - ٧٤٨ م) من صغار التابعين ، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائى .
وشذ أبو الفتح الأزدي فقال منكر الحديث .
وقال ابن حجر : له فى الصحيح حديثان أو ثلاثة من رواية شعبة عنه
وروى له مسلم وأبو داود والنسائى (٣) .
روى عن أنس ومورق العجلي والشعبى وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن
إبراهيم التيمى وأبى بردة بن أبى موسى وأبى العالية وغيرهم .
وعنه شعبة والثورى وأبو الأشهب وأبو بشر وأبو هلال الراسبى
ومطيع بن راشد وهشام بن حسان وجماعة (٤) .

(١) هدى السارى ص ٤٩١ .

(٢) التعديل والتجريح ٤٢٧/١ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٥١/٢/٧ ، التاريخ

الكبير ١٤٣/٢/١ ، تهذيب الكمال ٢٥٧/٤ ، الجرح والتعديل ٤٣١/١/١ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩١ .

(٤) تهذيب التهذيب ٥١٥/١ ، ٥١٦ .

أخرج البخارى فى كتاب : صلاة الضحى فى السفر ، والتهجد ،
وخبر الواحد ، وغيره ، عن شعبة ، عنه عن الشعبي (١) .

٣١ - ثابت بن عجلان : « ذكره العقيلي بلا موجب قدح »

هو ثابت بن عجلان الأنصارى الحمصى من صغار التابعين .

وثقه ابن معين ودحيم ، وقال أبو حاتم والنسائي : لا بأس به . وقال عبد
الله بن أحمد سألت أبي فقلت أهو ثقة ؟ فسكت وكأنه مرض أمره .
وفى الميزان قال أحمد أنا متوقف فيه واستغرب ابن عدى من حديثه ثلاثة
أحاديث .

وقال العقيلي لا يتابع فى حديثه . وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن
ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ، ومخالفة الثقات وقال ابن حجر :
وهو كما قال .

وله فى البخارى حديث واحد فى الذبائح وآخر فى التاريخ عنه عن محمد
ابن حمير وروى له أبو داود والنسائي وابن ماجه (٢) .

وذكر الباجي (٣) أن البخارى أخرج له فى : الذبائح عن محمد بن
حمير ، عنه عن سعيد بن جبير ، سمعت ابن عباس يقول : « مر النبى ﷺ بعنز
ميتة » (٤) .

(١) التعديل والتحريح ٤٣٥/١ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٩/٢/٧ التاريخ الكبير
١٥٥/٢/١ ، تهذيب الكمال ٣٣٦/٤ ، عمدة القارئ ٢٣٧/٧ .

(٢) هدى السارى ص ٣٩١ .

(٣) التعديل والتحريح ٤٤٣/١ .

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه كاب الذبائح ١٢٥/٧ .

قال أبو حاتم الرازي : لا بأس به صالح الحديث (١) .

وقال عبد الرحمن : هذا رجل حمصي وقع إلى باب الأبواب وأدرك أنس ابن مالك . وسمعت أبي يقول : ثابت بن عجلان ثابت الحديث لا بأس به (٢) .

٣٢ - ثمامة بن عبد الله بن أنس : « تكلم فيه من أجل روايته من الكتاب » .

هو ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري قاضي البصرة (١١٠هـ / ٧٢٨م) يكنى أبا عمر .

روى عن جده أنس والبراء بن عازب وأبي هريرة ولم يدركه .

وعنه ابن أخيه عبد الله بن المثنى وحميد الطويل وعزره بن ثابت وعبد الله ابن عون وحماد بن سلمة ومعمّر وموسى بن فلان بن أنس وعوف الأعرابي وأبو عوانه وجماعة (٣) .

وثقه أحمد والنسائي والعجلي وقال ابن عدى أرجو أنه لا بأس به وروى عن أبي يعلى أن ابن معين أشار إلى لينه .

وعقب ابن حجر بقوله : قد بين غيره السبب في ذلك وهو من أجل حديث أنس في الصدقات ، لكون ثمامة قيل أنه لم يأخذه عن أنس سمعاً وقد بينا أن ذلك لا يقدح في صحته . واحتج به الجماعة (٤) . ذكره ابن حبان في الثقات .

(١) الجرح والتعديل ٤٥٥/١/١ .

(٢) المرجع السابق . وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير ١٦٦/٢/١ ، تهذيب الكمال ٣٦٣/٤ ، تهذيب التهذيب ١٠/٢ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢٨/٢ .

(٤) هدى الساري ص ٣٩٢ .

أخرج البخارى فى : العلم ، والمغازى ، والأشربة ، والأطعمة عن عبد الله ابن المثنى ، وعبد الله بن عون ، ومعمار ، وعزرة بن ثابت ، وغيرهم ، عنه عن أنس بن مالك (١) .

قال عبد الرحمن : أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى ، سئل أبى عن ثمامة بن عبد الله بن أنس فقال : ثقة (٢) .

٣٣ - جرير بن حازم : « ضعفه ابن معين فى قتادة ، وضعف أحمد ما حدث به بمصر وضعفه ابن سعد لاختلاطه » .

هو جرير بن حازم أبو النضر الأزدي البصري (٨٥ - ١٧٠ هـ / ٧٠٤ - ٧٨٦ م) وثقه ابن معين وقدمه على أبى الأشهب ، وضعفه فى قتادة خاصة ، وقال ابن مهدي هو أثبت من قره بن خالد ، وثقه العجلي والنسائي .
وقال أبو حاتم صدوق صالح .

وقال مهنا بن يحيى قال أحمد بن حنبل كثير الغلط ، وقال الأثرم عن أحمد حدث بمصر أحاديث وهم فيها ولم يكن يحفظ .

وقال ابن سعد : ثقة إلا أنه اختلط فى آخر عمره .

وعقب ابن حجر بقوله : لكنه ما ضره اختلاطه لأن أحمد بن سنان قال سمعت ابن مهدي يقول كان لجرير أولاد فلما أحسوا باختلاطه حجبه فلم يسمع أحد منه فى حال اختلاطه شيئاً .

(١) التعديل والتجريح ٤٤٨/١ .

(٢) الجرح والتعديل ٤٦٦/١/١ . راجع ترجمته فى طبقات ابن سعد ٨/٢/٧ التاريخ الكبير ١٧٧/٢/١ ، تهذيب الكمال ٤٠٥/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٨/٢ .

واحتج به الجماعة ، وما أخرج له البخارى من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها (١) .

أخرج البخارى فى : الصلاة وغير موضع ، عن ابنه وهب ، وعن ابن وهب وأبى عاصم ، وسليمان بن حرب ، وغيرهم عنه عن الحسن ، وابن سيرين وغيرهما (٢) .

قال عبد الرحمن : حدثنا صالح بن حنبل ، حدثنا على - يعنى - ابن المدينى ، سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول : جرير ابن حازم أثبت عندى من ثرة ابن خالد .

وقال : حدثنا محمد بن الحسين بن اشكاب ، حدثنا قراد ، سمعت شعبة يقول : عليك بجرير بن حازم فاسمع منه (٣) .

٣٤ - جعفر بن إياس ، أبو بشر : « تكلم فيه للإرسال »

هو جعفر بن إياس أبو بشر بن أبى وحشية مشهور بكنيته (١٢٥هـ/٧٤٢م) .

من صغار التابعين وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائى .
وكان شعبة يقول : أنه لم يسمع من مجاهد ولا من حبيب بن سالم وقال أحمد : كان شعبة يضعف أحاديثه عن حبيب بن سالم . وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به .

(١) هدى السارى ص ٣٩٢ .

(٢) التعديل والتحريح ٤٥٩/١ .

(٣) الجرح والتعديل ٥٠٤/١/١ . وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٣٦/٢/٧ ، تهذيب الكمال ٥٢٤/٤ ، تهذيب التهذيب ٦/٢ ، الكواكب النيرات ص ١١١ .

وعقب ابن حجر بقوله : احتج به الجماعة ، لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم (١) .

أخرج البخارى فى : العلم وغير موضع عن شعبة ، وأبى عوانة وهشيم عنه عن سعيد بن جبير ، ومجاهد وعكرمة (٢) .

٣٥ - حبيب المعلم : « تعنت فيه النسائي »

هو حبيب المعلم أبو محمد البصرى (١٣٥هـ / ٧٥٢م) وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وقال النسائي : ليس بالقوى .

وقال ابن حجر : له عند البخارى فى الحج حديث واحد عن عطاء عن ابن عباس وآخر عن عطاء عن جابر ، وعلق له فى بدء الخلق آخر عن عطاء عن جابر .

والأحاديث الثلاثة بمتابعة ابن جريج له عن عطاء ، هذا جميع ما له عنده . وروى له الجماعة (٣) .

وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال روى عن محمد بن سيرين وعنه حماد ابن زيد (٤) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٣ .

(٢) التعديل والتجريح ٤٥١/١ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ١٨/٢/٧ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٦٩/١ ، تهذيب التهذيب ٨٣/٢ ، عمدة القارئ ٨/٢ ، ٣٥/٦ ، ١٤٨/٢٣ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٣ .

(٤) تهذيب التهذيب ١٩٤/٢ .

أخرج البخارى فى : الحج وجزاء الصيد ، عن يزيد بن زريع وعبد الوهاب الثقفى عنه عن عطاء بن أبى رباح (١) .

وقال أبو زرعة الرازى : هو بصرى ثقة (٢) .

٣٦ - حبيب بن أبى ثابت : « عابوا عليه التدليس »

هو حبيب بن أبى ثابت الأسدى الكوفى (١١٩هـ / ٧٣٧م)

متفق على الاحتجاج به ، إنما عابوا عليه التدليس ، وقال يحيى القطان : له أحاديث عن عطاء لا يتابع عليها ، وقال ابن أبى مريم عن ابن معين ثقة حجة ، قيل له ثبت قال : نعم إنما روى حديثين يعنى منكربين ، حديث الاستحاضة وحديث القبلة .

وعقب ابن حجر بقوله (٣) : روى هذين الحديثين عن عروة عن عائشة أخرجهما أبو داود وابن ماجه ، فقيل أنه لم يسمع من عروة بن الزبير وقيل بل عروة شيخه فيهما عروة المزنى لا ابن الزبير والله أعلم .

وقال ابن حجر (٤) : وقال ابن أبى حاتم فى كتاب المراسيل عن أبيه : أهل الحديث اتفقوا على ذلك يعنى على عدم سماع منه ، قال واتفقهم على شىء يكون حجة ، وقال ابن حبان فى الثقات كان مدلساً وقال العقيلى غمزته ابن عون ، وقال القطان له غير حديث عن عطاء لا يتابع عليه وليست بمحفوظة .

(١) التعديل والتجريح ٥١٨/١ .

(٢) الجرح والتعديل ١٠١/٢/١ . وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٣٢٣/٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٩٧/١ ، عمدة القارئ ٢٧٢/٩ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٣ .

(٤) تهذيب التهذيب ١٧٨/٢ - ١٧٩ .

أخرج البخاري في : الصوم وغير موضع عن مسعر وشعبة وغيرهم عنه عن أبي وائل وأبي الشعثاء وسعيد بن جبير وغيرهم (١) .

قال أبو حاتم الرازي : هو صدوق ثقة (٢) .

وقال ابن معين وابن نمير ، وأحمد بن صالح وأبو عبد الرحمن النسائي : هو ثقة (٣) .

٣٧ - حجاج بن محمد الأعور : « ذكر فيمن اختلط إلا أنه لم يحدث في اختلاطه »

هو حجاج بن محمد الأعور المصيص (٢٠٦هـ / ٨٢١م) يقال : إنه مولى سليمان بن بجالد مولى أبي جعفر الهاشمي (٤) .

أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه ، وذكره أبو العرب الصقلي في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط ، لكن ما ضره الاختلاط ، فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحدًا ، وروى له الجماعة (٥) .

قال صالح بن أحمد سئل أبي أيهما أثبت حجاج أو الأسود بن عامر فقال حجاج وقال الزعفراني سئل ابن مقبل أيهما أحب إليك حجاج أو أبو عاصم فقال

(١) التعديل والتجريح ٥١٧/١ .

(٢) الجرح والتعديل ١٠٨/٢/١ .

(٣) راجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٢٢٣/٦ ، تهذيب التهذيب ١٧٨/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٩٧/١ .

(٤) التعديل والتجريح : ٥٢٠/١ .

(٥) هدى الساري ص ٣٩٣ .

حجاج وقال المولى الرازى : قد رأيت أصحاب ابن جريج ما رأيت فيهم أثبت من حجاج وقال على بن المدينى والنسائى ثقة ، وقال أبو إبراهيم إسحاق بن عبد الله السلمى : حجاج نائماً أوثق من عبد الرزاق يقظان .

وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً إن شاء الله وكان قد تغير فى آخر عمره حين رجع إلى بغداد ، وقد وثقه أيضاً مسلم والعجلي وابن قانع ومسلم بن قاسم وذكره ابن حبان فى الثقات (١) .

أخرج البخارى فى : الحج والتفسير ، وغير موضع ، عن قتبية ومحمد بن مقاتل ويحيى بن معين ، وغيرهم عنه عن ابن جريج وشعبة (٢) .

٣٨ - حرمى بن عمارة بن أبى حفصه : « ذكره العقيلى بأمر فيه

عنت »

هو حرمى بن عمارة بن أبى حفصة أبو روح البصرى (٢٠١ هـ / ٨١٦ م) قال أحمد وابن معين : صدوق ، زاد أحمد : كان فيه غفلة .

وقال أبو حاتم ليس هو فى عداد القطان وغندر ، هو مع وهب بن جرير وعبد الصمد .

وذكره العقيلى فى الضعفاء ، وحكى عن الأثرم عن أحمد أنه أنكر من حديثه عن شعبة حديثين : أحدهما عن قتادة عن أنس من كذب على ، والآخر عن معبد بن خالد عن حارثة بن وهب فى الخوض .

قال العقيلى : الحديثان معروفان من حديث الناس ، وإنما أنكرهما أحمد من حديث شعبة .

(١) تهذيب التهذيب ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) هدى السارى ص ٣٩٣ .

وعقب ابن حجر بقوله : حديث الحوض هذا أخرجه الشيخان فى صحيحهما من حديثه ، وللحديث شواهد .

وروى له الجماعة سوى الترمذى (١) .

أخرج البخارى فى : الإيمان ، وغزوة خيبر ، والتعبير وغير موضع عن على ابن المدينى والمسندى ، وبندار ، عنه عن شعبة ، وقرّة بن خالد وغيرهما (٢) .

٣٩ - الحسن بن الصباح البزار : « تغنت فيه النسائى »

الحسن بن الصباح البزار أبو على الواسطى (٢٤٩هـ/٨٦٣م) وثقه أحمد وأبو حاتم وقال النسائى صالح ، وقال فى الكنى ليس بالقوى .

وعقب ابن حجر (٣) بقوله : هذا تليين هين وقد روى عنه البخارى وأصحاب السنن إلا ابن ماجه ولم يكثر عنه البخارى .

قال أحمد أكتب عنه ثقة صاحب سنة ، وقال الخلال : قال أحمد : ما يأتى يوم على البزار إلا وهو يعمل ، فيه خيراً .

وقال أبو حاتم : صدوق وكانت له جلاله عجيبة ببغداد ، كان أحمد يرفع من قدره ويجله . وقال أبو قريش محمد بن جمعة حدثنا الحسن بن الصباح وكان أحد الصالحين . وقال النسائى فى أسماء شيوخه بغدادى صالح وقال فى الكنى : ليس بالقوى وذكره ابن حبان فى الثقات (٤) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٣ .

(٢) التعديل والتجريح ٥٤٢/١ وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٥٤/٢/٧ ، التاريخ الكبير للبخارى ١٢٢/١/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١١٣/١ ، تهذيب التهذيب ٢٣٢/٢ ، الجرح والتعديل ٣٠٧/٢/١ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٣ .

(٤) تهذيب التهذيب ٢٩٥/٢ .

أخرج البخارى فى : الإيمان ، وصفة النبى ﷺ وغير موضع عنه عن ابن عيينة ، وإسحاق الأزرق وغيرهما (١) .

روى عنه البخارى فى صحيحه تسعة أحاديث .

٤٠ - الحسن بن مدرك الطحان : « تكلم فيه أبو داود بأمر فيه عنت »

هو الحسن بن مدرك السدوسى أبو على الطحان البصرى ، قال النسائى فى أسماء شيوخه لا بأس به ، وقال ابن عدى كان من حفاظ أهل البصرة ، وقال أبو عبيد الآجرى عن أبى داود كان كذاباً يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد .

وعقب ابن حجر (٢) بقوله : إن مستند أبى داود فى تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبى عوانه ، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث ليعرف إن كان من جملة مسموعة فحدث به أولاً ، فكيف يكون بذلك كذاباً ، وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكر فى جرحاً وهما ما هما فى النقد .

أخرج البخارى فى : الأشربة والحیض ، وإسلام سلمان ، وغير موضع عنه عن يحيى بن حماد (٣) .

(١) التعديل والتجريح ٤٨١/١ . وراجع ترجمته فى : تاريخ بغداد ٣٣٠/٧ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٨٣/١ ، تهذيب التهذيب ٢٨٩/٢ ، عمدة القارئ ٢٤١/٢٠ ، الجرح والتعديل ١٩/٢/١ ، أسامى من روى عنهم البخارى ص ١١٢ .

(٢) فى هدى السارى ص ٣٩٥ .

(٣) التعديل والتجريح ٤٨١/١ .

سئل أبو زرعة الرازي عنه فقال : كتبنا عنه ، وقال أبو حاتم الرازي : هو شيخ (١) . وقال النسائي : هو صالح بصرى ، وقال ابن عدى : هو من حفاظ البصرة (٢) .

٤١ - الحسن بن موسى الأشيب : « لم يثبت عن ابن المديني تضعيفه »
هو الحسن بن موسى الأشيب أبو علي البغدادي ، قاضي طبرستان والموصل وحمص (٢٠٩ هـ / ٨٢٤ م) .

أحد الأثبات ، اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به (٣) .

قال أحمد : هو من متبني أهل بغداد وقال ابن معين ثقة ، وكذا قال أبو حاتم عن ابن المدين ، وقال أبو حاتم وصالح بن محمد وابن خراش : صدوق (٤) .

وروى عبد الله بن المديني عن أبيه قال : كان ببغداد وكأنه ضعفه وعقب ابن حجر على ذلك فقال : هذا ظن لا تقوم به حجة ، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول : سمعت علي بن المديني يقول : الحسن بن موسى الأشيب ثقة ، فهذا

(١) الجرح والتعديل ٣٨/٢/١ .

(٢) أسامي من روى عنهم البخاري ص ١١٢ ، وعقب المحقق بقوله : روى عنه البخاري أربعة أحاديث ثلاثة فيها مرفوعة ، وحديث واحد موقوف ، وكلها عن يحيى بن حماد الذي كان عارفاً بحديثه ، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٠/١٠٠ ، كان الحسن بن مدرك صهر يحيى ابن حماد فكان عنده ما ليس عند غيره . راجع ترجمته في : الجمع بين رجال الصحيحين ٨٤/١ ، تهذيب التهذيب ٣٢١/٢ ، عمدة القارئ ١٧/١٢٧ ، أسامي من روى عنهم البخاري ص ١١٢ . التعديل والتجريح ٤٨١/١ .

(٣) هدى الساري ص ٣٩٥ .

(٤) تهذيب التهذيب ٣٢٣/٢ .

التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن ، ومع ذلك فلم يخرج البخارى له فى الصحيح سوى موضع واحد فى الصلاة توبع عليه^(١) .

وقال الخطيب : لا أعلم علة تضعيفه إياه .

وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً فى الحديث ، وذكره ابن حبان فى الثقات وذكره مسلم فى رجال شعبة الثقات فى الطبقة الثالثة^(٢) .

أخرج البخارى فى : الصلاة ، عن الفضل بن سهل عنه عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار^(٣) .

٤٢ - الحسين بن الحسن بن يسار: «جهله أبو حاتم وجهله غيره»

هو الحسين بن الحسن بن يسار ، ويقال ابن مالك بن يسار ، ويقال ابن بشر ابن مالك بن يسار النصرى أبو عبد الله ، من آل مالك بن يسار (١٨٨ هـ / ٨٠٣ م) . قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : الحسين بن الحسن من أصحاب ابن عون من المعدودين من الثقات دهم عليه ابن مهدى كان يحفظ عن ابن عون وكان حسن الهيئة ما علمته ثقة كتبنا عنه .

وقال النسائى : ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات^(٤) .

قال أبو حاتم : مجهول ، وقال الساجى : تكلم فيه أزهر بن سعد ، فلم يلتفت إليه ، وقال أحمد بن حنبل كان من الثقات .

(١) هدى السارى ص ٣٩٥ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣٢٣/٢ . راجع ترجمته فى : الجمع بين رجال الصحيحين ٨٢/١ ، عمدة القارئ ٢٢٩/٥ ، طبقات ابن سعد ٦٩/٢/٧ ، الجرح والتعديل ٣٨/٢/١ ، تاريخ بغداد ٤٢٨/٧ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣٣٥/٢ .

(٤) المرجع السابق .

وقال ابن حجر (١) : احتج به مسلم والنسائي وروى له البخاري حديثاً واحداً في الاستسقاء توبع عليها .

أخرج البخاري في الاستسقاء حديثاً موقوفاً ، وفي الأصل مسند عن محمد ابن مثنى ، عنه عن ابن عون (٢) .

٤٣ - الحسين بن ذكوان المعلم : « ألانه القطان بلا قادح »

هو الحسين بن ذكوان المعلم العوذى البصرى المكنى (١٤٥هـ / ٧٦٢٢م) قال ابن أبى خيثمة عن ابن معين ثقة ، وكذا قال أبو حاتم والنسائي ، وقال أبو زرعة : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : سألت ابن المدينى من أثبت أصحاب يحيى ابن أبى كثير ؟ قال : هشام الدستوائى ، ثم الأوزاعى وحسين المعلم .

وقال أبو داود : لم يرو حسن المعلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبى ﷺ شيئاً .

وقال الدارقطنى : من الثقات ، وقال ابن سعد والعجلي وأبو بكر البزار بصرى ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات (٣) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٥ .

(٢) التعديل والتجريح ٤٩٤/١ .

ورداً على من يقول أنه مجهول ، كيف يكون ذلك ، وقد روى عن ابن عون وزيد بن أبى هاشم مولى بشر بن ماك بن يسار ، وروى عنه أحمد بن حنبل والزعفرانى والقلاص وبنسار وأبو موسى ومحمد بن هشام بن أبى خيرة ونعيم بن حماد ويحيى بن معين وغيرهم .

راجع ترجمته فى : التاريخ الكبير للبخارى ٣٨٦/٢/١ ، تهذيب التهذيب ٣٣٥/٣ ، عمدة القارئ ٥٨/٧ ، الجرح والتعديل ٤٩/٢/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٣٣٨/٢ .

وقال يحيى القطان : فيه اضطراب ، وعقب ابن حجر (١) بقوله : لعل الاضطراب من الرواة عنه ، فقد احتج به الأئمة .
أخرج البخارى فى : الغسل والصلاة والإيمان وغير موضع ، عن شعبة وابن المبارك ، وغيرهما عنه عن قتادة ، وعطاء وغيرهما (٢) .

٤٤ - حصين بن عبد الرحمن : « ذكر فيمن اختلط »

هو حصين بن عبد الرحمن السلمى أبو الهذيل الكوفى (٤٣ - ١٣٦هـ / ٦٦٣م - ٧٥٣م) متفق على الاحتجاج به إلا أنه تغير فى آخر عمره ، وأخرج له البخارى من حديث شعبة والثورى وزائدة وأبى عوانه وأبى بكر بن عياش وأبى كدينة وحصين بن غمير وهيثم وخالد الواسطى وسليمان بن كثير العبدى وأبى زيد عيثر بن القاسم وعبد العزيز العمى وعبد العزيز بن مسلم ومحمد بن فضيل عنه .
فأما شعبة والثورى وزائدة وهشيم وخالد فسمعوا منه قبل تغيره ، وأما حصين بن غمير فلم يخرج له البخارى من حديثه عنه سوى حديث واحد ، وأما محمد بن فضيل ومن ذكر معه فأخرج من حديثهم ما تبعوا عليه (٣) .

قال أبو حاتم عن أحمد : حصين بن عبد الرحمن الثقة المأمون من كبار أصحاب الحديث ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : ثقة ثبت فى الحديث والواسطيون أروى الناس عنه .

(١) هدى السارى ص ٣٩٥ .

(٢) التعديل والتجريح ٤٩٤/١ . وراجع ترجمته فى التاريخ الكبير للبخارى ٣٨٦/٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٨٦/١ . تهذيب التهذيب ٣٣٥/٢ ، عمدة القارئ ٥٨/٧ ، المرح والتعديل ٤٩/٢/١ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

وتال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عنه فقال : ثقة قلت يحتاج بحديثه؟
قال : أى والله .

وقال أبو -اتم : صدوق ثقة فى الحديث ، وفى آخر عمره ساء حفظه (١) .

أخرج البخاري ، فى : الصلاة ، والبيع وغير موضع عن شعبه والثوري
ومحمد بن فضيل وزائدة . وحسين بن عمير وغيرهم . عنه عن زيد بن وهب ،
وعمر بن ميمون ، وعبد الله بن أبي قتادة وسالم بن أبي الجعد وغيرهم (٢) .
وقال أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون ، طلبت الحديث وحسين بن ،
كان ابن المبارك يقرأ عليه الحديث وكان هو يصغى (٣) .

٤٥ - حفص بن غياث : « تغير حفظه لما ولى القضاء »

هو حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمرو القاضي الكوفي
(١١٧ - ١٩٦ هـ / ٧٣٥ - ٨١١ م) .

قال إسحاق بن منصور وغيره عن ابن معين ثقة ، وقال عبد الخالق بن
منصور عن ابن معين صاحب حديث له معرفة ، وقال العجلي : ثقة مأمون فقيه .
كان وكيع ربما سئل عن الشيء فيقول : اذهبوا إلى قاضينا فسلوه ، وقال يعقوب
: ثقة ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه .

وقال ابن خراش بلغنى عن على بن المدينى قال سمعت يحيى بن سعيد يقول
أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث فأنكرت ذلك ثم قدمت الكوفة بآخره
فأخرج إلى عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحم عليه .

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨١ ، ٣٨٢ .

(٢) التعديل والتجريح ١/ ٥٣٤ .

(٣) المرجع السابق ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٣/ ٢٣٦ ، الجمع بين رجال
الصحيحين ١/ ١٠٨ ، عمدة القارئ ٥/ ٨٧ ، الجرح والتعديل ١/ ١٩٣ ، التاريخ الكبير
للبخارى ٢/ ٨١ .

وقال ابن نمير كان حفص أعلم بالحديث من ابن إدريس ، وقال أبو زرعة : ساء حفظه بعدما استقضى ، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا ، وقال أبو حاتم : حفص أتقن وأحفظ من أبي خالد الأحمر ، وقال الدورى عن ابن معين حفص أثبت من عبد الواحد بن زياد قال النسائي خراش : ثقة ، وقال ابن معين جميع ما حدث به ببغداد من حفظه ، وقال الآجرى عن أبي داود كان ابن المهدي لا يقدم بعد الكبار من أصحاب الأعمش غير حفص بن غياث .

وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل أن حفصاً كان يدلّس ، وقال العجلي : ثبت فقيه البدن ، وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي قلت لأبي عبد الله من أثبت عندك شعبة أو حفص بن غياث يعنى فى جعفر بن محمد فقال : ما منهما إلا ثبت وحفص أكثر رواية والقليل من شعبه كثير ، وقال ابن سعد كان ثقة مأموناً كثيراً الحديث يدلّس .

ومما أنكر على حفص حديثه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر كنا نأكل ونحن نمشي ، قال ابن معين : تفرد وما أراه إلا وهم فيه ، وقال أحمد : ما أدرى ماذا كالمكر له ، وقال أبو زرعة : رواه حفص وحده ، وقال ابن المدينى : انفرد حفص نفسه بروايته وإنما هو حديث أبي البرزى . وكذا حديثه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه : من أقال مسلماً عشرته الحديث ، قال ابن معين تفرد به الأعمش .

وقال صالح بن محمد : حفص لما ولى القضاء جفا كتبه وليس هذا الحديث فى كتبه (١) .

(١) تهذيب التهذيب ٤١٧/٢ ، ٤١٨ .

وقال ابن حجر (١) : اعتمد البخارى على حفص هذا فى حديث الأعمش لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلّسه ، نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر ، وهو كما قال ، وروى عنه الجماعة .

أخرج البخارى فى : الغسل ، والمناقب ، وغير موضع ، عن ابنه عمر ، وإسحاق بن راهوية ، ومحمد بن حسن الأسدى ، عنه عن الأعمش وعاصم الأحول وغيرهما (٢) .

٤٦ - الحكم بن عبد الله : « جهلة أبو حاتم وعرفه غيره »

الحكم بن عبد الله أبو النعمان البصرى .

قال البخارى : حديثه معروف ، كان يحفظ ، وقال الخطيب كان ثقة بوصف بالحفظ . وقال ابن حبان حافظاً ربما أخطأ .

وقال الذهلى حدثنا أبو النعمان الحكم بن عبد الله القيسى . وكان ثبتاً فى شعبه عاجلة الموت سمعت عبد الصمد يثبته ويذكره بالضبط .

وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : كان يحفظ وهو مجهول ، وقال أبو الوليد الباجى فى كتاب رجال البخارى لا أعلم له فى صحيح البخارى غير حديث أبى مسعود فى الصدقة . وقال ابن عدى له مناكير لا يتابعه عليها رجل (٣) .

وعقب ابن حجر (٤) على كونه مجهولاً بأنه ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات ، ووثقه الذهلى ، ومع ذلك فليس له فى البخارى سوى حديث

(١) هدى السارى ص ٣٩٦ .

(٢) التعديل والتجريح ٥١٢/١ وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٢٧١/٦ تاريخ بغداد ١٨٨/٨ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٩٢/١ ، التاريخ الكبير للبخارى ٢٧٠/٢/١ ، الجرح والتعديل ١٨٦/٢/١ .

(٣) تهذيب التهذيب ٤٢٩/٢ ، ٤٣٠ .

(٤) هدى السارى ص ٣٩٦ .

واحد في الزكاة أخرجه عن أبي قدامة عنه عن شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود في نزول قوله تعالى الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين الآية ، وأخرجه في التفسير من حديث غندور عن شعبة (١) .

٤٧ - الحكم بن نافع : « تكلم فيه بسبب الرواية بالإجازة »

هو الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي (٢) (٢٢١هـ / ٨٣٥م)

يجمع على ثقته اعتمده البخاري ، وروى عنه الكثير (٣) ، وروى له الباقون بواسطة .

تكلم بعضهم في سماعه من شعيب فقيل أنه مناوله ، وقيل أنه إذن مجرد وقد قال الفضل من غسان سمعت يحيى بن معين يقول : سألت أبا اليمان عن حديث شعيب فقال : ليس هو مناوله لم أخرجه لأحد . وبالف أبو زرعة الرازي فقال : لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً .

وعقب ابن حجر فقال : إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة إلا أنه كان يقول في جميع ذلك أخرنا ولا مشاحة في ذلك إن كان اصطلاحاً له (٤) .

(١) راجع ترجمته في : التاريخ الكبير ٣٤٢/٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٠٤١/١

الجرح والتعديل ١٢٢/٢/١ ، التعديل والتجريح ٥٣٢/١ .

(٢) الحمص : نسبة إلى حمص وهو بلد مشهور بين دمشق وحلب في نصف الطريق تبعد عن دمشق ١٦٠ كيلاً ، فتحه أبو عبيدة بن الجراح لما فرغ من دمشق . معجم البلدان ٣٠٢/٢ .

(٣) ذكر محقق أسامي من روى عنهم البخاري فقال : روى عنه البخاري في صحيحه مائتين وخمسة وستين حديثاً وكلها من طريق شعيب بن أبي حمزة . انظر ص ١١١ .

(٤) هدى الساري ص ٣٩٦ .

وروى أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (١) عن أبي اليمان أنه قال : كان شعيب عسراً في الحديث ، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة ، فقال : هذا كتبى قد صححتها فمن أراد أن يأخذها فليأخذها ، ومن أراد أن يعرض فليعرض ، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها فإنه سمعها مني أ . ه .

وهذا مذهب بعض علماء الحديث ، فقد روى عن الإمام أحمد أنه قال لولده صالح : إذا أجزت لك شيئاً فلا تبالي قلت : أخبرنا أو حدثنا ، وقد روى هذا المذهب عن مالك وعيسى بن مسكين ، رواه عنهما القاضي عياض في الإلماع .

وقال الإمام الذهبي (٢) : المقصود من الرواية إنما هو العلم الحاصل بأن هذا الخبر حدث به فلان على أى صفة كان من صفات الأداء ، وقد كان أبو اليمان عالم وقته بمحض .

٤٨ - حماد بن سلمة : « ذكر فيمن تغير حفظه »

هو حماد بن مسلمة بن دينار البصري (١٦٧هـ / ٧٨٣م) وكنيته أبو ضحرة ابن دينار أبو سلمة الخزاز - مولى بنى تميم - ابن أخت حميد الطويل .

أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر ، استشهد به البخاري تعليقاً ، ولم يخرج له احتجاجاً ولا مقروناً ولا متابعة إلا في موضع واحد ، قال فيه قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره وهو في كتاب الرقاق ، وهذه

(١) ٤٣٤٧/١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٢٥/١٠ ، وراجع ترجمته في : أسامي من روى عنهم البخاري ص ١١١ ، ١١٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٠١٠١ ، الجرح والتعديل ١٢٩/٢/١ ، التعديل والتحريح ٥٣٠/١ .

الصفة يستعملها البخارى فى الأحاديث الموقوفة وفى المرفوعة أيضاً إذا كان فى إسناده من لا يحتج به عنده وإحتج به مسلم والأربعة ، لكن قال الحاكم لم يحتج به مسلم إلا فى حديث ثابت عن أنس ، وأما ما باقى ما أخرج له فمتابعة ، زاد البيهقى أن ماعدا حديث ثابت لا يبلغ عند مسلم أثنى عشر حديثاً والله أعلم (١) .

قال أحمد بن سلمة أثبت فى ثابت من معمر ، وقال أيضاً فى الحمادين ما منهما إلا ثقة . وقال إسحاق بن منصور ، عن ابن معين : ثقة ، وقال الدورى عن ابن معين : من خالف حماد بن سلمة فى ثابت فالقول قول حماد (٢) .

سئل النسائى عن حماد بن سلمة فقال : لا بأس به ، وقد كان قبل ذلك قال فيه : ثقة .

قال القاسم بن مسعدة : فكلتمه فيه فقال : ومن يجزئ يتكلم فيه ، لم يكن عند القطان هناك ، ولكنه روى عنه أحاديث دارى بها أهل البصرة ، ثم جعل يذكر النسائى ، الأحاديث التى انفرد بها فى التشبيه ، كأنه ذهب مخافة أن يقول الناس : إنه تكلم فى حماد من طريقها ، ثم قال : حمقاء أصحاب الحديث (٣) .

وذكر من حديث حماد منكراً عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة عن أبى هريرة (إذا سمع أحدكم الأذان والإناء على يده) (٤) .

وقال أبو بكر : قال يحيى بن معين : أثبت الناس فى ثابت : حماد ابن سلمة (٥) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٧ .

(٢) تهذيب التهذيب ١١/٣ ، ١٢ .

(٣) التعديل والتجريح ٥٢٦/١ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٤٢٣٠/٢ .

(٥) الجرح والتعديل ١٤١/٢/١ .

أخرج البخارى فى كتاب الرقاق ، عن أبى الوليد الطيالسى عنه عن ثابت البنانى .

وذكر أن محمد بن طاهر المقدسى قال : حدث البخارى عن أبى الوليد الطيالسى عن حماد بن سلمة استشهداً ، وقال فى فضل الأنصار : وقال حماد بن سلمة ، وقال فى الجهاد : وقال عن حماد بهذا (١) .

٤٩ - حميد الأسود بن أبى الأسود : « تكلم فيه الساجى بلا حجة »
هو حميد بن الأسود الأشقر البصرى أبو الأسود الكرابيسى . أخرج البخارى فى الجهاد وفى تفسير سورة البقرة ، عن ابن ابنه عبد الله بن محمد بن أبى الأسود ، عنه حبيب بن الشهيد (٢) .

قال أبو حاتم : ثقة ، وقال غيره كان عفان يحمل عليه ، وذكره ابن حبان فى الثقات وأخرجه البخارى مقروناً بغيره فى موضعين . وقال الأثرم عن أحمد سبحان الله ما أنكر ما يجئ به ، وقال العقيلي فى الضعفاء كان عفان يحمل عليه لأنه روى حديثاً منكراً .

وقال الساجى والأزدى صدوق عنده مناكير ، وقال الحاكم عن الدارقطنى : ليس به بأس (٣) .

وقال ابن حجر : روى البخارى حديثين مقروناً بيزيد بن زريع فيهما أحدهما فى تفسير سورة البقرة والآخر فى الجهاد ، وروى له أصحاب السنن (٤) .

(١) راجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٣٩/٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٠٣/١ ،

بغية الوعاة ص ٢٤٠ ، تهذيب التهذيب ١١/٣ ، التاريخ الكبير للبخارى ٢٢/١/٢ .

(٢) فى المغنى : الكرابيسى بكسر وسكون ياء وسين مهملة نسبة إلى بيع الكرابيس وهو الثياب . (الباب ٨٨/٣) .

(٣) تهذيب التهذيب ٣٦/٣ / ٣٧ .

(٤) هدى السارى ص ٣٩٧ ، وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٣٥٧/٢/١ الجرح والتعديل

٢١٨/٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٩١/١ ، تهذيب التهذيب ٣٦/٣ .

٥٠ - حميد بن قيس الأعرج : « اختلف قول أحمد فيه قال ابن

عدى الإنكار من جهة غيره »

هو حميد بن قيس الأعرج المكي أبو صفوان القارئ الأسدي مولاهم وقبل
مولى عفراء (١٣٠هـ - ٧٤٧م) .

قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وكان قارئ أهل مكة .

وقال أبو طالب : سألت أحمد عنه فقال : هو ثقة ، هو أخو سندل
وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه ليس هو ليس بالقوى فى الحديث ، وقال
المفضل الغلابي عن ابن معين : ثبت روى عنه مالك وأخوه سندل ليس بثقة .

وقال الدورى وغيره عن ابن معين حميد بن قيس الأعرج : ثقة
وحميد الذى روى عنه خلف بن خليفة ليس بشيء . وقال أبو زرعة
الدمشقى حميد بن قيس من الثقات ، وقال أبو داود : ثقة ، وقال
النسائى : ليس به بأس ، وقال ابن خراش ثقة صدوق ، وقال ابن عدى :
لا بأس بحديثه وإنما يؤتى مما يقع فى حديثه من الإنكار من جهة من يروى
عنه ، وقال العجلي مكي ثقة ، وقال الترمذى فى العلل الكبير : قال
البخارى هو ثقة وكذا قال يعقوب بن سفيان (١) .

احتج به الجماعة (٢) أخرج البخارى فى : الصيد عن مالك بن أنس عنه عن
مجاهد (٣) .

(١) تهذيب التهذيب ٤٧/٣ .

(٢) هدى السارى ص ٣٩٧ .

(٣) التعديل والتجريح ٥٠٧/١ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٣٥٧/٥ ، التاريخ
الكبير ٣٥٢/٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٩١/١ ، الجرح والتعديل ٢٩٧/٢/١ .

٥١ - حميد الطويل : « تركه زائدة لدخوله فى شىء من عمل

السلطان »

هو حميد بن أبى حميد الطويل ، أبو عبيده الخزاعى مولا هم .

وقال ابن سعد : هو حميد الطويل البصرى أبو عبيده مولى طلحة

الطلحات (١) (٦٨ - ١٤٣ هـ - ٦٨٧ - ٧٦٠ م) .

قال البخارى : وقال الأصمعى : رأيت حميداً ولم يكن بطويل ، ولكنه كان

طويل البدن (٢) .

وهو من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم إلا أنه كان يدلس حديث

أنس ، وكان سمع أكثره من ثابت وغيره من أصحابه عنه ، فروى مؤمل بن

إسماعيل عن حماد بن سلمة قال : عامة ما يروى حميد عن أنس سمعه من ثابت ،

وقال أبو عبيد الحداد عن شعبه لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً ،

وبالباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت ، فهذا قول صحيح .

وأما ما روى عن أبى داود غير معتمد ، وقال على بن المدينى عن يحيى بن

سعيد كان حميد الطويل إذا ذهبت توقفه على بعض حديث أنس يشك فيه ، وقال

ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث إلا أنه ربما دلس عن أنس ، وقال يحيى بن يعلى

المخاربي طرح زائدة حديث حميد الطويل .

(١) طبقات ابن سعد ١٧/٢/٧ .

(٢) التاريخ الكبير ٣٤٨/٢/١ ، رجاء فى التهذيب بالهامش ٣٨/٣ « ولكن كان طويل

البدن ، وكان قصيراً ولم يكن بذاك الطويل ، ولكن كان له جار يقال له حميد القصير

فقليل حميد الطويل ليعرف من الآخر .

وقال النووى فى تهذيب الأسماء وكان حميد لطول يديه يقف عند البيت فتصل إحدى يديه

رأسه والأخرى ر عليه .

وعقب ابن حجر يقوله : إنما تركه زائدة لدخوله فى شىء من أمر الخلفاء ، وقد بين ذلك مكى بن إبراهيم ، وقد اعتنى البخارى فى تخریجه لأحاديث حميد بالطرق التى فيها تصریجه بالسماع فذكرها متابعة وتعليقاً . وروى له الباقر (١) .

وقال ابن عدى له أحاديث كثيرة مستقيمة ، وقد حدث عنه الأئمة وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع عن أنس إلا مقدار ما ذكر وسمع الباقر من ثابت عنه فأكثر فى بابيه أن بعض ما رواه عن أنس يدلسه وقد سمعه من ثابت .

وقال النسائى ثقة ، وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث إلا أنه ربما دلس عن أنس . وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : وهو الذى يقال له حميد بن أبى داود وكان يدلس .

سمع من أنس ثمانية عشر حديثاً وسمع من ثابت البناتى فدلس عنه ، وقال أبو بكر البرديجى : وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا بما قال حدثنا أنس ، وقال الحافظ أبو سعيد العلائى فعلى تقدير أن يكون أحاديث حميد مدلسه فقد تبين الواسطة فيها وهو ثقة صحيح .

وقال ابن حجر : ورواية عيسى بن عامر المتقدمة أن حميداً إنما سمع من أنس أحاديث قول باطل ، فقد صرح حميد بسماعه عن أنس بشىء كثير ، وفى صحيح البخارى من ذلك جملة ، وعيسى بن عامر ما عرفته ، وحكاية سفيان عن درست ليست شىء فإن درست هالك ، وأما ترك زائدة حديثه فذاك ، الأمر آخر لدخوله فى شىء من أمور الخلفاء (٢) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٧ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٩ ، ٤٠ .

أخرج البخارى فى : الإيمان ، وغير موضع ، عن يحيى بن سعيد الأنصارى
والقطان والثورى عنه عن أنس ، وبكر بن عبد الله ، وغيرهما (١) .

٥٢ - حميد بن هلال العدوى : « كان ابن سيرين لا يرضاه

لدخوله فى عمل السلطان »

هو حميد بن هلال بن هبيرة العدوى (٢) أبو نهر البصرى .
من كبار التابعين ، وثقه ابن معين والعجلي والنسائى وآخرون ، وقال يحيى
القطان : كان ابن سيرين لا يرضاه . وعقب ابن حجر (٣) على ذلك بقوله : بين
أبو حاتم الرازى أن ذلك بسبب أنه دخل فى شىء من عمل السلطان وكان فى
الحديث ثقة (٤) .

وقال أبو هلال الراسى : ما كان بالبصرة أعلم منه ، وقال ابن عدى له
أحاديث كثيرة ، وقد حدث عنه الأئمة ، وأحاديثه مستقيمة . وقال ابن سعد :
كان ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات (٥) .

أخرج البخارى فى : الصلاة ، والجنائز ، والردة ، والجهاد ، وغير موضع ،
عن يونس بن عبيد وأيوب وشعيب وجرير بن حازم وقرة بن خالد عنه عن أبى
صالح وعبد الله بن مغفل ، وأنس بن مالك وأبى بردة وغيرهم (٦) .

(١) التعديل والتجريح ٥٠٣/١ ، ٥٠٤ ، وراجع ترجمته فى " طبقات ابن سعد ١٧/٢/٧ ،
الجرح والتعديل ٢١٩/٢/١ ، الجمع بين الصحيحين ٨٩/١ ، تهذيب التهذيب ٣٨/٣ ،
عمدة القارئ ٢٨٠/١ ، ١٢٢/١٩ .

(٢) العدوى : فى المعنى بعين ودال مفتوحتين منسوب إلى عدى بن كعب .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٧ .

(٤) الجرح والتعديل ٢٣٠/٢/١ .

(٥) تهذيب التهذيب ٥١/٣ ، ٥٢ .

(٦) التعديل والتجريح ٥٠٨/١ ، وراجع ترجمته فى : التاريخ الكبير ٣٤٦/٢/١ الثقات لابن
حبان ، الجمع بين رجال الصحيحين ٩٠/١ ، تهذيب التهذيب ٥١/٣ ، طبقات ابن سعد
٣/٢/٧ ، الجرح والتعديل ٢٣٠/٢/١ .

٥٣ - حنظلة بن أبي سفيان : « ذكره ابن عدى بلا حجة »

هو حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي المكي (١٥١هـ - ٧٦٨م) أحد الإثبات ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ، ولكنه دون المثبتين ، وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة وأبو داود وآخرون (١) .

قال أحمد : كان وكيع إذا أتى على حديثه قال : حدثنا حنظلة ابن أبي سفيان وكان ثقة ثقة ، وكذا قال الجوزجاني عن أحمد أنه ثقة ثقة ، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين : ثقة حجة ، وقال عبد الله بن شعيب عن ابن معين : حنظلة وأخوه ثقتان ، وقال أبو زرعة وأبو داود والنسائي ثقة ، زاد أبو داود وعثمان بن الأسود يقدم عليه .

قال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث ، وقال ابن المديني : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره ابن عدى في الكامل وأورد له حديثاً استنكره لعل العلة فيه من غيره (٢) احتج به الجماعة ولم يخرج له البخاري شيئاً من حديثه عن نافع (٣) .

قال أبو زرعة الرازي وأبو حاتم : هو ثقة (٤) .

أخرج البخاري في : بدء الوحي وغير موضع عن إسحاق بن سليمان وعبيد الله بن موسى ، وأبي عاصم ، وغيرهم ، عنه سالم بن عبيد الله ، والقاسم ، ونافع ، وسعيد بن ميناء ، وعكرمة بن خالد وغيرهم (٥) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٨ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٦/٣ .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٨ .

(٤) الجرح والتعديل ٢٤٢/٢/١ .

(٥) التعديل والتجريح ٥٣٩/١ ، وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٣٦٢/٥ ، التاريخ

الكبير ٤٤/١/٢ ، الجمع من رجال الصحيحين ١١٠/١ .

٥٤ - خالد بن سعيد الكوفي : « ذكره ابن عدى بلا مستند »

هو خالد بن سعيد الكوفي مولى أبي مسعود الأنصاري .

وثقه ابن معين ، وقال ابن أبي عاصم في كتاب الأشربة بعد حديث أخرجه من طريقه عن أبي مسعود مرفوعاً في النبذ هذا خير لا يصح وخالد مجهول ، وما أظنه سمع من أبي مسعود لأنه لم يقل سمعت ذكره ابن عدى في الكامل ، وأورد له هذا الحديث بعينه ، واستنكره وقال لعل العلة فيه من يحيى بن يمان ، قال ابن حجر : ورواه يحيى بن سعيد عن سفيان موقوفاً وهو الصحيح . وأورد له آخر واستنكره وقال لعل البلاء فيه من محمد ابن إسحاق البلخي .

وعقب ابن حجر بقوله : أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الطب من روايته عن ابن أبي عتيق عن عائشة في الحبة السوداء وله عنده شواهد (١) .

أخرج البخاري في : الطب ، عن منصور بن المعتمر عنه عن عبد الله ابن أبي عتيق (٢) .

قال عبد الرحمن : ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال : خالد بن سعد مولى أبي مسعود : ثقة (٣) .

٥٥ - خالد بن مهران الحذاء : « تكلم فيه شعبه لدخوله في

عمل السلطان » .

هو خالد بن مهران الحذاء أبو المنازل البصري (١٤١هـ - ٧٥٨م) أحد الإثبات ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي وابن سعد وتكلم فيه شعبه وابن عليه ،

(١) هدى الساري ص ٣٩٨ .

(٢) التعديل والتجريح ٥٦٨/٢ .

(٣) الجرح والتعديل ٣٣٤/٢/١ ، وراجع ترجمته في : التاريخ الكبير ١٥٣/١/٢ ، والثقات لابن حبان ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٢٢/١ ، تهذيب التهذيب ٩٤/٣ .

أما لكون دخل في شيء من عمل السلطان أو لما قال حماد بن زيد قدم علينا خالد قدمه من الشام فكأنما أنكرنا حفظه ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به ، روى له الجماعة (١) .

قال الأثرم عن أحمد : ثبت ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، وكذا قال النسائي .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به .

وقال ابن سعد : لم يكن خالد بخذاء ولكن كان يجلس إليهم ، وقال فهد ابن حيان : إنما كان يقول أخذ على هذا النحو فلقب الخذاء ، وقال : وكان خالد ثقة مهيباً كثير الحديث .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي : بصرى ثقة .

وعقب ابن حجر (٢) على من طعن خالد الخذاء بقوله : والظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بآخره ، أو من أجل دخوله في عمل السلطان .

أخرج البخاري في : العلم ، وغير موضع عن الثوري وشعبه ووهيب وخالد بن عبد الله وغيرهم ، عنه عن أبي قلابه ، وعكرمة وغيرهما (٣) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٨ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٢٢/٣ .

(٣) التعديل والتجريح ٥٦٥/٢ ، وراجع ترجمته في : الجمع بين رجال الصحيحين ١٢٠/١ ، مشاهير علماء الأمصار ، عمدة القارئ ٦٥/٢ ، تهذيب التهذيب ١٢٠/٣ ، طبقات ابن سعد ٢٣/٢/٦ التاريخ الكبير ١٧٤/١/٢ .

٥٦ - خيثم بن عراك : « ضعفه الأزدي بلا مستند »

هو خيثم بن عراك بن مالك الغفاري المدني ، روى عن أبيه وسليمان بن يسار وعنه إبراهيم ويحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى بن سعيد القطان وحماد بن زيد وسلمان بن بلال وحاتم بن إسماعيل وغيرهم (١) .

وثقه النسائي وابن حبان والعقيلي وذكره ابن حبان في الثقات .

وشذ الأزدي وقال : منكر الحديث ، وقال ابن حزم : لا تجوز (٢) الرواية عنه . وعقب ابن حجر بقوله : وما درى - أن الأزدي ضعيف فكيف يقبل فيه تضعيف الثقات (٣) . كما قال (٤) : وهي مجازفة صعبة ، ولعل مستند من وهاه ما ذكره أبو علي الكرابيسي في كتاب القضاء :

(حدثنا) سعيد بن زبير ومصعب الزبيري قالوا استفتى أمير المدينة مالكا عن شيء فلم يفته فأرسل إليه ما منعك من ذلك فقال مالك : لأنك وليت خيثم بن فراك بن مالك على المسلمين فما بلغه ذلك عزله .

ومع ذلك فما روى له البخاري سوى حديث واحد عن أبيه عن أبي هريرة : ليس على المسلم في فرسه ولا مملوكة صدقة . أخرجه في الزكاة بمتابعة سليمان بن يسار له عن عراك .

وروى له مسلم والنسائي .

(١) تهذيب التهذيب ١٣٦/٣ ، ١٣٧ .

(٢) هدى الساري ص ٣٩٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) تهذيب التهذيب ١٣٧/٣ ، وراجع ترجمته في : التعديل والتجريح ٥٧٥/٢ ، التاريخ الكبير للبخاري ١٢١/١/٢ ، الجرح والتعديل ٣٨٨/٢/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٢٨/١ ، تهذيب التهذيب ١٣٦/٣ ، ١٣٧ .

٥٧ - خلاد بن يحيى : « قال الدارقطني أخطأ في حديث واحد »
هو خلاد بن يحيى بن صفوان أبو محمد السلمى الكوفى (٢١٣هـ/٨٢٨م)
سكن مكة .

من قدماء شيوخ البخارى ، وقال العجلي : ثقة ، وقال الخليلي : ثقة إمام .
وقال أحمد : ثقة أو صدوق ، ، ولكن كان يرى شيئاً من الإرجاء . وقال
ابن غير صدوق إلا أن في حديثه غلطاً قليلاً ، وقال أبو حاتم : ليس بذلك المعروف
محلّه الصدوق ، وقال أبو داود : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات (١) .
وقال الحاكم عن الدارقطني ثقة إنما أخطأ في حديث واحد حديث عمرو
ابن حريث عن عمر قوله في الشعر وهو حديث : لأن يمتلي جوف أحدكم قبحاً
خير له من أن يمتلي شعراً ، رفعه هو ووقفه النسائي .
وقال ابن حجر معقباً : ورواه البزار في مسنده عن زهير ابن محمد هو ابن
قمير وأحمد ابن إسحاق الأهوازي كلاهما عن خلاد بن يحيى به ، وقال قد رواه
غير واحد موقوفاً ولا نعلم سنده إلا خلاد بن يحيى (٢) .
وإنما أخرج البخارى أحاديث يسيرة غير هذا (٣) ، وقال الباجي (٤) : أخرج
البخارى في : الغسل ، والصلاة ، والبيوع ، وغير موضع عنه عن مسعر وشعبة ،
وعبد الواحد بن أيمن وغيرهم (٥) .

(١) تهذيب التهذيب ١٧٤/٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) هدى السارى ص ٣٩٩ .

(٤) في التعديل والتحريح ٥٧٩/٢ .

(٥) وذكر محقق أسامي من روى عنهم البخارى د. عامر حسن صبرى أن الإمام البخارى
روى عنه في صحيحه أربعة وعشرين حديثاً انظر ص ١٢٣ ، وراجع ترجمته في : التاريخ
الكبير ١٨٩/١/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٢٨/١ ، تهذيب التهذيب ١٧٣/٣ ،
عمدة القارئ ١٢٣/١ ، ٢٥٧/٢٢ ، الجرح والتعديل ٣٦٨/٢/١ .

٥٨ - خلاص بن عمرو الهجرى : « تكلم فيه بسبب الإرسال »

هو خلاص بن عمرو الهجرى البصرى ، مات قبل (١٠٠ هـ)

وثقه ابن معين وأبو داود والعجلي ، وقال أبو حاتم : يقال وقعت عنده صحف عن علي ، وليس بالقوى ، وقال أحمد بن حنبل كان القطان يتوفى حديثه عن علي خاصة ، واتفقوا على أن روايته عن علي بن أبي طالب وذوبه مرسله .

وقال أبو داود عن أحمد لم يسمع من أبي هريرة . وعقب ابن حجر بقوله : روايته عنه عند البخارى .

وأخرج له حديثين قرنه فيهما معاً بمحمد بن سيرين وليس له عنده غيرهما (١) .

أخرج البخارى فى تفسير سورة « الأحزاب » عن عوف الأعرابى عنه ، وعن الحسن وابن سيرين عن أبي هريرة .

وأخرج فى الإيمان عن عوف عنه - وعن محمد عن أبي هريرة (٢) .

قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني عن أحمد بن حنبل روايته عن علي من كتاب ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه ثقة ثقة .

وقال الآجرى عن أبي داود ثقة ثقة (٣) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٩ .

(٢) التعديل والتجريح ٥٧٧/٢ .

(٣) تهذيب التهذيب ١٧٦/٣ ، وراجع ترجمته فى : طبقات ابن سعد ١٠٨/١/٧ ، التاريخ الكبير ٢٢٧/١/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٢٨/١ ، الجرح والتعديل ١٨٤٤/٢/١ .

٥٩ - داود بن رشيد : « ضعفه أبو محمد بن حزم بلا حجة »

هو داود بن رشيد أبو الفضل الخوارزمي سكن بغداد (٢٣٩ هـ - ٨٥٣ م) ، أحد الثقات ، وثقه ابن معين وغيره ، وروى عنه مسلم وأبو داود وابن ماجه ، وروى له البخاري حديثاً واحداً بواسطة ، وكذا النسائي .
وغفل ابن حزم فقال في الاتصال وفي المحلى في كتاب الحدود منه أنه ضعيف ، فكأنه اشتبه عليه (١) .

وروى عنه البخاري في غير الجامع بلا واسطة . قال صالح بن محمد : كان يحيى ابن معين يوثقه ، وقال أبو حاتم صدوق ، وقال الدارقطني ثقة نبيل وقال محمد بن عبد الله الحضرمي وغيره مات في سنة (٢٣٩ هـ) .
وذكره ابن حبان في الثقات (٢) .

أخرج البخاري في : كفارات الإيمان ، عن محمد بن عبد الرحيم عنه عن الوليد بن مسلم ، عن أبي غسان ، عن زيد بن أسلم ، عن علي بن حسين ، عن سعيد بن مرجانة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ (من أعتق رقبة مسلمة الحديث) (٣) .

(١) هدى السارى ص ٣٩٩ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٨٤/٣ - ١٨٥ .

(٣) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح ١٨٨/٣ ، ١٨١/٨ . ومسلم في صحيحه ١٧٠/٤ ، وأبو داود في سننه ١٦٥/٢ ، والترمذي في صحيحه ٢٥/٨ ، وابن ماجه في سننه ٨٤٣/٢ ، والنسائي في سننه ٢٦/٦ ، والإمام أحمد في مسنده ٤١٠/٢ ، ١١٣/٤ ، ٢٩/٥ ، ١٤٤ .

وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٨٨/٢/٧ ، التاريخ الكبير ٢٤٤/١/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٣٠/١ ، عمدة القارئ ٢٢٠/٢٣ .

٦٠ - داود بن عبد الرحمن العطار : « تكلم فيه الأزدي بلا حجة ولم يصح عن ابن معين تضعفه »
هو داود بن عبد الرحمن العطار أبو سليمان المكي (١٠٠هـ / ١٧٥ - ٧١٨ - ٧٩١م) .

وثقه ابن معين وغيره فيما رواه إسحاق بن منصور عنه وأبو حاتم وأبو داود والعجلي والبراز ، ونقل الحاكم أن ابن معين ضعفه ، وقال الأزدي يتكلمون فيه .

وقال ابن حجر معقباً: لم يصح عن ابن معين تضعيفه والأزدي قد قررنا أنه لا يعتد به ، ولم يخرج له البخاري سوى حديث واحد في الصلاة متابعة . وروى له الباقر (١) .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال إبراهيم بن محمد الشافعي : ما رأيت أحداً أعبد من الفضيل بن عياض ولا أروع من داود بن عبد الرحمن ولا أفرس في الحديث من ابن عيينة (٢) .

أخرج البخاري في : الصلاة ، عن قتيبة بن سعيد ، عنه عن عمرو ابن دينار . وذكر الباقي في التعديل والتجريح (٣) قول عثمان بن سعيد : سألت عنه ابن معين فقال : ثقة .

كيف يتفق ذلك مع ما ذكر من أنه نقل عن الحاكم أن ابن معين ضعفه ، وهذا يؤكد كلام ابن حجر السابق من أنه لم يصح عن ابن معين تضعيفه .

(١) هدى الساري ص ٣٩٩ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٩٢/٣ .

(٣) ٥٨٤/٢ وراجع ترجمته في : طبقات ابن سعد ٣٦٥/٥ ، التاريخ الكبير ٢٤٠/١/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ١٢٩/١ ، تهذيب التهذيب ١٩٢/٣ ، الجرح والتعديل ٣١٧/٢/١ .

تم بحمد الله الجزء الأول
ويليه الجزء الثاني بإذن الله

أهم مصادر الكتاب

- ١ - أحوال الرجال للجوزجاني . ط . الرسالة .
- ٢ - أساس البلاغة للزمخشري .
- ٣ - أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي ، ط . دار البشائر الإسلامية .
- ٤ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، مطبعة السعادة بمصر .
- ٥ - الاعتصام للشاطبي ، بتعريف محمد رشيد رضا .
- ٦ - الأنساب للسمعاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٧ - الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث لابن كثير ، دار الفكر ، بيروت .
- ٨ - تاريخ المذاهب الإسلامية للإمام محمد أبو زهرة .
- ٩ - تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، ط . المكتبة السلفية، المدينة المنورة .
- ١٠ - تاريخ الموصل لأبي زكريا الأزدي ، ط . إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة .
- ١١ - التاريخ الكبير للبخاري ، ط . دائرة المعارف العثمانية .
- ١٢ - التاريخ لخليفة بن خياط ، ط . وزارة الثقافة ، دمشق .
- ١٣ - التاريخ الصغير للبخاري ، ط . دار التراث ، القاهرة .
- ١٤ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر ، ط . حيدر أباد الدكن .
- ١٥ - التعديل والتجريح للباجي ، ط . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب .
- ١٦ - تغليق التعليق لابن حجر ، دار عمار .
- ١٧ - التلخيص للذهبي .

- ١٨ - تهذيب الأسماء واللغات لأبى زكريا شرف النووى ، ط . دار الكتب العلمية .
- ١٩ - تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للمزى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٢٠ - تهذيب التهذيب لابن حجر ، دار صادر ، بيروت .
- ٢١ - الثقات لابن حبان ، ط . الجمع العلمى بميدرا أباء ، الهند .
- ٢٢ - الجرح والتعديل للقاسمى ، ط . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٢٣ - الجمع بين رجال الصحيح لابن طاهر المقدسى ، دار الكتب العلمية .
- ٢٤ - خلاصة تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للخزرجى ، ط . مطبعة الجيزة بالقاهرة .
- ٢٥ - دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وحدى ، دار المعارف ، بيروت .
- ٢٦ - سير أعلام النبلاء للذهبي ، مؤسسة الرسالة .
- ٢٧ - سنن أبى داود ، الطبعة الثانية بمصر .
- ٢٨ - سنن ابن ماجه ، دار إحياء الكتب العربية بمصر .
- ٢٩ - سنن الترمذى ، ط . دار الدعوة بمصر .
- ٣٠ - سنن النسائى ، المطبعة المصرية بالأزهر .
- ٣١ - شرح نخبه الفكر لابن حجر ، مكتبة الغزالى ، دمشق .
- ٣٢ - شروط الأئمة الخمسة للحازمى ، الطبعة الأولى بمصر .
- ٣٣ - صحيح ابن حبان ، الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٣٤ - صحيح مسلم ، دار إحياء الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٥ - الضعفاء والمتروكين للنسائى ، ط . دار الوعى بحلب .
- ٣٦ - طبقات ابن سعد ، دار الصياد ، بيروت .
- ٣٧ - طبقات الحفاظ للسيوطى ، ط . بيروت .

- ٣٨ - علوم الحديث للحاكم ، دائرة المعارف العثمانية .
- ٣٩ - عمدة القارئ للعيني ، ط . دار الفكر ، بيروت .
- ٤٠ - فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ، ط . الريان بمصر .
- ٤١ - قواعد التحديث للقاسمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٤٢ - الكواكب النيران في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبي البركات ، ط . دار المأمون للتراث .
- ٤٣ - الكامل في التاريخ لابن الأثير ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٤٤ - معجم البلدان لياقوت الحموي ، ط . السعادة بمصر .
- ٤٥ - المدخل إلى معرفة الإكليل للحاكم .
- ٤٦ - مسلم بشرح النووي .
- ٤٧ - الملل والنحل للشهرستاني ، مؤسسة الحلبي بالقاهرة .
- ٤٨ - مسند أحمد ، المكتب الإسلامي ، دمشق .
- ٤٩ - المجروحين لابن حبان ، دار الوعي ، حلب .
- ٥٠ - المقدمة لابن الصلاح ، دار الفكر ، بيروت .
- ٥١ - مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ، مكتبة النهضة المصرية .
- ٥٢ - ميزان الاعتدال للذهبي ، دار إحياء الكتب العربية ، بمصر .
- ٥٣ - المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان . مؤسسة الرسالة .
- ٥٤ - مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بمصر .
- ٥٥ - اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ، دار الصياد ، بيروت .
- ٥٦ - وفيات الأعيان لابن خلكان ، دار صادر بيروت .
- ٥٧ - هدى الساري « مقدمة فتح الباري » لابن حجر ط . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر .

فهرست

٣	المقدمة
٥	التمهيد : ترجمة الإمام البخارى
٨	- قوة ذاكرته وحفظه
١٠	- رحلاته
١١	- رأيه فى مبحث خلق القرآن
١٢	- شيوخه وتلاميذه
١٣	- أقوال العلماء فيه وثناؤهم عليه
١٤	- أهم مصنفاته وأشهرها
١٥	- وفاته
١٧	الباب الأول : صحيح البخارى وشرطه والأحاديث المنتقدة فيه
١٩	- شروط البخارى فى الصحيح
٢٥	- الأحاديث المنتقدة على البخارى
٣١	- من طعن فيهم من رجال البخارى
٣٧	الباب الثانى : تخريج الإمام البخارى أحاديث من ضعفوا بسبب الاعتقاد
٤٣	- الابتداء
٤٣	- منشأ الابتداء
٤٤	- حكم رواية المبتدع
٤٧	- رواية البخارى عن المبتدعين
	الباب الثالث : تراجم من خرج لهم البخارى فى الصحيح
٥٧	ممن ضعف بسبب الاعتقاد
٥٩	١ - إبراهيم بن طهمان : « رمى بالإرجاء »

- ٦١ - ٢ - إسحاق بن سويد : « رمى بالنصب »
٦٢ - ٣ - إسماعيل بن أبان : « رمى بالتشيع »
٦٤ - ٤ - أيوب بن عائد الطائي : « رمى بالإرجاء »
٦٥ - ٥ - بشر بن السري : « رمى برأى جهم »
٦٦ - ٦ - بهز بن أسد : « رمى بالنصب »
٦٧ - ٧ - ثور بن زيد الريلى المدنى : « رمى بالقدر »
٦٨ - ٨ - ثور بن يزيد الحمصى : « رمى بالقدر »
٧٠ - ٩ - جرير بن عبد الحميد : « رمى بالتشيع »
٧١ - ١٠ - حريز بن عثمان الحمصى : « رمى بالنصب »
٧٣ - ١١ - حسان بن عطية المحاربى : « رمى بالقدر »
٧٣ - ١٢ - الحسن بن ذكوان : « رمى بالقدر »
٧٤ - ١٣ - حصين بن غمير : « رمى بالنصب »
٧٥ - ١٤ - خالد بن مخلد القطوانى : « رمى بالتشيع »
٧٦ - ١٥ - داود بن الحصين : « رمى بالقدر »
٧٧ - ١٦ - ذر بن عبد الله المهربى : « رمى بالإرجاء »
٧٧ - ١٧ - زكريا ابن إسحق : « رمى بالقدر »
٧٨ - ١٨ - سالم بن عجلان : « رمى بالقدر »
٨٠ - ١٩ - سعيد بن فيروز النحزى : « رمى بالتشيع »
٨٠ - ٢٠ - سعيد بن عمرو بن أشوع : « رمى بالتشيع »
٨١ - ٢١ - سعيد بن كثير بن عفير : « رمى بالتشيع »
٨٢ - ٢٢ - سلام بن مسكين الأزدى : « رمى بالقدر »
٨٢ - ٢٣ - سيف بن سليمان المكى : « رمى بالقدر »
٨٣ - ٢٤ - شبابه بن سوار : « رمى بالإرجاء »

- ٢٥ - شبل بن عباد المكي : « رمى بالقدر » ٨٤
٢٦ - شريك بن عبد الله بن أبي نخير : « رمى بالقدر » ٨٥
٢٧ - عباد بن العوام : « رمى بالتشيع » ٨٥
٢٨ - عباد بن يعقوب : « رمى بالرفض » ٨٦
٢٩ - عبد الله بن سالم الأشعري : « رمى بالنصب » ٨٧
٣٠ - عبد الله بن عمرو ، أبو عمر : « رمى بالقدر » ٨٨
٣١ - عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى : « رمى بالتشيع » ٨٩
٣٢ - عبد الله بن أبي لبيد المدني : « رمى بالقدر » ٨٩
٣٣ - عبد الله بن أبي نجيح المكي : « رمى بالقدر » ٩٠
٣٤ - عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري : « رمى القدر » ٩١
٣٥ - عبد الحميد بن عبد الرحمن : « رمى بالإرجاء » ٩٢
٣٦ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني : « رمى بالتشيع » ٩٣
٣٧ - عبد الملك بن أعين : « رمى بالتشيع » ٩٤
٣٨ - عبد الوارث بن سعيد التنوري : « رمى بالقدر » ٩٥
٣٩ - عبيد الله بن موسى العبسي : « رمى بالتشيع » ٩٦
٤٠ - عثمان بن غياث البصري : « رمى بالإرجاء » ٩٨
٤١ - عدى بن ثابت الأنصاري : « رمى بالتشيع » ٩٨
٤٢ - عطاء بن أبي ميمونة : « رمى بالقدر » ٩٩
٤٣ - عكرمة مولى بن عباس : « رمى برأى الأباضية من الخوارج » ١٠٠
٤٤ - علي بن الجعد : « رمى بالتشيع » ١٠٧
٤٥ - علي بن أبي هاشم : « رمى بالوقف في القرآن » ١٠٨
٤٦ - عمر بن ذر : « رمى بالإرجاء » ١٠٩
٤٧ - عمر بن أبي زائدة : « رمى بالقدر » ١١٠

- ١١١ - ٤٨ - عمر بن مرة : « رمى بالإرجاء »
- ١١٢ - ٤٩ - عمران بن حطان : « رمى برأى العقيدة من الخوارج »
- ١١٣ - ٥٠ - عمران بن مسلم القصير : « رمى بالقدر »
- ١١٤ - ٥١ - عوف بن الإعرابي البصري : « رمى بالقدر »
- ١١٥ - ٥٢ - الفضل بن دكين ، أبو نعيم : « رمى بالقدر »
- ١١٦ - ٥٣ - فطر بن خليفة : « رمى بالتشيع »
- ١١٧ - ٥٤ - قتادة بن دعامة : « رمى بالقدر »
- ١١٨ - ٥٥ - قيس بن أبي حازم : « رمى بالنصب »
- ١١٩ - ٥٦ - كهس بن المنهال : « رمى بالقدر »
- ١١٩ - ٥٧ - محمد بن حجارة الكوفي : « رمى بالتشيع »
- ١٢٠ - ٥٨ - محمد بن حازم ، أبو معاوية الضرير : « رمى بالإرجاء »
- ١٢٢ - ٥٩ - محمد بن سواء البصري : « رمى بالقدر »
- ١٢٢ - ٦٠ - محمد بن فضيل بن غزوان : « رمى بالتشيع »
- ١٢٣ - ٦١ - مالك بن إسماعيل ، أبو غسان : « رمى بالتشيع »
- ١٢٤ - ٦٢ - هارون بن موسى الأعور النحوي : « رمى بالقدر »
- ١٢٤ - ٦٣ - هشام بن عبد الله الدستوائي : « رمى بالقدر »
- ١٢٥ - ٦٤ - ورقاء بن عمر اليشكري : « رمى بالإرجاء »
- ١٢٥ - ٦٥ - الوليد بن كثير بن يحيى المدني : « رمى برأى الأباضية من الخوارج »
- ١٢٧ - ٦٦ - وهب بن منبه الصنعاني : « رمى بالقدر ورجع عنه »
- ١٢٨ - ٦٧ - يحيى بن حمزة الحضرمي : « رمى بالقدر »
- ١٢٩ - ٦٨ - يحيى بن صالح الوحاظي : « رمى بالإرجاء »

الباب الرابع : تراجم من خرج لهم البخارى فى الصحيح « ممن
ضعف بأمر مردود ، كالتحامل ، أو التعنت ، أو عدم
الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ، أو
لكونه قليل الخيرة بمحدث من تكلم فيه ، أو بحالة ، أو
لتأخر عصره ونحو ذلك »

١٣١

١ - أحمد بن شبيب الحبطى : « تكلم فيه الأزدي وهو غير مرضى »

١٣٣

٢ - أحمد بن صالح المصرى : « تحامل عليه النسائي ولم يصح طعن

١٣٤

ابن معين فيه »

٣ - أحمد بن عاصم البلخى : « جهله أبو حاتم لأنه لم يغير حاله »

١٣٧

٤ - أحمد بن المقدم العجلي : « طعن فيه أبو داود لمزاحه »

١٣٧

٥ - أحمد بن واقد الحراني : « تكلم فيه أحمد لدخوله فى عمل السلطان

١٣٨

٦ - أبان يزيد العطار : « نقل الكديمى تضعيفه والكديمى وإهـ »

١٣٩

٧ - إبراهيم بن سعد : « قال أحمد لم يغيره يحيى القطان »

١٤٠

٨ - إبراهيم بن سويد بن حيان : « تكلم فيه ابن حبان بلا حجة »

١٤١

٩ - إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومى : « جهله ابن القطان »

١٤١

١٠ - إبراهيم بن المنذر الخرقى : « تكلم فيه أحمد لدخوله إلى ابن أبي داود »

١٤٢

١١ - أزهر بن سعد السمان : « أورده العقيلي فى الضعفاء بلا مستند »

١٤٣

١٢ - أسامة بن حفص المدنى : « جهله الأزدي وليس بمرضى وجهله

١٤٣

الساجى وعرفه غيره »

١٤٤

١٣ - أسباط أبو اليسع : « جهله أبو حاتم وعرفه غيره »

١٤٥

١٤ - إسحاق بن إبراهيم ، أبو النظر الفراديسى : « تكلم فيه الأزدي

١٤٥

وابن حبان بلا حجة »

١٤٦

- ١٥ - إسرائيل بن موسى البصرى : « ضعفه الأزدي بلا حجة » ١٤٧
- ١٦ - إسرائيل بن أبي اسحاق : « تحامل عليه القطان » ١٤٨
- ١٧ - إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة : « تكلم فيه الساجي والأزدي بلا مستند » ١٤٩
- ١٨ - إسماعيل بن إبراهيم بن معمر ، أبو معمر : « غمزّه أحمد لأنه أجاب
فى المحنة » ١٥٠
- ١٩ - أفلح بن حميد الأنصارى : « أنكر عليه أحمد حديثاً واحداً » ١٥١
- ٢٠ - أوس بن عبد الله أبو الجوزاء : « تكلم فيه للإرسال » ١٥١
- ٢١ - أيمن بن نايل : « تكلموا فيه لزيادة فى حديث واحد لعلها مدرج » ١٥٢
- ٢٢ - أيوب بن موسى الأشدق : « تكلم فيه الأزدي بلا حجة » ١٥٤
- ٢٣ - أيوب بن النجار : « نقل عن العجلي أنه ضعفه ولم يثبت ذلك » ١٥٥
- ٢٤ - بدل بن المحير : « تكلم فيه بسبب حديث واحد عن زائدة » ١٥٦
- ٢٥ - بريد بن عبد الله بن أبي بردة : « أنكر عليه حديث واحد » ١٥٧
- ٢٦ - بشر بن شعيب بن أبي حمزة : « غلط ابن حبان على البخارى فى تضعيفه » ١٥٨
- ٢٧ - بشير بن نهيك : « تعنت أبو حاتم فى قوله لا يحتج به » ١٥٩
- ٢٨ - بكر بن عمرو ، أبو الصديق الناجى : « تكلم فيه ابن سعد بلا حجة » ١٦٠
- ٢٩ - بهز بن أسد العمى : « تكلم فيه الأزدي بلا مستند » ١٦١
- ٣٠ - توبه العنبرى : « ضعفه الأزدي بلا حجة » ١٦٢
- ٣١ - ثابت بن عجلان : « ذكره العقيلي بلا موجب قدح » ١٦٣
- ٣٢ - ثمامة بن عبد الله بن أنس : « تكلم فيه من أجل روايته من الكتاب » ١٦٤
- ٣٣ - جرير بن حازم : « ضعفه ابن معين فى قتادة ، وضعف أحمد
ما حدث به بمصر وضعفه ابن سعد لاختلاطه » ١٦٥

- ١٦٦ - ٣٤ - جعفر بن إياس ، أبو بشر : « تكلم فيه للإرسال »
- ١٦٧ - ٣٥ - حبيب المعلم : « تعنت فيه النسائي »
- ١٦٨ - ٣٦ - حبيب بن أبي ثابت : « عابوا عليه التدليس »
- ٣٧ - حجاج بن محمد الأعور : « ذكر فيمن اختلط إلا أنه لم يحدث في اختلاطه »
- ١٦٩ - ٣٨ - حرمي بن عمار بن أبي حفصة : « ذكره العقيلي بأمر فيه عنت » ١٧٠
- ١٧١ - ٣٩ - الحسن بن الصباح البزار : « تعنت فيه النسائي »
- ١٧٢ - ٤٠ - الحسن بن مدرك الطحان : « تكلم فيه أبو داود بأمر فيه عنت »
- ١٧٣ - ٤١ - الحسن بن موسى الأشيب : « لم يثبت عن ابن المديني تضعيفه »
- ١٧٤ - ٤٢ - الحسين بن الحسن بن يسار : « جهله أبو حاتم وجهله غيره »
- ١٧٥ - ٤٣ - الحسين بن ذكوان المعلم : « ألانه القطان بلا قادح »
- ١٧٦ - ٤٤ - حصين بن عبد الرحمن : « ذكر فيمن اختلط »
- ١٧٧ - ٤٥ - حفص بن غياث : « تغير حفظه لما ولي القضاء »
- ١٧٩ - ٤٦ - الحكم بن عبد الله : « جهله أبو حاتم وعرفه غيره »
- ١٨٠ - ٤٧ - الحكم بن نافع : « تكلم فيه بسبب الرواية بالإجازة »
- ١٨١ - ٤٨ - حماد بن سلمة : « ذكر فيمن تغير حفظه »
- ١٨٣ - ٤٩ - حميد الأسود بن أبي الأسود : « تكلم فيه الساجي بلا حجة »
- ٥٠ - حميد بن قيس الأعرج : « اختلف قول أحمد فيه قال ابن عدي الإنكار من جهة غيره »
- ١٨٤ - ٥١ - حميد الطويل : « تركه زائدة لدخوله في شيء من عمل السلطان » ١٨٥

- ٥٢ - حميد بن هلال العدوى : « كان ابن سيرين لا يرضاه لدخوله
في عمل السلطان » ١٨٧
- ٥٣ - حنظله بن أبي سفيان : « ذكره ابن عدى بلا حجة » ١٨٨
- ٥٤ - خالد بن سعيد الكوفي : « ذكره ابن عدى بلا مستند » ١٨٩
- ٥٥ - خالد بن مهران الحذاء : « تكلم فيه شعبه لدخوله في عمل السلطان » ١٨٩
- ٥٦ - خيثم بن عراك : « ضعفه الأزدي بلا مستند » ١٩١
- ٥٧ - خلاد بن يحيى : « قال الدارقطني أخطأ في حديث واحد » ١٩٢
- ٥٨ - خلاص بن عمرو الهجري : « تكلم فيه بسبب الإرسال » ١٩٣
- ٥٩ - داود بن رشيد : « ضعفه أبو محمد بن حزم بلا حجة » ١٩٤
- ٦٠ - داود بن عبد الرحمن العطار : « تكلم فيه الأزدي بلا حجة .
- و لم يصح عن ابن معين تضعفه » ١٩٥
- أهم مصادر الكتاب ١٩٧

رقم الإيداع ١٩٩٨/٧٢٣٦
I.S.B.N. 977-19-6141-1

الزهاء كمبيو سنتر
طباعة - نشر - إعلان
القاهرة - ت : ٢٩٦٠٦٦٧